

اليسار

راية المستضعفين هي الأرض

اليسار/العدد ١٢٢ / أغسطس ٢٠٠١ / جماد أول ١٤٢٢ هـ / الثمن: ٣ جنيهات



مؤتمر "جنوا"
أنتم الثمانية الكبار
وفحن ستة مليارات

سعاد حسنى..
نهاية حدوتة سيندريل
أم نهاية عصر الأحلام
الجميلة النبيلة؟

العولمة والخصخصة
والبطالة .. ومستقبل
العمل النقابي

أفكار بليخانوف
الأخيرة ...

من هو صاحب القرار في إسرائيل : الجيش أم الحكومة ؟!

السودان : الكرة في ملعب كل الأطراف

ترکيا: عسکر افنظم



فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
سكرتير التحرير
خالد البلشى
المستشارون

أحمد نبيل الهلالي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الفتى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : مثير ديمقراطى يصدر عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM

EL DAWLA

ST.TALAAT HARB SQ

CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها

للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو

ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١١

٥٧٨٢٢٩٨ - فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

٥٧٨٦٢٩٨ FAX

اليسار دور..... ٤

* موقفنا

- أنتم الثمانية الكبار ونحن ستة مليارات.....حسين عبد الرازق ٥

* مصر

- هؤلاء المحتكرون العظام وقروضهم الكبيرة.....عريان نصيف ٧

- قضايا ساخنة تنتظر الدورة النقابية الجديدة.....محمد جمال إمام ١١

- مصر فى القائمة السوداء لعمليات غسيل الأموال.....حسين البطراوى

١٥

- الاقتصاد السياسى لحوادث الطرق.....إسماعيل زقزوق ١٧

- حوار شاهده مقلد : ما أصعب أن يتم منعك من أن تخطر على أرض

مصرية..... فاطمة خير ٢١

* كاريكاتير محبى للبلاد.....عمرو سليم ٢٣

* العرب

- سلام العدل المسكن والسلام الدائم الوطيد.....ماهر الشريف ٢٩

- من هو صاحب القرار فى إسرائيل..... نظير مجلى ٣٤

- الرفاق فى السودان فى ملعب كل الأطراف.....أمنية النقاش ٣٧

- مخاوف المصالحة فى كردستان العراق.....زهير الجزائرى ٤١

- الأحداث السياسية تزيد سخونة فى الأردن.....صلاح يوسف ٤٣

- بعد سنة من ولاية الرئيس بشار الأسد.....حسين العودات ٤٥

* العالم

- ألمانيا تتجه لفتح الباب أمام هجرة العمالة.....نبيل يعقوب ٤٧

- جديد الاتحاد الإفريقى.....حلمى شراوى ٤٩

- فيجتام خضراء وحمراء أيضا.....فريدة النقاش ٥٢

* رحيق السنين

- تزوير اللغة.....د. سمير حنا صادق ٥٦

* فكر

- أفكار بليخانوف الأخيرة.....أشرف الصباغ ٥٧

* محاولات

- عن الأسقف المنخفضة.....د. رفعت السعيد ٧٣

- يسألونك عن العولة قل هى أذى.....د. صادق محمد نعيمى ٧٨

* سينما

- سعاد حسنى ..نهاية جدوة السيدنرللا

أم نهاية عصر الأحلام الجميلة النبيلة.....أحمد يوسف ٧٩

* مشاهبات

دعوة للتفكير النقدي

الهجرة أمام كفاءات العالم الثالث . ويوضح حلمي شعراوي الأبعاد الحقيقية للاتحاد الأفريقي الوليد ، وتكتب فريدة النقاش عن أول زيارة لها للبييتام ويواصل د. سمير حنا صادق حديثه عن الوجود التي تتعولم ويكتب د. صادق محمد نعيم عن العولمة ، ويقدم صلاح عيسى في مشابغاته وجهة نظر عامة حول الديمقراطية في العالم الثالث.

وكالعادة يطرح علينا أحمد يوسف سؤالا صعبا حول السينما المصرية بمناسبة رحيل سعاد حسني ، لنكتشف بالفعل أن عصر الأعلام الجميلة والنبيلة قد أفلت من أيدينا وعلينا أن نستعيده.

اليسار

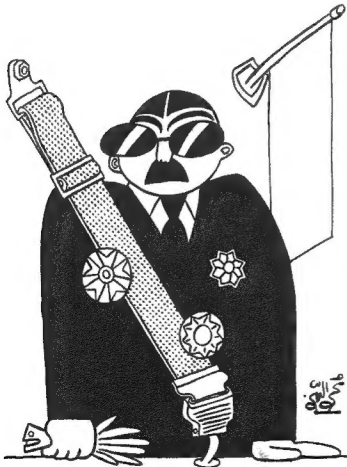
ترددنا كثيرا في نشر الوثيقة المعنونة " أفكار بليخانوف الأخيرة " والتي ترجمها الزميل أشرف الصباح من موسكو . ولم يكن مبعث ترددنا موافقتنا عليها من عدمه ، ولكن لأن كثير من الأصدقاء كان رأيهم أن سقوط الاتحاد السوفيتي والحملات المعادية للفكر الاشتراكي والماركسية التي شنتها القوى الرأسمالية قد أصابت حتى الاشتراكيين بالشك وعدم اليقين ، وأن الهجوم عليهم يمثل هذه الوثيقة التي تهاجم لينين بقسوة ويصعب نسبتها إلى أعداء الماركسية قد تقضي على البقية الباقية من إيمانهم بالاشتراكية . ولكننا في النهاية قررنا أن ننشرها كما هي وبدون تعليق . فنحن نراهن على اشتراكيين يتمتعون بالنظرة النقدية ويرفضون تحويل الاشتراكية أو الماركسية إلى نصوص محفوفة مقدسة ، أو قاداتها العظام إلى آلهة أو أنصاف آلهة . وأملنا أن لا يتردد الاشتراكيون في مصر والعالم العربي في مناقشة هذه الوثيقة والاشتيك معها . فكما أن أقوال لينين ليست الكلمة الأخيرة في الفكر الاشتراكي ، فكلمات بليخانوف أيضا قابلة للنقد والاختلاف والرفض.

ويشير د. رفعت السعيد في هذا العدد أيضا قضية تحتاج إلى نقاش . بل هو كعادته يستفزنا ويدعونا للنقاش حول مايسميه بالأسقف المنخفضة . وهي قضية حقيقية ومشارة داخل حزب التجمع وبين صفوف اليسار . والنقاش حولها - دون تشنج أو اتهام - قضية تهم الجميع .

وإذا تركنا القضايا الفكرية جانبا فسنجد كثير من الموضوعات الهامة في هذا العدد . الافتتاحية تتابع قمة الثمانية في جنوا . وفي الساحة الداخلية يواصل عريان نصيف تعريفه للسياسات الزراعية ، ومحمد جمال إمام تناوله العلني للحركة النقابية المصرية ، ويضيف حسين البطراوي جديد في قضية غسيل الأموال في مصر ، وتجرى فاطمة خير حوارا مع شاهده مقلد التي تلعب مع زملائها دورا رائدا في مساندة الانتفاضة الفلسطينية.

وفي الساحة العربية يتناول ماهر الشريف ونظير مجلي قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من موقعين مختلفين مكانيا . وتطالب أمينة النقاش كل القوى السودانية أن تتحمل مسئوليتها في التعامل مع المبادرة المصرية الليبية ، ويكتب لنا الكاتب العراقي زهير الجوزاري من كردستان ، وصلاح يوسف من الأردن وحسين العودات من سوريا .

وفي الساحة العالمية ينهنا تهيل يعقوب إلى خطر فتح أبواب



انتم الثمانية الكبار .. ونحن ستة مليارات !

السوداء"، والتي لجأت إلى العنف ومحاولة اقتحام المنطقة الحمراء التي أقامتها قوات الأمن في جنوا وضربت سباجاً حولها من الحديد والأسمنت بارتفاع أكثر من أربعة أمتار، ونشرت حولها ٢٠ ألف جندي .. فقد شارك في المظاهرات السلمية ما يزيد على ١٢٠ ألفاً يتنسق من منتدى جنوا الاشتراكي ومنظمة "أوكسفام" البريطانية.

ولأول مرة سقط واحد من المتظاهرين ضد الشرطة قتيلاً في جنوا على يد قوات الشرطة . ونجح المتظاهرون في فرض وجودهم على قادة الدول الثماني . فبعد مقتل الشاب الإيطالي "كارلو جوليانى" - ٢٣ سنة - الرصاص إلى قطع يد أمانة المشاء التي أقامها لهم الرئيس الإيطالي وإصدار بيان أعربوا فيه عن حزنهم لمقتله . وحسوا المتظاهرين السلميين على أن يعزلوا عنهم مشيرى الشعب ، وأدانوا قيام أقلية من المحتجين بأعمال عنف ، مؤكداً في الوقت نفسه احترامهم لحق الشعوب في التظاهر بالطرق السلمية واستعدادهم للحوار مع مجلس المجتمع المدني ، مع التأكيد على حقهم بقيادة متخزين ديمقراطياً بحلين للمايلاين من البشر في الاجتماع لمناقشة القضايا ذات الأهمية المشتركة.

وإذا كان الرئيس الأمريكى بوش قد اتهم المتظاهرين بأنهم بدلا من مساندة السياسة التي تساعد الفقراء فهم يساعدون السياسات التي تريد بقاءهم في مستنقع الفقر مؤكداً أن حرية التجارة هي أفضل وسيلة لتنمية اقتصاديات جميع دول العالم .. فان الرئيس الفرنسى "جاك شيراك" طالب بضرورة فتح حوار مع أعضاء التنظيمات المناوئة للعولمة بقوله: " من الصعب أن أقول إنهم على خطأ أو على حق ، ولكن المظاهرات والمسيرات تثير القلق والصعوبات . ولا يمكننا أن نتجاهل المشكلة أو نعتبرها غير موجودة".

وما بلغت النظر أن مقاومة العولمة أثناء قمة جنوا لم تقتصر هذه المرة على المظاهرات ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة ، فقد عقدت الاتحادات النقابية العالمية - التي تنتمى إلى المؤسسات التقليدية للمجتمع

الأقل) ورفضت المجموعة الاستجابة للمطالب التي تطرحها الجماعات المناهضة للعولمة الرأسمالية بالفاء ديون الدول الأفريقية التي تقدر بـ ٧٤ مليار دولار.

وأهم من خاتمة نتائج القمة فقد شعر المجتمعمن في قمة الثمانية الكبار في جنوا أن الاهتمام في العالم لم يكن منصبا على ما يدور في قاعة الاجتماعات وإنما توجه أساسا إلى ما كان يجري في شوارع جنوا من مواجهات بين الجماعات المناهضة للعولمة "الإمبريالية" وقوات الشرطة .

فكما حدث من قبل في سياتل وواشنطن وجنيف ونيس وبراغ وديفوس وكيبك وبوتوناليجري وغيرها من المدن التي شهدت اجتماعات لمنظمات العولمة المختلفة " منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة الدول الأمريكية " تجمع في جنوا ما يتراوح بين ١٢٠ ألفا و ٢٠٠ ألف يمثلون حوالى ٧٠٠ منظمة ورافضة للعولمة الرأسمالية ، تحت مظلة " منتدى جنوا الاشتراكي" أو " الاجتماعى" ويرفعون مطلب " إسقاط ديون الدول الأفريقية " وشعار يقول " انتم الثمانية الكبار .. ونحن ستة مليارات " .

والجماعات المناهضة للعولمة ، هي مجموعة عريضة من منظمات حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والنقابات العمالية والأحزاب اليسارية ، تدافع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وترفض استغلال الشمال للجنوب وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمى ، والدور الخطير الذى تلعبه منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليان.

وعلى عكس الصورة الشائعة ، فقماومة العولمة تعتمد على الأساس على التظاهر السلمى والهجيب العنف . فباستثناء جماعات محدودة فوضوية مثل جماعة " توتى بيانكى" و" القمصان البيضاء" والكتلة

بعد مناقشات استمرت ثلاثة أيام (من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو الماضى) في مدينة "جنوا الإيطالية" ، أنهى قادة الدول الصناعية - المتحدة - اليابان - فرنسا - ألمانيا - إنجلترا - إيطاليا - كندا - روسيا) اجتماعاتهم التي خصصت لمناقشة عدد من القضايا الدولية الهامة ، في مقدمتها تقويم الوضع الاقتصادى العالمى ومشاهدة من تراجع في الفترة الأخيرة ، والحلال بين الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا حول نظام الدفاع الصاروخى ومعاودة كيوتو المناخى بالاحياء الحرارى وأزمة الشرق الأوسط ، والوضع في مقدونيا وفي شبه الجزيرة الكورية ، والعقوبات على العراق ، وسبل الحد من النزاعات المسلحة والحد من التسلح ، والأخذ بالتوصيات التي انتهت إليها مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة والتعاضد من أجل الحد من الإرهاب الدولى ، والاعداد لاجتماع منظمة التجارة العالمية في الدورة في نوفمبر المقبل ، وقضايا الفقر وديون الدول الأفريقية والدول النامية ..

وهناك إجماع على أن النتائج التي توصلت إليها قمة الدول الثمانية لم تحقق ماكانت تأمل إليه الدول المشاركة . فلم يتم التوصل إلى اتفاق حول قضية نظام الدفاع الصاروخى أو قضية خفض الانبعاث الغازات المسببة للبيئة التي وعد الرئيس بوش بتقديم خطة قريباً لمواجهتها وقرر عقد اجتماع دولي للبحث في التغييرات المناخية العالمية في عام ٢٠٠٣ .

وبالنسبة للدول النامية ومكافحة الفقر في أفريقيا ومكافحة الأوبئة المنتشرة هناك اكتفوا بتشكيل مجموعة عمل لإعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة الفقر ومساعدة الدول الأفريقية في تطوير اقتصادها ومجتمعاتها والتأكيد أن " تحسين أوضاع هذه الدول ومن شأن فتح أسواقها العالمية وضمان فتح الأسواق" كما قال بوش . وقررت القمة إنشاء صندوق تضامن لمكافحة الأوبئة المنتشرة في أفريقيا مثل الإيدز والسل والملاريا ومساهمة الدول الثمانية فيه بـ ١٣ مليار دولار (تقدر الاحتياجات لمقاومة هذه الأمراض بـ ١٠ مليار دولار على

حسين عبد الرزاق

الاشتراكية ، والتي تعبر عنها العديد من منظمات حقوق الإنسان والمرأة في الغرب .
وتقع في خطأ كبير عندما نخلط بين ازدواج المعايير للحكومات الغربية واستخدامها لمبادئ حقوق الإنسان حسب هواها وتحقيقا لمصالحها ، وبين مواقف منظمات حقوق الإنسان في الغرب . التي تساند بقوة حقوق الإنسان في بلاد العالم الثالث وتقف مع قضاياها الأساسية بموضوعية .

شعوب الجنوب تعاني القمع والاستبداد والحصار . وتواجه منظمات حقوق الإنسان خاصة الملاحقة وعدم الإغراق والمحاكمات العسكرية وحملات التشكيك في الولاء الوطني.

والجماعات المناهضة للعملة هي في النهاية استمرار للقيم الإنسانية والاشتراكية والأمية التي ترسخت في ظل الديمقراطية والتربية

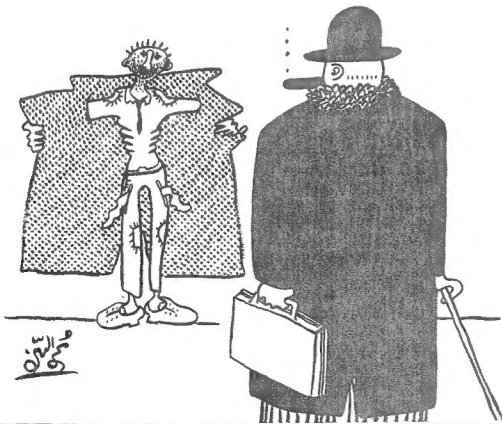
المنزى مثلها مثل الأحزاب السياسية - اجتماعات في جنوا لمناقشة الكثير من القضايا التي تهم واقع الطبقة العاملة في العالم خصوصا دول العالم الثالث ، واتفقت على رفع مذكرة باسمها إلى الرؤساء المشاركين في قمة الثماني تدعوهم لتنفيذ أعمال وبرامج تنموية حقيقية في البلدان الفقيرة وإلغاء ديونها .
والسؤال الكبير الذي تطرحه المقاومة التي تبديها شعوب الشمال للعملة الرأسمالية

التي تصيب في الأساس شعوب الجنوب ، هو .. لماذا تدافع شعوب هذه المجتمعات عن المجتمعات الفقيرة ؟
والإجابة أصبحت معروفة ومتفقاً عليها للمتابعين لهذه الظاهرة.

فمن ناحية ليس صحيحاً أن العملة الرأسمالية أصابت فقط شعوب الجنوب والدول النامية . فقد أصابت أيضاً الطبقات العاملة والطبقات الوسطى في الدول الرأسمالية . فقد أصبحت هذه المجتمعات تعاني من تزايد الفقر والبطالة خاصة بعد تغلّي الحكومات الرأسمالية في الشمال عن شبكات الضمان الاجتماعي ، ومن التراجع في الأزمات في الدول الرأسمالية الكبرى نتيجة تراجع الانتعاش الاقتصادي في ظل التبعينيات ، والوقوف على حافة الانزلاق إلى الركود وتباطؤ معدلات النمو في الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي في وقت واحد.

ومن ناحية أخرى لمجتمعات الديمقراطية في مجتمعات ديمقراطية في داخلها ، يتمتع مواطنوها بحقوق التنظيم والتعبير والتظاهر والاضراب والتألي يستطيعون الانضمام إلى الأحزاب والتقايات المتعددة والمستقلة وإصدار الصحف وعقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات السلمية (بل التي تلجأ إلى العنف) . بينما

فلوس وتقاليس



هؤلاء المحتكرون العظام وقروضهم الكبيرة!

د. عاطف
عبيد

مرة أخرى- وتواصل لما ورد بالعدد الماضي -فستعرض لبعض المهازل المأساوية في السياسة الزراعية ، مع الأمل أن يتلاشى أو يقل الجانب المأساوي مستقبلا ،حتى لو استمر الجانب الهزلي!!

استيراد زيوت نباتية قيمتها ٢ مليار جنيه في العام

في ٩ نوفمبر عام ١٩٩٩ -وعلى صفحات جريدة أخبار اليوم -أعلن المهندس سعد هجرس رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى ومن أكبر «المهمومين» بقضايا وأحوال الزراعة المصرية ، أن نسبة الفجوة الزيتية قد اتسعت في مصر، نتيجة التناقص الكبير في المساحات المزروعة بالقطن وباقي المحاصيل المنتجة للزيوت، بما ترتب عليه أن مصر تستورد -سنويا- زيوتاً نباتية بما قيمته أكثر من ١.٥ مليار جنيه.

وفي ١٧ أبريل ٢٠٠١ ، نشرت جريدة التعاون ، أن الفجوة الزيتية- وفقا لتقديرات وإحصاءات الخبراء والمستورئين في هذا المجال -قد اتسعت لتصبح ٨٢٪ من حجم احتياجاتنا الاستهلاكية ،بمعدل ٦٠٠ ألف طن سنويا ، تستغل قيمتها في العام القادم إلى أكثر من ٢ مليار جنيه.

فلأن القضية الزراعية وحدة متكاملة يؤثر كل محور فيها- ايجابا أو سلبا -على باقى المحاور ، فإن هذا الاتساع الكبير- بتداعياته المالية الموهلة على الاقتصاد المصرى- للفجوة الزيتية ، إنما هو نتيجة سياسية- ومنطقية- لسوء وأخطاء السياسة الزراعية في مجالات أخرى ، نتج عنها تقلص زراعة المحاصيل المنتجة للزيوت.

* نذكر فعل طبعى للسياسة القطنية المهدرة لمصالح الفلاحين ، تقزمت مساحة زراعته حتى وصلت هذا العام إلى أقل من ٦٠٠ ألف فدان.

* ونتيجة لتدهور صناعة الدواجن في مصر ، انكمشت مساحة زراعة قور الصويا.

* ونظرا لمشاكل تسويق المحاصيل الزراعية بعد إبعاد الحركة التعاونية الزراعية عنها وتركها -بالكامل- لأكبر التجار والمحتكرين ، انخفضت مساحة زراعة عباد

٢٠٠١/٦/٢٧

٢- تشكيل اللجان المحكومية:

« قرار بتشكيل لجنة- من ٦٨ عضوا بخلاف الفرق الإشرافية في ٢٢ محافظة، للنهوض بالمحاصيل الزيتية.»

هتينا للسادة /المستوردين أرباحهم الطائلة

ولاعزا لمصالح مصر الاقتصادية.

انتهيار أسطورة الفراولة

رمز سياسة التصدير من

أجل الاستيراد

قامت سياسة «التصدير من أجل الاستيراد» التي كانت محورا أساسيا لسياسة الزراعة في الربع قرن الأخير- كاستجابة «لنصيحة واجبة النفاذ» تكرم

الشمس.
.. بدلا من إدراك الأمر .. ومحاولة حله أو التقليل من تداعياته -بهذا المنطق العلمى الواضح والبسيط.

كان للسادة المستورئين عن سياستنا الزراعية ، أسلوب آخر في التعامل معه:

١- الإعلام أو الإعلان الوردى والبمبى:

«استنباط أصناف عالية الإنتاج لزيادة

المحاصيل الزيتية» -الأهرام ١٥/٤/٢٠٠١.

«والى : زراعة ٣.٨ مليون فدان

محاصيل زيتية مستقبلا» -الأهرام

عريان نصيف

نتائج سياسة د. والى للتصدير من أجل الاستيراد

• تدنى المساحة المزروعة بالقطن والمحاصيل الرئيسية.

• زيادة حجم استيرادنا من القمح.

• السوبر ماركت الغريب يرفض البطاطس المصرية.

• انهيار أسطورة الفراولة.

الأيدى الأوربية الطاهرة ، مروراً بزعزعتها في أراضٍ مخصصة ومعدة لذلك ، وحفظها في ثلاثيات خاصة تحت الإشراف الدقيق).

فإن حجم تصديرها قد انخفض من ٤٥٠ ألف طن إلى ١١٢ ألف فقط في الموسم الماضي ، في الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات البطاطس الاسرائيلية من ٧٠٠٠ طن فقط إلى ١٦٠ ألف طن في نفس الموسم على الرغم من زيادة سعر طن البطاطس الاسرائيلية ١٠٠ جنيه استرليني في طن عن البطاطس المصرية ، فالسوبر ماركت الغريب سيظل يتحرج بالبطاطس المصرية ، حتى لو جئنا له -كما يقول بحق مانثيث لتحقيق صفعى هام - بأخبار اليوم في ٢٨/٤/٢٠٠١ - بلين العصفور.

.. ويدل من الأخذ بالحكمة الصحيحة «الرجوع إلى الحق فضيلة».

«يتواصل الإصرار على سياسة «التصدير من أجل الاستيراد».

«فالدكتور والى يصرح : «استراتيجية لزيادة تسمية الصادرات من المحاصيل الزراعية إلى ٥ مليارات جنيه» -الأهرام ١١/٣/٢٠٠١.

ويعلن سيادته أن هناك «قبالا متزايدا من الدول الأوروبية على البطاطس المصرية» -التعاون ٢٧/٣/٢٠٠١.

«فالواقع لا يهم .. صراخ المصدريين ، لن يعقنا.

.. والاحصاء والأرقام -الموثقة -في تجارتنا الخارجية ، مستغفر.

فصالح الصديقي -الذي تمسكنا به -مشملا في السيد كيلى هاريسون ، الذي تعرفنا صفحة «مصر الخضراء» الإعلامية لوزارة الزراعة بجريدة الأهرام في ١٧/٤/٢٠٠١ ، بأنه من العاملين في مشروع مول من هيئة المعونة الأمريكية لمساعدة المصدريين المصريين في مجالات المحاصيل البستانية -يؤكد أن مصر قتلت إمكانات هائلة في تصدير المحضر والفاكهة والزهور إلى أوروبا

فأى أهمية إذن للإحصاءات ولشكاوى المصدريين وحتى للواقع الحى ، أمام ما يؤكد الصديق الأمريكى؟.

وهل هناك من هو أكثر دقة في المعلومات ، أمانة في السياسات ، وحرص على مصالح مصر الزراعية والاقتصادية - والوطنية أيضا - من الصديق الأمريكى؟.

أسئلة مشروعة

حول أمور تحيطها شبهة عدم الشروعية * هؤلاء المستكبرون العظام وقروضهم الكبيرة.

في ذروة أزمة السكر في مطلع هذا العام ، أعلن د. زكريا عزيمى في مجلس الشعب أن من أسماهم «مافيا السكر» ، قد حصلوا على قروض من البنوك المصرية قيمتها

نتيجة اتباع هذه السياسة ، «انهارت نسبة التصديرية للمحاصيل المصرية ، وكمجرده أمثلة:

«الفراولة المصرية في مؤخرة الواردات لأوروبا؛

اتضح من التدقيق والتدقيق في الملف الزراعى الراعى الأوروبي / الأوروبي ، أن مصر تقع في المركز الرابع عشر من ترتيب دول تصدير الفراولة ، بينما إسرائيل قد أصبحت تحتكر سوق الفراولة العالمى.

«البطاطس المصرية مرفوضة من السوبر ماركت الغربى؛

على الرغم من كل ما قدمته وزارة الزراعة المصرية حتى تحظى البطاطس المصرية بشرط أن توضع على المائدة الغربية المتحضرة وأن تتال شرف أن تلوكها الأقدام الراقية للسادة الخواجات (بدء من إجبار المزارعين على استيراد التقاوى الأوروبية ، حتى القيام بإجرات مستعققة من الفحص والتحليل والاختبارات للثمار قبل أن تشرف بملامسة

عليها بها الصندوق والبنك الدوليين والهيئة الأمريكية للتسمية -على تقليص المساحات المزروعة بالمحاصيل التقليدية الاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب أو اللازمة للصناعة الوطنية ، وأن يزرع بديلا عنها محاصيل تصديرية نستطيع من خلال القيمة العالية لتصديرها أن نستورد القمح الأمريكى الجيد وبالكليات التى نأملها .

وعلى الرغم من أن الكثيرين من العلماء والخبراء الغربيين ، كانوا يحذروننا من خطأ وخطر هذه السياسة ، كالدكتور جولدريج الأشاعبة بجامعة هارفارد الأمريكية ، الذى وصف هذا الأمر بأنه «سياسة زراعة الدول الفقيرة للمحاصيل الترفيحية من أجل السوبر ماركت العالمى» ، مؤكدا أنه في نفس الوقت الذى ستطرده فيه هذه المحاصيل ، فإنها لن تجد لها سوقا في أوروبا وأمريكا ، إما لأنها مستخدمة بثل هذه السلع ، أو لأن هذه المحاصيل لا تستوفى القيم الجمالية للمستهلكين في الغرب ، بينما هى - من ناحية أخرى - غير قابلة للتداول في وطن زراعتها حيث سيعجز الناس عن شرائها لأنهم فقراء».

إلا أن د. والى ، لم يكن يتفق في هذه الرؤية ، وكان شديد الحماس والتفاؤل تجاه سياسة التصدير من أجل الاستيراد ، وكان لسببته -في منتصف الثمانينات - مقولة شهيرة في هذا الشأن .. إن تصدير إنتاج ٢٥ ألف فدان مزروعة بالفراولة ، كفيل بتغطية وارداتنا من القمح بالكامل !!.

وصرت الأعوام ، وزاد الإصرار على هذه السياسة المدمرة ، وكانت المحصلة :

* تدنى المساحات المزروعة بالقطن والمحاصيل الأساسية.

* زيادة حجم استيرادنا من القمح .
* والطريف - المؤسف - أنه بالرغم من كل الأضرار الاقتصادية - ومترتباتها السياسية



د. يوسف والى



عادل عبد

الاستهانة بصحة شعب النائب المحترم الأستاذ عادل عبيد والعديد من أعضاء مجلس الشعب.

ومرة ثانية، لم «تنتف» الشبهات ولم تتجلى الغواض بالنسبة لهذه الصفقات.

ليس من حق الشعب -إزاء ذلك- أن يتسأل:

«ما علاقة وزارة الزراعة -ووحدة الخدمات والبستانية» بها- عام ١٩٩٨، باستيراد اللحوم الهندية، ولماذا لم تستجيب للاعتراضات على دخول هذه اللحوم المبردة والصادرة من جميع المؤسسات ولأجهزة المختصة؟

«لماذا الإصرار من جانب وزارة الزراعة عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ على الاستيراد مرة أخرى لتلك اللحوم، وعلى الرغم من التحذيرات الرسمية -من وزارة الخارجية والمجبات المسؤولة- بأنها تحمل إلى الشعب المصري أخطر الأمراض؟

«أهولنا شركة وقها»، ثم نستورد عصائر من قبرص وتابلاند

عندما نجد أرقف المحلات مليئة بعصائر من كافة أنحاء العالم -من قبرص حتى تابلاند- وأن سعر العبوة الصغيرة منها يصل إلى سبعة جنيهات.. فلماذا أن نتحسر على «قها» وما جرى لها.

فهذه الشركة المصرية المتميزة في الصناعات الزراعية الغذائية والتي تأسست منذ أكثر من ٥٤ عاماً.. كانت نهائيتها المسأوبة هذا العام وعلى أسوأ صورة.

«فقد قررت لجنة التخصصية بيعها لمستثمر رتيبي حصل على ٩٠٪ من أسهمها

* لم ينته حتى الآن -رغم ذلك- تقويم

إلى مصر ووطن أبنائها الصامدين وكثبت مجلة المصرى آنذاك «إن وصول الصفقة وزولها إلى الأسواق، لا ينفي أنها صفقة تخوم حولها الشبهات.. وإن الخلاف بين وزيرى الزراعة والتسويق حولها، يؤكد أن فى الأمر شيئاً غامضاً.

.. وممرت ثلاث سنوات، دون أن تتضح أو تنتفى «الشبهات» أو تتجلى الأشياء الغامضة على حد تعبيرات «المصرى».

وليت الأمر قد انتهى- كالكثير من الأشياء -التي تحدث فى مصر- بعدم انتضاح الشبهات والغواض..

فلقد فوجئنا فى فبراير/ مارس من هذا العام، بأن وزارة الزراعة- مرة أخرى- قد سمحت بدخول آلاف الأطنان من اللحوم الهندية المريضة- رغم حظر استيرادها -طالما قد تم شحنها من الأراضي الهندية قبل صدور القرار رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠٠٦.

وتبين -من تقارير وزارة الخارجية المصرية وجهاز التمثيل التجاري والمصدرة زكوفغرافيا فى أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٤- أن حجم ما استوردته مصر من هذه اللحوم منذ أكتوبر ٢٠٠٠، قد وصل إلى ٢١ ألف طن.

وتبين أيضاً -وهذا هو الأكثر خطورة- أن التقارير المذكورة قد حذرت من دخول هذه اللحوم لإصابتها بالأمراض، بل إن السفارة المصرية فى نيروبي قد أكدت أن للماشية الهندية مصابة بنوعيه من المرض أشد خطورة من نوعية المرض المنتشر فى أوروبا، لأنها بجانب إصابتها بالحمى القلاعية «وهى مصابة أيضاً بمرض شربان آخر.

ومرة ثانية، ككتبت المقالات، وحررت التحقيقات الصحفية، وتار على هذه

٨٠٠ مليون جنيه تكثروا بواسطتها من تخريب موسوم السكر على الزراع، والصناعة والمستهلكين وبعد مرور أكثر من ستة شهور، فمن حقنا أن نتسأل:

* من هم أعضاء هذه المافيا؟

* هل تم سددهم لهذه القروض؟

* ما خطة الحكومة -الموسم الجديد للسكر على الأبواب- لحماية زراع القصب والصناعة الوطنية للسكر ومصانع ملايين المستهلكين، من قباصهم أو أمثالهم بتكرار الأزمة؟

* ليتنا نستورد أشياء أخرى من الهند: الهند، يجب أن تكون مثلاً يحتذى للدول التى تحظى بالعديد من المميزات، كالعالم الثالث، أو الدول النامية أو المستقلة حديثاً أو دول الجنوب، أو باختصار- وصراحة -الدول الفقيرة.

فرغم مشاكل هذه «القارة» الاقتصادية والسياسة والعرقية، نظراً لتنامي مساحتها والعدد الهائل لسكانها، إلا أنها شديدة الحرص على استقلالها السياسى، من خلال محورين رئيسيين:

* الممارسة الديمقراطية للحكم، بما يصل إلى سقوط رأس الحكم -رحمته- فى الانتخابات العامة.

* مقاومة التبعية الغذائية، فبدونها لفلجها أصبحت مكتفية -بل ومصدرة -للحج بعد أن كانت أسيرة لاحتياجها منه.

ولألف.. فلإن مصر -وهى دولة لا تقل عنها عراقة وحضارة وتضحيات من أجل استقلالها الوطنى -لا تستورد منها سوى..

لحوم: تلك اللحوم التى قال عنها الصحفى أنور وجدي (أو الاستاذ إبراهيم سعد) فى جريدة أخبار اليوم ١٩٩٨/٥/٢ .. «يمكن أن نستورد أى شئ من الهند ماعدا اللحوم، هكذا نصت الفوائض المتعارف عليها فى مصر منذ سنين طويلة، فباللحوم الهندية يمكن أن يقال عنها وضدنا ألف سبب وألف مرض».

.. ورغم ذلك، وفى مراجعة الحملة الصحفية -فى الصحف القومية قبل الخيرية- وتحديداً لقرار الدكتور أحمد جويلى وزير التسويق والتجارة آنذاك فى ١٩٩٨/٥/٢، وضرباً بعرض الحائط لقرار اللجنة المصرية العليا للسياسات القوانية فى ١٩٩٨/٢/٢٥، واستهانة بتقارير المركز الدولى للأوبئة الحيوانية التى حذرت من أن هذه اللحوم تحمل أمراض الحمى القلاعية والطاعون البقرى واللبان الأزرق.

.. رغم كل ذلك، أدخلت «وحدة الخدمات البستانية» بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي -برئاسة د. يوسف عبيد الرحمن الرئيس الحالي لبنك التنمية والائتمان الزراعى- آلاف الأطنان من هذه اللحوم المبردة

أصول الشركة بشكل نهائي.

* لم يسد هذا المستثمر / المشتري سوى ٣٥ مليون جنيه من جملة السعر وقدره ١٢٨ مليون جنيه ، على أن يسد باقي الثمن على خمسة أقساط.

* يقدم المستثمر ضمانات بنكية لسداد ثمن الشركة ، بينما تبين - من خلال تأكيد بعض النواب وما لديهم من وثائق - أنه مدين للبنوك بصرالى ٤٠ مليون جنيه . لم يتم المشتري بسداد القسط الأول الذي كان مستحقا يوم ٢٠٠١ فبراير . ولقد أقر د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال والشرف على خصخصة اقتصاد مصر ، بذلك ويبره بأن المستثمر تسلم الشركة بعد الموعد المحدد.

* تم تعيين هذا المشتري رغم كل ذلك مفوضا عاما على الشركة ، بما أدى -وفقا لتعبير السيد / منير فخرى عبد النور رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ، وعضو لجنة تقصى الحقائق التي شكلها رئيس مجلس الشعب بعدد الحوار - الساخن الذي دار بين عدد من النواب وبين وزير قطاع الأعمال بشأن هذه الشركة ومدى ما لحق بها من إهدار - إلى تعجيد مجلس إدارتها وزيادة فترة السماح المتوقعة للمستثمرين ١٨ إلى ٣٠ شهرا ، بالإضافة إلى تمكينه من الاقتراض من البنوك بضمان أصول الشركة.

..والى رحمة الله شركة تها ومنتجاتها الخريصة.

فالمربى والعصير المستورد موجود «وه الذى مامعاهرش مابيلزموش».

وبقى لنا تساؤل فى هذا الموضوع ، نصر على طرحه دون انتظار للأجابة عليه - ولقد أنشأت الرأسمالية المصرية (القطاع الخاص) شركة فيها ، لم أصبحت -وفقا للاقتصاد المخطط - من مؤسسات القطاع العام.

فما هو الاسم العلمى - أو غير العلمى - للنظام الاقتصادى الذى تم من خلاله مؤخرًا تصفيها وبهجها وإفاساط متفجرة السداد ؟.

ووصلت الخوصصة

إلى بحيرة ناصر

من الغريب أن تصل صادرات مصر من الأسماك -على العام الماضى فقط - إلى ١٩٠ ألف طن قيمتها ٣٥٠ مليون جنيه . كما أوردت جريدة الجمهورية من ٦/٢٨ من هذا العام.

ووجه الغرابة فى هذا الاتساع الكبير فى التفجيرة السمكية ، على الرغم من الامكانيات المهرلة التى تتمتع بها مصر فى مجال الثروة السمكية.

* أكثر من ١٣ مليون فدان من المسطحات المائية.

٩ بحيرات طبيعية كبيرة ذات انتاجية سمكية وإقرا

* أكبر ثاى بحيرة صناعية فى العالم وهى



منير فخرى عبد النور

بحيرة ناصر.

* تنوع مصادر المحصول السكى (المصادر البحرية والتبيلية والبحيرات والمزارع).

ولقد سبق لمجلة «اليسار» أن نشرت -أكثر من مرة- من العوامل التى أدت إلى إهدار هذه الاسكانات وإلى اتساع الفجوة السمكية.

ولكن حكوماتنا الرشيدة بدلا من أن تحاول ولو التقليل من حجم هذه الفجوة -وما يترتب

عليها من تحميل الاقتصاد المصرى مئات الملايين من المجهتات سنويا ، لديها الحل الجاهز (أستك منه

فيه قادر -على حد قول سعيد صالح على إزالة كل المشاكل والمقبات !! وهو «المخصصة على

الطريقة المصرية» فكان قرارها الهام أو على وجه الدقة قرار «اللجنة الوزارية لتنمية بحيرة ناصر»

التي يرأسها د. عاطف عبيد وتضم ضمن أعضائها وزى الزراعة والتسمين ، يخصصه

٤٠٪ من البحيرة . ولكن القرار تم صياغته بأسلوب شديد «الشكاة» وشديد المرافعة -حتى

يتقرا أسنة وأقلام «أعداء» المخصصة والتنمية - فكان نصه «توجه ٤٠٪ من مساحة البحيرة

للاستخدام للتنمية والاستثمار وفق أساليب متطورة فى عمليات الصيد».

ولكن «شكاة» صياغة هذا القرار الصادر فى ١٤/١٠/٢٠٠١ ، لم تعق صيادى البحيرة ورؤسا

الجمعية العاملة بصيد الأسماك بالبحيرة من الاعتراض عليه . ولم تعق النائب محمد مختار

جمعه عضو الهيئة البرلمانية لحزب التجمع ، من أن يقدم بياناً عاجلاً فى مجلس الشعب بأن هذا القرار

«يعنى تشريد أكثر من ٢٠ ألف صياد وأسرم من مناطق الصيد مصدر معيشتهم وظلهم ، ويضرب

الاستقرار فى بحيرة ناصر اقتصاديا وتنصويا وإجتماعيا وأمنيا».

ولم تعق الصحفى الكبير سلامة أحمد سلامة من أن يعلن فى عموده بجريدة الأهرام

فى ٢٧/١/٢٠٠١ «أصبح مصطلح التنمية والاستثمار هو الباب الملئى لتدمير بحيرة ناصر بأنشطة عشوائية لا تتفق مع الحفاظ عليها ، وذلك بحجة تطويرها وإنشاء مشروعات لتعظيم الاستفادة منها وخدمة المواطنين .وهى الحجج التى استعملت قبل ذلك- وما زالت تستخدم- لاسلاء إلى كثير من الثروات الطبيعية كما يحدث الآن مع جزيرتى الذهب والوراق».

مهازل ، غير مأساوية

فى السياسة الزراعية المصرية

هذه الجمرة المكثفة من القضايا والهوسم الزراعى التى يغلب فيها - كثيرا الجانب المأساوى على الجانب الهزلى.

لم لا تعكس الوضع -على ختام الموضوع -بعض أخبار زراعية يغلب فيها الجانب الطرفى على الجانب المأساوى) سطرحتها كما وردت فى حينها ، وبدون أى تعقيب:

* العديد من الدول الأفريقية ، تطلب من مصر إنشاء مزارع مصرية / مشتركة فى

بلاذها بعد أن حققت المزرعة المشتركة فى التيجر نتائج واعدة».

د. يوسف والى - مصر الخضراء ، بالأهرام ١٣/١/٢٠٠١ .

* وافق الدكتور يوسف والى على إقامة مزرعة نموذجية بجمهورية منغوليا لمأونة هذه

الجمهورية الصغيرة على تنمية الإنتاج الحيوانى فيها».

* بدأت الأهلية الاقتصادية «للحرنكش» فى التزايد خلال السنوات

الأخيرة ، نتيجة زيادة الطلب على شاره فى السوق المحلى أو التصدير لكل من الدول

العربية أو الأوروبية».

-أخبار اليوم ١٧/١/٢٠٠١

*السؤال المرحج جدا الذى وجهه إلى الدكتور مدحت حسانين وزير المالية -فى أحد

مؤتمرات جامعة القاهرة-كان من أسئلة بكليّة الاقتصاد والعلوم السياسية ، حيث سأله

«طيب ما معالى الوزير .. حجم صادراتنا من البسباس ، زاد أو اياه»!!.

.. وصمت الوزير ثم ضحك

فالبسباس هو جزء من قشرة ثمرة جوزة الطيب ، وكانت المفاوضات بين الحكومة

المصرية ونظيرتها التونسية قد استغرقت عدة شهور ، لإقناع التونسيين بأصفائه من

الجمارك !!.

-جريدة الوفد ٢١/١/٢٠٠١ .

* ختامها مسك:

«لن يخرج مواطن من الوراق.. إلا بعد أن تريعه الدولة!!

د. محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان -الأهرام ١٥/١/٢٠٠١ .

قضايا ساخنة تنتظر الدورة النقابية الجديدة العولة والخصخصة والبطالة ومستقبل العمل النقابي



تبدأ في الشهر القادم ، شهر سبتمبر ، انتخابات الدورة النقابية الجديدة التي تستمر حتى نهاية العام الحالي ، حيث تبدأ بانتخابات اللجان النقابية على مستوى المنشآت أو المستوى المحلي ، ثم انتخابات النقابات العامة ، وصولاً إلى انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام ، قمة التنظيم النقابي العمالي المصري . ولعل هذه الانتخابات الممتدة بطول هذه المدة غير القصيرة أن تشير اهتمام الجمهور العام بالحركة النقابية العالية وأوضاعها وأحوالها ، وتزيد من معرفة هذا الجمهور بها . فقد أذهلني أن أسمع من قريب لي نقلاً عن أحد كبار الباحثين والكتاب السياسيين في مصر أن هذه الحركة تضم بين جنباتها نقابات مهنية مثل نقابة الصحفيين ونقابة المهن التعليمية مما يجعلها حركة غنية من الناحية المالية بما يتيح لها تقديم خدمات متميزة لأعضائها ، كما يتيح ذلك في نفس الوقت فرصاً واسعة للفساد والترحيل لقيادات تلك الحركة . وقد أدهشني أن يصل جمل هذا الباحث الرئيسي وأمثاله بوضع الحركة النقابية ومجال شمولها إلى هذا الحد الفاحش ، فما بالك بالمواطن العادي الذي لاتاح له الفرصة لتتبع أخبار حركة نقابية أوصلت نفسها بنفسها إلى مستنقع الظل والنسيان والتجهيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

حركة بيانات التأبيد

فالقارئ العادي - ناهيك عن المواطن الذي لا يقرأ - لا يسمع عن الحركة النقابية إلا عندما تنشر الصحف أخباراً قصيرة عن بيانات التأبيد التي تصدرها النقابات العمالية العامة أو اتحاد العمال لتوجهات القيادة السياسية العليا والمؤسسات الحكومية ، ولما كانت الحكومة لا تحوز رضا قطاع كبير من جمهور القراء ، فإن ذلك ينعكس بالتعبئة على حماسهم للقراءة أخبار التأبيد والمساندة الحماسية " عمال على بطلان " ، دون أن يقرأ ولو انتقاداً بسيطاً لبعض سياساتها التي تلحق الضرر بقطاعات كبيرة من الجماهير

لوفد من صندوق النقد الدولي ، ولو أن ما جاء بالموضوع على لسانه صحيح فإنه يجعله متحدثاً باسم الحكومة والنظام الحاكم بأكثر مما يجعله متحدثاً باسم الحركة النقابية العمالية . وقد تقع عين القارئ على إعلان ثقافي سخيف يلا نفسه اشمئزازاً وامتناعاً من تلك الحركة النقابية العمالية وقياداتها ومن ينتمون إليها ، مثل سلسلة الإعلانات المتقطعة التي امتلأت بها الصحف مؤخراً منذ انتخابات

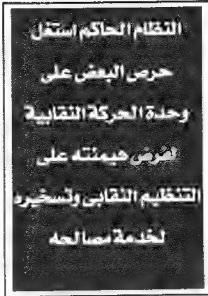
المالية المقترض أن تتافع عنها تلك الحركة . وقد يكون أحد القراء قد لفت نظره ذلك الموضوع الخيري الذي نشرته صحيفة الأهرام يوم الجمعة ١٣ يولييه عن مقابلة رئيس الاتحاد

عماليات

محمد جمال إمام

تشير اهتمام لثل هذه الأمور ، وتلك بعض مظاهر العزلة) ، بل وإلى بعض أجزاء من مصانع الألبوم ينتج حمادى ، إحدى دور القطاع العام الصناعى المصرى ، والبقية تأتى من الموكد أن تستولى المصالح الأجنبية على الوحدات الصناعية الهامة إذا ما طالتها المحصنة ، مثل مصانع النسيج الكبرى وشركات الدخان وصناعة السيارات والبنوك وشركات التأمين ، وما إلى ذلك . وبغض النظر عن موقفنا من قضية المحصنة ذاتها ، فإن أبولوة تلك المنشآت إلى مصالح أجنبية ومطالبتها بفتح استثمارات مالية وفنية جديدة فيها والتأكيد على أهمية توجهها نحو التصدير ، كل ذلك ، فضلا عن أن التوجه الأساسى لآلى استثمار رأسمالى -وطنيا كان أم أجنبيا- هو تحقيق الربح أولا وأخيرا ، وكل ذلك لا يعنى سوى إحلال الآلة والتقنيات المتقدمة محل الأيدى العاملة البشرية ، مهما تحدثنا وأطبنا في الحديث عن البعد الاجتماعى وعن حرص الدولة على ربط المحصنة بالبعد الاجتماعى . فكما سبق أن أكدنا ، يؤيد كبار رجال الاقتصاد في بلدنا ، فإن الاستثمار الرأسمالى ليس جمعية خيرية تعمل أساسا لتحقيق الخير للجماهير العاملة والدفاع عن مصالحها ، فليس ذلك بدورها ولا منطلها ، ولا يدور بخلدنا ، ولا ينتظر منها سوى واهم .

ومن لم يكن تواصل المحصنة المبرورة بالعملة والاتحاق بالمصالح الرأسمالية العالمية والمهرى وراء مستثمر رئيسى يشتري المنشآت المباحة ، لا يعنى سوى إضافة أعداد كبيرة جديدة إلى صفوف القوى العاملة المضطلة عن العمل وزيادة معدلات البطالة فى بلدنا ، رغم ما تبذله أجهزة الدولة من جهود محصورة للى عنق أسس أحصاءات البطالة لتججيل الموقف وتزييفه وتقديم صورة غير حقيقية عن أوضاع البطالة إلى الرأى العام . ولعل القيادات النقابية في سعيها المحموم إلى اكتساب نظرة عطف ورعاية من المسؤولين عن توزيع الغنائم السياسية والتنفيذية والإبقاء عليها في مواقعهم القيادية رغم أن نصوص القانون في بعض الحالات ، لا تنسى أن المتعطلين عن العمل ، خاصة الشباب منهم ، هم أبناء وأخوة لهم ، وأنه إذا كان بعض هذه القيادات قد استطاعت بنفوذها أن تجد عملا لابن أو بنت أحدهم ، فإن ثمة أقراب لهم أو جيران أو أصدقاء عجزوا عن ذلك وتقلهم الحيرة وهم يرون أولادهم الذين أنفقوا عليه «دم قلبهم» كما نقول ، متعطلين عن العمل لسنوات طويلة أو يعملون في أعمال هامشية لا تمت بصله لما أنفقوا سنوات طويلة في التعلم



أنفاسها دون تغيير حقيقى يذكر منذ سنوات طويلة . ومن الغريب أن العالم كله من حولنا تتغير سياساته وتوجهاته وقياداته وكوادره إلا لدينا .

فى رأى المتواضع أن ثمة قضايا ملحة يمكن أن تطرح على الساحة النقابية خلال هذه الانتخابات ، من بينها على سبيل المثال لا الحصر قضايا العملة والمحصنة ، والبطالة ، وأموال التأمينات الاجتماعية ، ووضع الحركة النقابية ذاتها ومستقبلها ، ودور الحركة النقابية في المجتمع المدنى المرحل إلى النشاط . وأى منها يكفى لكى يشعل وطش الحوار داخل الحركة النقابية ويشكل محكا يختار الناخبون على أساسه ممثلهم في صفوف قيادة العمل النقابى على كفاءة مستحقها . لو أنشئت لهم الفرصة ليحارروهم ويختبروا مراقبهم منها في انتخابات تجرى في مؤتمرات جماهيرية عامة وليس في غرف مغلقة على نحو ما جرت به البدعة التى ابتدعت للحركة النقابية المصرية وحدها في عام ١٩٧٦ من دون كافة التنظيمات الجماهيرية في مصر وخارجها ، وظل معمولا بها منذ ذلك الحين بعد أن أنشئت فعاليتها من وجهة نظر السلطة الحاكمة .

العملة والمحصنة والبطالة

العملة والمحصنة والبطالة بالنسبة للعمل النقابى قضايا مترابطة ، فمقطع الوحدات الانتاجية الكبيرة التى تمت خصخصتها في مصر حتى الآن ذهبت إلى أيدي أجنبية ، من شركة بيرة الأهرام إلى مصانع الأسمنت (يلاحظ هنا أن اهتمام المصالح الأجنبية بشركات الأسمنت فى بلادنا راجع فى رأى بعض المراقبين إلى تضيق تشريعات البيئة في الدول المتقدمة على مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة مما يضطرها إلى الهجرة إلى بلدان العالم النامى التى لا تولي

هيئة مكتب مجلس الشورى بما في ذلك تجديد انتخاب وكيل المجلس عن العمال ، السيد محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق والأوين العام لاتحاد العمال ، والى تنبأرى فيها اللجان النقابية التابعة لنقابة المرافق في توجيهه الشكر إلى رئيس الدولة لتجديده الثقة في رئيس النقابة وإعادة ترشيحه وكيلاً لذلك المجلس ، وآخرها ذلك الإعلان الذى نشر وقت كتابة هذا المقال في صحيفة الأهرام يوم الأربعاء ١٩ يولييه على مساحة ٢٠ سم بعمودين في صفحة أخبار الدولة (س) والعمالون في مجال الإعلان يخبرونكم كم يتكلف مثل هذا الإعلان (باسم اللجنة النقابية للعمالين بشركة القاهرة لتوزيع الكهرباء) ، والذي يزداد بصورة رئيس الدولة ورئيس النقابة وعبارات الشكر والتأييد . ولعل القارئ أن يتساءل عن مبلغ ثمن هذا الإعلان ؟ فى العلاقات العامة في الشركة ، وهو أمر مشكوك فيه خاصة بعد ما نشر عن تنسيبه رئيس الوزراء للجهات الحكومية وشركات قطاع الأعمال بعدم نشر مثل هذه الإعلانات ترشيحا للإتفاق فضلا عن الاتهام نحو خصخصة جزئية لشركات الكهرباء ؟ أم خزينة اللجنة النقابية وهل تكفى أموالها لتحويل مثل هذه الإعلانات التى لا طائل لها إلا دم وضع رئيس اللجنة النقابية عندما يقوم رئيس النقابة الصامية بوضع قضاة المرشحين لعضوية مجلس إدارة النقابة في الدورة الجديدة . ولا اعتقد أن ثمة داع غير ذلك لنشر هذه الإعلانات ، فلا أظن أن رئيس الدولة يهتم بقرايتها ليزداد وقتنا بما يحظى به رئيس النقابة من تأييد حاشد من جماهير نقابته . كما لا أظن أن الأجهزة التابعة له المسؤولة عن مثل هذه الترشيدات تخدعها تلك الإعلانات ، فمن الموكد أنها تعلم عن يقين أوضاع الحركة النقابية المصرية وجماهيرية قياداتها . ولربما يذكر القارئ المتابع أنه سبق أن لعنت النظر في العام الماضى وفى نفس الوقت تقريرا إلى هذه الإعلانات النقابية التى تنشرها اللجان النقابية التابعة لنفس النقابة العامة وبمناسبة انتخاب هيئة مكتب مجلس الشورى أيضا ، ولم يعير ذلك من الأمر شيئا ولن يغير طالما ظلت أوضاع الحركة النقابية على ماهى عليه .

مهم العمل النقابى
المهم ، نعود بأهتامنا إلى تلك الدورة النقابية الجديدة التى توشك أن تبدأ وإلى انتخابتها المفترضة أن تكون حامية للطبيب كآى انتخابات جماهيرية حقيقية . وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل عن القضايا التى يفترض أن تدور حولها الانتخابات ، لو كانت الانتخابات النقابية العمالية لدينا تتكون حول قضايا وليس حول مناوأة وتكوير حيل انتخابية تدبر لها القيادات الجائشة على

ولكى تتصرف على مدى تعقيد هذه القضية في السياق المصري الراهن ، يكفي أن نشير إلى مقال هام نشرته الأهرام -سوى صحيفة قومية ومن أهم أبواب النظام الحاكم- يوم ٢٥ يونيو الماضي بقلم واحد من أهم المثقفين السياسيين آنذاك وهو الأستاذ أحمد السيد النجار ، بعنوان «حقيقة حجم ومعدل البطالة في مصر» ، ويتناول الباحث في مقاله التضارب الشديد في الأرقام التي تقدمها الجهات الرسمية ، وفي مقدمتها رئيس الوزراء نفسه ، عن البطالة في مصر . فبينما يبرز الكاتب التضارب الشديد بين إحصاءات النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد المصرية وبين إحصاءات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن حجم البطالة في مصر فإنه يقول بصريح العبارة «وفي نفس الاتجاه التضليل من حجم ومعدل البطالة ، أشار د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أخيراً في مجلس الشعب إلى أن عدد العاطلين في مصر هو ١٩ مليون عاطل فقط .. ودلل على ذلك بأن الذين تتراوح أعمارهم في مصر بين ١٦ سنة و ٦٠ سنة يبلغ ١٨ مليوناً ، مبشراً إلى أن هذه الأرقام مؤكدة ولا تتحمل أي مراجعة ، ومصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر . ولكن بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وجدنا أن عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٠ سنة بلغ نحو ٢٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٨ ، وارتفع إلى ٣٣ مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦ ، وفقاً لمعدل نمو قوة السكان في هذه الفترة العصرية ، فإن من المرجح أن يكون عددهم قد بلغ نحو ٣٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٩ . وهذه البيانات تختلف تماماً عن البيانات التي أوردتها رئيس مجلس الوزراء ، على أنها بيانات مأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» .

ويخلص الأستاذ النجار بعد تحليله للبيانات الرسمية المتعلقة بالسكان والبيانات الواردة في وثائق كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وللأسس التي يقوم عليها حساب العاطلين عن العمل «وخاصة في بلد مثل مصر تتراوح فيه نسبة الأمية بين ٤٦ و ٦٧ في المائة بحسب الفئة العمرية ، إلى أن المعدل الحقيقي للبطالة يتراوح بين ربع وخمسة أضعاف قوة العمل المصرية كحد أدنى لهذا المعدل وهو ما يوازئ ما يزيد على ٥ ملايين عاطل وليس ١٩ مليون عاطل كما صرح رئيس مجلس الوزراء في مجلس الشعب ، أو ٤٦ في المائة من قوة العمل كما تقول النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد في عددها الصادر في فبراير

قد ساهمت بذلك في تقليص كيانها أيضا مع ازدياد حجم القطاع الخاص وتقلص القطاع العام وعزوف المهنيين من العاملين في الحكومة عن الانضمام إلى صفوف النقابات العمالية . ولا يغفل الحركة النقابية في الحكومة ماضية قديما في توسيع دائرة الاستثناءات التي تمنحها لمنشآت القطاع الاستثماري من تطبيق القوانين العمالية عليها ضمن منظومة الاستثناءات القانونية الأخرى ، ولعل القيادات النقابية قد درست مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة جيدا لكي تدرك أن أعدادا كبيرة أخرى من العمال ستخرج عن نطاق عضويتها قسرا ، فماذا سيجني لها من جماهير عمالية راغبة في الانضمام إليها؟.

إحصاءات البطالة المتضاربة

وكما سبق وأن أشرنا ، فعلى الرغم من أن المتعلمين عن العمل لا يدخلون من الناحية النظرية في عداد الجماهير الفعلية للحركة النقابية ، فإنهم من الناحية العملية إما جماهير محتملة لها أو أعضاء سابقون في صفوفها . وعلاوة على ذلك فإن قضية البطالة من القضايا التي تحظى بالأولوية العالية في اهتمامات أي حركة نقابية في العالم . لما لها من تأثير حاسم ومباشر على أوضاع العمل والعمال وعلى قوة سوق العمل في ظل آليات اقتصاد السوق.

لقد استغشت أجهزة الإعلام في الحديث عن قضية البطالة قبل فترة قريبة لبعض الوقت ، ثم توقفت فجأة كأنها حلت المشكلة بعضا سحرية ، رغم أن بعضها تناول هذه القضية بجرأة يحسد عليها مقدما صورا أشد قتامة مما قدمته صحف المعارضة.

إذا كان خريج الجامعة

سينتهي به الأمر

للعمل كجرسون أو بائع

جوال أو مندوب

مبيعات .. فلماذا

اتعبت الدولة نفسها

وانفقت عليه في

التعليم الجامعي؟

انتظارا للتقييم به، فإذا كان خريج الجامعة سينتهي به الأمر للعمل كجرسون في مقهى أو مطعم سياحي ، أو كبائع جوال ، أو مندوب تسويق لشاليات الساحل الشمالي ، ويقال أن ذلك من الخصائص والنسبي وراء الدخل الأكبر ، فلماذا تعبت الدولة نفسها وقبلت أن تصرف عليه أموالا طائلة في التعليم الجامعي ولم ترجعه بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة إلى العمل في مثل هذه المهن المذلة للكسب الأكبر ، ولماذا تعلن الدولة كل سنة عن زيادة أعداد المقبولين في الجامعات التي تقول من أموال دافعي الضرائب إذا كانت تفرح بعد ذلك لو اشتغل خريجوها بأعمال لا تمت بصلة بما أنفقت الدولة أموالا طائلة على تعليمهم أصولها وأرارها من مشقة تدبير أعمال لهم تناسب تخصصاتهم العلمية، وإذا لم تدافع الحركة النقابية عن مستقبل هؤلاء الشباب فمن الذي سيبلغ عنهم ، حزب الحكومة أم أحزاب المعارضة الشكلية؟.

أما المتعلمون من العمال السابقين الذين تستغشت عنهم المنشآت المختلفة بعد خصصتها وإعادة هيكلتها ، فهم جماهير الحركة النقابية دافعو اشتراكاتها ، الذين قامت أساسا للدفاع عن حقوقهم ومصلحتهم ومستقبلهم المهني والمعيشي ، فإذا ما تقاعست عن الدفاع عنهم فقد انتفى السبب الأساسي لوجودها ، وأنت لا يوجد لها دور حتى الآن في تحديد أجور العمال أو شروط استخدامهم وعملهم ، ولا يوجد ما يثنى بأنهم تسعى إلى القيام بهذا الدور الجوهري لأي حركة نقابية في العالم ، إلا في حدود ما تسمح لها به السلطة الحاكمة.

ومن قضايا التخصصات الأخرى التي قد عمالت ، قضية العاملين في المنشآت الخاصة الناشئة التي يفرض عليهم أصحابها عند إنجائهم بالعمل ، التوقيع على استمارة تأمينات الخاصة بانتهاها عقد العمل ، أي أن العامل يوقع على صك بالاستخدام وصك بانتهاها علاقة الاستخدام سواء بالاستقالة أو الفصل في نفس الوقت ، ويقال بأن العامل الذي يقبل ذلك مضطر لضيق فرص العمل المتاحة بما يجعله مرغبا على التخلي عن حقه في الدفاع عن مصالحه . وذلك فضلا عما تمارسه تلك المنشآت من ضغوط على العمال للتخلي أيضا عن حقه في تكوين منظمات نقابية تدافع عن مصالحهم ، والاسراع إلى فصل من تسول له نفسه الدعوة إلى إعمال هذا الحق.

فإذا لم تجد الحركة النقابية وسيلة لتقليص هذه الممارسات المجحفة فإنها تكون

وهي خلاصة مزعجة تثير القلق وتدعو إلى أن يتحرك التنظيم النقابي بسرعة وفعالية للمساهمة في اقتراح حلول عملية تحجم هذه الظاهرة بشكل عاجل.

آفاق المستقبل

من السهل على من يتابع العرض السريع الذي قدمناه للقضايا الثلاث الأتفة أن يستشف أن وضع الحركة النقابية المصرية الحالي لا يسر عدوا ولا حبيبا. ولا مناص من أن يتكاثف الجميع لاتخاذها ما وصلت إليه لأنها تعتبر إحدى الركائز الهامة في اقتصاد السوق وألياته ولضبط كركه ما يحقق الصالح العام للمجتمع كله، وإلا مالت الكفة بشكل خطير لصالح أصحاب المال وهو ما قد يضع المجتمع بأسره تحت رحمتهم.

وفضلا عن العطل القديمة التي أزهت جسد الحركة النقابية، وفي مقدمتها استغلال النظام الحاكم لحرص البعض على وحدة الحركة النقابية لفرص هيمنة على التنظيم النقابي الواحد وإحالة بآلياته وتفسيره خدمة مصالحه بغض النظر عن مصالح الجماهير العمالية العريضة وهو ما أفقد هذه الجماهير الثقة فيه، وجعل القيادات النقابية المفروضة على تلك الجماهير لسنوات طويلة، شاخت فيها وترهلت وفقدت صلتها العملية بالواقع العمالي الفعلي، تعتمد اعتمادا كبيرا على تأييد قيادات النظام الحاكم عنها وليس على أي تأييد الجماهير العمالية لها. وقد تم ترسيخ هذا كله بجمسورة من التشريعات واللوائح التي تحافظ على استمرار هذه الأوضاع وتحبس استمرارية القيادات المرضية عنها من السلطة، وإفراغ العمل النقابي من أساسياته ومن ديمقراطيته ومن انتفاع الجماهير العمالية حوله. وامتدت العدوى إلى أنشطة الثقافة العمالية التي يفترض أن تحصل على تجديد دما، الحركة النقابية وتزويد كوادرها وقياداتها بالمعرفة الشفورية بكل ما هو لازم وجديد في ميادين العمل النقابي والاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع الانفتاح إلى نظام اقتصادي جديد تماما عما درجت عليه الحركة النقابية في مصر لسنوات طويلة. فمع ثبات كافة القيادات الفعلية المرضية عنها في حقل الثقافة العمالية في مواقعها، انصرف اهتمامها إلى البحث عن مصالح خاصة لها ولكن يعدمون بها في مصر مواقعها، وورأينا مؤسسة الثقافة العمالية تهتم اهتماما محسوما بإنشاء المعاهد التعليمية العامة فوق النخبة التي لم يقبل عليها سوى سقطة المتاع من الحاصلين على الثانوية العامة، وعدد لا بأس منهم من هراة النشاط غير السوي الذي أحال حياة جيران تلك المعاهد إلى جحيم وأساء إلى سمعة

الثقافة العمالية بصفة خاصة والحركة العمالية التي ترعاها بصفة عامة. فضلا عما قتلته تلك المعاهد من مصادر قساد وإفساد ملايين داخل حقل الثقافة العمالية والدوائر العمالية الأخرى.

ولن تعود إلى الحديث عن موضوع الديمقراطية النقابية الذي قلناه بحثا في عدة مقالات سابقة. كما لا نريد أن نتطرق إلى موضوع صالبات النقابات ولا إلى الجمعيات الاجتماعية والتربوية التي تهتم بتقديدها أكثر من غيرها والتي تفتح بابا واسعا للفساد والإفساد، فكلها أمور يعرفها المتابع لأحوال الحركة النقابية في بلادنا.

وبنينا تشغل القيادات النقابية الحالية بالبحث عن مصالحها الخاصة الضيقة، فإنها تغفل عن حقيقة أن المجتمع حولها، وعلى الصعيد العالي، يتغير بسرعة كبيرة لا بد وأن ينعكس تأثيرها على كيان الحركة النقابية ووضعها ومستقبلها، فضلا عن اتساع دور القطاع الخاص وما لذلك من تأثير على حجم العضوية النقابية وعلى مسألة الخصم التفاضلي للاشتراكات النقابية من المنع التي تكفل مصدرا هاما لتمويل العمل النقابي، فإذن صناعة المحسومات من مطاعم الوجبات السريعة إلى الخدمات الترفيهية والتفهيضة المتوفرة إلى الخدمات السياحية والترفيهية، تتوسع بآثارها لتصبح أكبر صناعته في العالم ولتغير خريطة العمالة بشكل له مردود خطير على مستقبل الحركة النقابية. فها هنا توجد عمالة متناثرة وغير ثابتة أو دائمة ومعظمها من النساء، وكلها عوامل تصعب من تنظيمها داخل صفوف الحركة النقابية. وللعناصر النقابية القديمة والتقليدية نذكرهم بما كانوا يلاقونه فيما مضى من مشاق شديدة في تنظيم من اصطلاح على وصفهم بأنهم عمال الخدمات الشخصية والاجتماعية، من عمال محلات الحلاقة والسباكة والمخابز ومطاعم سندوتشات الفول وما شابه.

ثم هناك التوسع أيضا فيما أصبح يوصف بأنهم عمال المعرفة، تميزوا لهم عن العمال اليدويين والعمال الكتابيين، ألا وهم المنشغلون بصناعة المعلومات والبرمجيات، والحواسب (الكومبيوتر)، وفضلا عن أن هؤلاء غالبا ما يكونون على درجة عالية من التعليم الأكاديمي والترفع عن الانضواء في صفوف العمال العاديين، فإن الاتجاه العالمي المتزايد هو تشغيلهم من منازلهم ودون ارتباطات رسمية بالمشآت التي يعملون معها. وأد ما أصبح يطل على تسميته «العمل عن بعد» فهل من السهل تنظيم آلاف من المهنيين الذين

لا يعملون في مكان ثابت في صفوف الحركة النقابية ونظمهم على تخصيص جزء من وقتهم للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النقابية أو لحضور بعض الاجتماعات النقابية الهامة؟

المشاركة في المجتمع المدني

من المؤكد أن النقابات العمالية بما تضمه من جماهير عمالية عريضة يمكن أن تكون من أهم العوامل المؤثرة في دعم الحركة المجتمع المدني ومنظماته في بلادنا نحو ترسيخ مشاركة المواطنين في صنع القرار وفي رسم توجهات الوطن على كافة المستويات. ولكن من المؤكد أن ذلك يستلزم وضمن ما يستلزم كفالة استقلالية النقابات العامة عن هيمنة السلطة والتبعية لها. وكفالة حسن تقبل تلك النقابات لجماهيرها بحيث تشعر بدافع حقيقي للمشاركة في حركة المجتمع المدني والمساهمة في فعاليتها.

غير أن ذلك كله يرتبط بما سبق أن أشرنا إليه من العطل التي نقت في عضد الحركة النقابية، فالقضايا كلها كما نرى مترابطة تزدي الواحدة منها إلى الأخرى.

ولا ريد أن أبوء متشائنا من صلاح الحال، ولكن للأسف لا نتصلع أوضاع الحركة النقابية المصرية إلا إذا استطاعت أن تفك الجبل السري الذي يربطها بالسلطة الحاكمة ولا إذا استطاعت أن تستعيد ديمقراطيتها التي تكفل لها أن تقلل جماهير العمالية أصق التهميش بمأني عن تدخلات السلطة وأجهزة الأمن وغيرها من الدوائر الحريصة على إفراغها من طابعها الجماهيري الحقيقي.

قد يقول قائل وكيف السبيل، وأقول له إن السبيل السلمي غير النضالي يتحقق عندما يتبنى النظام الحاكم ما ن يسعى إليه من قيام اقتصاد سوق حقيقي يتطلب إعمال كافة الحريات السياسية والاجتماعية لجماهير الشعب، بما في ذلك حرية العمل النقابي وبالشكل الذي يتفاره الجماهير العمالية التي يمثلها هذا العمل النقابي. غير أن من المؤكد أن أحدا لا يتخلى عن امتياز طوعية، وأن أصحاب المصلحة في استمرار النظام الحالي على ما هو عليه لن يخرجوا عن هذا النمط تكروما وممة، وأن ذلك لم يتحقق في أماكن أخرى من العالم إلا نتيجة ضغوط شعبية متواصلة. نولنا استثناء من هذه القاعدة المجربة. وليست القضية هل البيضة قبل الكتكتوت وهل العربة قبل الحصان أم العكس، فلو لم تكن هذه ما كانت تلك، وواقع الحياة مشراطط ببعضه، ولو انتظرنا حل الغزوة فحرجا بنا في متحف الديتاويرات.

مصر فى القائمة السوداء لعمليات غسيل الأموال

غسيل أموال، كانت العام الماضى، بعد ورود معلومات عن قيام شخصيات مصرية وعربية بمحاولات غسيل أموال فى مصر عبر الجهاز المصرفى فى شكل تحويلات كبيرة.

لكن خبراء مصرفيين أكدوا أن البنوك لا تعلن البنك المركزى عن التحويلات الكبيرة خاصة فى ظل الغاء الرقابة على النقد الأجنبى والسماح بدخول وخروج الأموال بحرية تامة.

ورغم التصريحات الحكومية بإعداد مشروع قانون لمكافحة غسيل الأموال إلا أن الاقتصاديين يؤكدون أنها محاولة لإزالة آثار التقرير، فالحكومة لا تريد أن تدخل عش النباهير، مشيرين إلى أن العديد من القوانين الهامة مؤجلة لهذا السبب أيضا، ومنها قانون منع الاحتكار.

وتشير التقارير الدولية إلى تزايد عمليات غسيل الأموال فى الفترة الأخيرة، رغم ارتفاع تكاليف هذه العمليات من ٦٪ إلى ٢٥٪ من حجم الأموال المقسولة، فكلما زادت المضايقات زادت التكاليف، ولكن الطرف أن غاسلى الأموال يدفعون الضرائب بعد إضفاء الشرعية على أموالهم.

وتشير دراسة لبنك مصر حول ظاهرة غسيل الأموال إلى أن ٨٪ من حجم التجارة العالمية أى ما يعادل ٤٠٠ مليار دولار سنويا يتم غسلها، ويشير تقرير برنامج غسيل الأموال بالألم المتحد إلى أن ٢٥٪ فقط من حجم تجارة المخدرات والتي تعادل ٨٠٠ مليار دولار يتم غسلها سنويا. وتقوم عصابات المافيا بفصل نحو ٣٠٠ مليون دولار يوميا.

وتكشف الدراسة عن دور البنوك الخاصة، وهى بنوك داخل بنوك، وتعامل فقط فى الملايين من الدولارات، وأقل حساب يمكن أن تقبله هذه البنوك مليون دولار وعدد قروح هذه البنوك ٤ آلاف قروح، ويصل عدد عملائها إلى ٢٠ ألف عميل، ويقتصر دور هذه البنوك على إخفاء الملايين سواء كانت متصلة من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة. ولا تمنع هذه البنوك أى فوائد،



د. يوسف بطرس غالى

وحسبى الآن لم تعلن اللجنة المشكلة عن التصريح، وبالتأكيد هى اللجنة المشكلة لإعداد المشروع الجديد. إذا كان كلام الحكومة حقيقياً.

الأطرف من ذلك، أن د. يوسف بطرس غالى أكد أن الأموال غير المشروعة فى مصر والناتجة عن تجارة المخدرات والرشوة لا يهتم أصحابها بغسلها، كما أن الأموال التى تدخل مصر عبر الجهاز المصرفى هى أموال مفسولة لأنها دخلت عن طريق شرعى ولا يهتم بمصدر هذه الأموال، متناسيا أن الجهاز المصرفى هو البوابة الملكية لعمليات غسيل الأموال فى العالم.

والمعروف أنه توجد قائمة سوداء للدول والبنوك التى يتم فيها عمليات غسيل أموال، ولكن الحكومة لا تهتم بالإعلان عنها حتى للبنوك لتجنب التحويلات المصرفية منها، خاصة وأن دولاً مجاورة فى هذه القائمة. وربما تكون المرة الوحيدة التى حذر فيها البنك المركزى علانية من احتمال عمليات

أثار تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والذي صنف مصر فى مركز متأخر لعدم تعاونها فى مكافحة عمليات غسيل الأموال، تساؤلات حول إمكانية أن تصبح مركزاً لجذب صافيا جرائم غسيل الأموال، خاصة وأن أكثر من ١٤٠ دولة فى العالم لديها تشريعات خاصة لحماية الاقتصاد من الأموال المشبوهة.. والوضع فى مصر، بعد تحرير الاقتصاد، وإلغاء القيود على النقد الأجنبى.. يفتح الباب على مصراعيه لتصبح مصر «جنة لعمليات غسيل الأموال».

وكان مصدر اقتصادى مسئول قد أعلن، فى أعقاب صدور التقرير، أن مصر ترفض التقرير، مشيراً إلى اعتماد المنظمة الدولية على دراسة أعد الباحثين باكاديمية السادات أشار فيها إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال فى مصر يزيد ١٧ مليار دولار سنوياً، وبجانب الحكومة إلى البنك الدولى، الذى أعلن مسئوله عدم إدراج أى دراسات للبنك عن عمليات غسيل الأموال.

وتوالى التصريحات الحكومية عن إعداد مشروع قانون لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وأكد د. محمود محيى الدين، مستشار وزير الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى أنه بمجرد صدور التشريع سيتم رفع اسم مصر من التقرير مشيراً إلى وجود لجنة من ٤ وزارات لإعداد التشريع الجديد.

هكذا ببساطة تم تشكيل لجنة لإعداد قانون ليخرج مصر من القائمة السوداء، ولأن الحكومة تتعامل، من وجهة نظرها، مع شعب فاقد الذاكرة، فإنها تناس أن د. يوسف بطرس غالى، وزير الاقتصاد قد رفض بشدة إصدار لمرك لمكافحة عمليات غسيل الأموال فى مصر، وعند مناقشة مشروع القانون الذى تقدم به أمين حماد عضو مجلس الشعب عام ٩٩، وطلب تشكيل لجنة من وزارة الاقتصاد والعدل والمالية والداخلية لتحديد مفهوم عمليات غسيل الأموال، وكان مصطلح غسيل الأموال جديد لا يعرفه أحد،

حسين البطراوى

وتقدر قيمة الأموال المخفية بهذه البنوك بنحو ١٣ تريليون دولار ،وهي تعدد أرقى عمليات غسيل الأموال ،لأنها تتعامل مع الأغنياء فقط.

وتقدر بعض الدراسات الأموال التي يتم غسلها في أسواق الأوراق المالية بنحو ١٣ مليار دولار سنويا ، وتعد البنوك بيئة طيبة لعمليات غسيل الأموال حيث يتم تحويل الأموال النقدية إلى أوراق مالية ثم تحويلها إلى أوراق نقدية وبالعكس.

وعملية غسيل الأموال ببساطة هي محاولة تغيير صفة الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة عن طريق عدة عمليات وتحولات بين البنوك بحيث يصعب التعرف على مصدر هذه الأموال ، وإعادة ضخه مرة أخرى إلى النظام المالي العالمي.

وتتم عمليات غسيل الأموال عادة من خلال ٣ مراحل ،وهي التصنيف أي دخول الأموال القذرة في مشروعات استثمارية تتميز بالصفة الشرعية مثل إنشاء القرى السياحية والمطاعم الفاخرة والعقارات والأنشطة التجارية سريعة الربح، وتظهر هذه الأموال في النهاية على أنها متحصلة من هذه المشروعات الاستثمارية المشروعة ، وبالتالي يمكن إيداع هذه الأموال في الجهاز المصرفي.

أما المرحلة الثانية وهي التغطية ،حيث يقوم غاسلو الأموال بإجراء العديد من العمليات المصرفية على ورائهم بين مصرفها الأصلي والحسيلة باستخدام إجراءات وعملات مالية متعددة ترتبط عليها الفئات على المصدر غير المشروع للأموال ،وفي المرحلة الأخيرة بعد أن تكون الأموال قد انفصلت تماما عن مصرفها غير المشروع يتم اكساب هذه الأموال صفة المشروعية وتظهر عمليات الغسيل عبر عدة دول مختلفة لاختفاء مصدرها وصعوبة تعقبها .

ويعمل غاسلو الأموال بصفة مستمرة على استخدام النظام المصرفي للتغطية على تمحولات أنشطتهم غير المشروعة ، حيث تتم عمليات الغسيل في معظم الأحيان خارج الجهاز المصرفي ، قبل الدخول للجهاز المصرفي لإضفاء الشرعية عليه، إلا أنه في أحيان أخرى تكون التحولات عبر الجهاز المصرفي إحدى وسائل غسيل الأموال والتنقل بين أكثر من دولة.

ولكن هل في مصر عمليات غسيل أموال فعلا ؟ خاصة وأن الحكومة لا تعلن عن ذلك.

خيرا ، الاقتصاد يؤكدون سهولة عمليات غسيل الأموال في مصر ، نظرا لعدم وجود أية صوابط لدخول أو خروج الأموال في مصر

بعد تحرير الاقتصاد والذي تحول إلى فوضى ولقيتوا الانتباه إلى أن مصر تتعامل بالبنوك وليس بالشيكات كما في دول العالم المختلفة ، فدخل العالم بحير المواطنين على التعامل بالشيكات للمبالغ النقدية التي تزيد على عشرة آلاف دولار .وفي مصر نزعان من عمليات غسيل الأموال ،الأول هو غسيل الأموال غير المشروعة والنتيجة من تجارة المخدرات والسلاح والتي قدرها بعض المصادر بنحو ٨ مليارات دولار، فضلا عن أموال الرشوة وتجارة الجنس، وهذه الأموال يتم تحويلها عبر الجهاز المصرفي إلى دولة أخرى وإعادة تدويرها مرة أخرى لمصر بعد توظيفها في مشروعات وهمية أو جزء من هذه الأموال يتم غسله في مصر وتوجه للاستثمار العقاري أو المضاربة في البورصة.

أما النوع الثاني فهو الخاص بالأموال غير المصرية ويتم تحويلها إلى مصر كمخطة ثم إعادة تحويلها مرة أخرى إلى دولة أخرى دون إجراء غسيل عليها لانقضاء مصدر هذه الأموال ، أو المضاربة بها في سوق الأوراق المالية وتحقيق أرباح وإعادة تحويلها للخارج ، أو المشاركة في مشروعات في مصر تتسم بقصر أجلها.

ويشير الخبراء إلى وجود العديد من الثغرات في مصر تسهل عمليات غسيل الأموال منها ،الأسمم لحاملها ،فقانون سوق المال يسمح للشركات بإصدار حصة قدرها ٢٥٪ من رأسمالها في صورة أسهم لحاملها ولا يعرف مصدر الأموال المستخدمة فيها ولا توجد لها شهادات ملكية مما يساعد على عمليات غسيل الأموال وهي غير متداولة في البورصة.

الثغرة الأخرى وهو قانون سرية الحسابات ، وبالرغم من أن الحكومة تؤكد أن سرية الحسابات للأموال المشروعة فقط ، إلا أنها من الممكن أن تكون مصدر من مصادر غسيل الأموال . ويتفق القانون المصري لسرية الحسابات العديد من الإجراءات التي

تعد من استخدام البنوك في عمليات غسيل الأموال ،فالقانون الأمريكي تضمن سرية الحسابات على سبيل المثال ، إجراءات لمواجهة غسيل الأموال وهي تعقب المستندات المرجودة بسجلات البنوك والتي يجب الاحتفاظ بها مدة ٥ سنوات أو استيفاء تقرير العمليات النقدية بواسطة البنوك والمؤسسات المالية عندما تزيد الأدوات المالية أو العملات التي تخرج من ١٠ آلاف دولار واستيفاء تقرير الحسابات الأجنبية للبنك بواسطة البنوك والمؤسسات المالية عندما يزيد ما يملكه الفرد الذي لديه حساب في بنك أجنبي على ١٠ آلاف دولار.

كما يلزم القانون الأمريكي البنوك بحفظ سجلات تفصيلية لتحديد هوية راسل ومستقبل التحويلات الرقية ؛وضرورة الإبلاغ عن المعاملات النقدية التي تزيد عن ١٠ آلاف دولار لضمان إعاقه عمليات غسيل الأموال في الأموال النقدية .. أما في مصر فلا رقابة على دخول وخروج الأموال.

أما التشريعات المصرية فهي لا تحرم عمليات غسيل الأموال ،وترى هذه التشريعات أن غسيل الأموال امتداد لنشاط رئيسي سابق غير مشروح ، ولذا فإن التشريعات المصرية تجرمها بالتبعية .. ولذا فإن التشريعات لم يتناول التنظيم إجراءات

ويجب على مصر حدة لمكافحة غسيل الأموال تابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات فقط ، وهو ما يبلور وجهة نظر الحكومة في أن غسيل الأموال يقتصر على أموال المخدرات .. ولكن احصائيات الدعي الاشتراكي تكشف عن مصادرة ٩٨٨ مليون جنيه فقط في الفترة من ٩٠-١٩٩٦ من أموال تجار المخدرات ،من بين ١٣٣ مليار جنيه محول للدمى الاشتراكي.

وبالرغم من أن الجهاز المصرفي هو أحد القنوات الرئيسية لغسيل الأموال إلا أن البنك المركزي يرفض إنشاء إدارة متخصصة لمكافحة غسيل الأموال ، تكون مهنتها تلقي التقارير من البنوك عن العمليات المالية الكبيرة أو المشكوك فيها ، خاصة وأنه إذا حدث وأبلغ أحد البنوك عن تحويلات كبيرة مشكوك فيها لا يرد البنك المركزي سرعا ،وعادة ما يكون الرد التعامل وفقا للقواعد المصرفية.

وأخيرا فإن صدور قانون مكافحة غسيل الأموال في مصر سيساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وليس كما تدعي الحكومة بأنه سيخفض هذه الاستثمارات ، فوجود تشريعات لمكافحة غسيل الأموال والاعتراق أصبح من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي .. فهل تفعلها الحكومة لمصلحة مصر .. أم ستظل تدرس حوقا من الدخول في عس الدبابير لمصلحة الكبار !!.

٨ مليارات دولار

حجم تجارة

المخدرات والسلاح

في مصريتم

غسلها سنويا

الاقتصاد

السياسي

لحوادث

الطرق

«إن حوادث الطرق في مصر، هي الأعلى من توصفها في العالم، وإن عدد الضحايا يفوق أعداد ضحايا الحروب الحديثة. جاء هذا التصريح على لسان رئيس هيئة الطرق والكباري (الأرقام ١٠/٨/٢٠٠١).

وكان عدد القتلى من حوادث المرور قد بلغ ٥٢٠٦ قتيلًا عام ١٩٩٥ بينما بلغ عدد الجرحى ٢٩١٠٠ مصاب، بوفقًا لتقرير الأمن العام الذي تصدره مصلحة الأمن العام، التابعة لوزارة الداخلية.

إلا أنه وفي معينا للحصول على بيانات أحدث، لم نستكن من العشر على التقرير السنوي للأمن العام لأي سنة بعد عام ١٩٩٥، سواء في مكتب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية (وثيق الصلة بوزارة الداخلية، في طبيعة نشاطه على الأقل)، أو في أي مكتبة عامة أساسية أخرى، ولا نستطيع الجزم، بما إذا كان التقرير يصدر بتوزيع خاص محدود، أم لأغراض داخلية للوزارة وحدها منذ ذلك التاريخ. بينما يوجد من الدلائل ما يشير إلى أن هذه الأرقام قد زادت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، نظرًا للعوامل التي سيرد ذكرها في حينه.

جغرافيا الحوادث وضحاياها

إن حوادث الطرق لا تختار ضحاياها، وبين تشديد العقوبة على المخالفات في قانون المرور الجديد، وتوبة الحماس التي صاحبت فرض حزام الأمان على سائقي السيارات، قبل الكثير في تفسير أسباب ارتفاع عدد الحوادث، وضخامة أعداد ضحاياها. إلا أنه وبمرور الوقت، فسلًا قسانون المرور الجديد بعقوباته المشددة، ولاحزام الأمان، أدبًا إلى شئ يذكر في علاج الكارثة المتفاقمة. لهذا تبدو أسبابها أبعد كثيرًا، من مجرد أن تنسب إلى مسائل فنية -مع التسليم بفداحة جوانب القصور فيها- من قبيل هندسة الطرق والمرور والحركة، والالتقاطات المرورية سواء بالتشريع أو بالتطبيق، ولا هي شديدة الارتباط بمجرد أخلاقيات القيادة، أو وعونة طبقة حديثة عهد بالثراء. كما أن تعميم نسبها إلى زيادة السكان، لا يقدم بعد ذاته تفسيرًا.

وقد بلغت جثع القتل الخطأ على مستوى الجمهورية ٥٤٠٧ عام ١٩٩٤ ارتفعت إلى ٥٢٠٦ عام ١٩٩٥ وبلغت جثع الإصابة الخطأ ٢٦٠٦٥ عام ١٩٩٤ ارتفعت عام ١٩٩٥ إلى ٢٩١٠٠.

كان بيان الضحايا هذا على المستوى الإجمالي للجمهورية، إلا أن المحافظات لا تنساري في حصتها من حوادث الطرق

وأعداد ضحاياها، فالمحافظات ذات المؤشرات الأعلى في عدد الحوادث وضحاياها، تتميز إما بارتفاع كثافة السكان في الكيلو متر المربع من كل مساحتها، أو بأن أجزاء حيوية من جغرافيتها تضم كلًا من كثافة السكان، وتركز النشاط الاقتصادي، وتقاطعات وطرق حيوية للمرور والحركة، أو تضمها جميعًا.

وباستيعاد أسبوط، التي يقل عدد سكانها كثيرًا عن محافظة مثل المنيا (٤,٧٪)، ٥,٦٪ من إجمالي السكان على التوالي، إلا أنها تتمتع بمستويات نشاط اقتصادي أعلى خاصة في التصنيع، كما أن موقعها الجغرافي يجعلها مركزًا لتقاطعات مرورية كثيفة، نلاحظ أن المحافظات السبع الأعلى في معدلات الحوادث وضحاياها، تضم نحو ٥٠٪ من سكان الجمهورية (تعداد ١٩٩٦).

الحركة على الطرق .. محدثات الكثافة والأمان

تشمل الحركة على الطرق عنصرين «حركة السكان من أجل العمل والحصول على الخدمات، وحركة البضائع لأشياء حاجاتهم من خلال عمليات إنتاجها وتوزيعها، وتوقف أمان الحركة على الطرق وكثافتها على التناوب بين عدد من العوامل:

(١) عدد السكان وكثافتهم (تركزهم في مناطق معينة).

(٢) مساحة الطرق، أي إجمالي أطوالها (بافتراض ثبات نسبي في عرض الطريق بحكم مجموعة من القيود الحاكمة، كما أن ازدواج الطرق يعتبر زيادة في أطوالها).

(٣) كثافة الحركة على الطرق، وترتبط بأعداد السيارات، أطوالها وأحجامها منسوبة لأطوال الطرق (مساحتها).

(٤) مدى تركيز الحركة على أجزاء من شبكة الطرق.

(٥) سرعة السيارات

(٦) مدى ملاسة النظم والقواعد المنظمة

لحركة المرور، ومدى الالتزام والانضباط بها. وأيا كان طول فترة المقارنة- خلال العقود الثلاثة الأخيرة- سنجد أن أعداد السكان، والسيارات وأطوالها وأحجامها (خاصة الشاحنات والأتوبيسات)، وكثافتها، قد زادت بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية بدرجات كبيرة. كما سنجد أن الحركة على الطرق قد زادت بمعدلات هائلة نتيجة لعوامل

إسماعيل زقزوق

(١٨) اليسار / العدد مائة وأثنان وعشرون / أغسطس ٢٠٠١

زيادة السكان .. والتوطن المحاصر

عندما تلد أرتبة سبعاً من الإناث ، لتلد كل واحدة سبعين من المواليد في نفس الحجر، لكم أن تخيلوا ضحايا الاختناق، والصراع على موطنٍ قدم، فضلاً عن ضحايا الصراع على الرزق المحدود، سروراً بين تسحقهم الأقدام تحت وطأة الحركة والمزور.

ذلك فيسبب نرى- حال المصريين المعاصرين، الذين تفرض عليهم مجموعة من العوامل، أن يعملوا أو يسكنوا ويتضاعف عددهم ويتنقلوا، فقط داخل إطار الرقعة الجغرافية الثابتة، المأهولة منذ عشرات السنين، داخل نطاق لا يزيد على ٥.٥٪ من مساحة القطر. ويدهي جراً ذلك أن ترتفع معدلات الجرائم وتنوّع أصنافها، ويدهي أيضاً- ودون تحديد حجم أو قياسات- أن يزداد عدد ضحايا حوادث الطرق وقتلاها.

وتؤكد العديد من الدراسات النفسية، على ارتفاع معدلات العدوانية والعنف في ظل الزحام في أماكن ضيقة.

يبلغ إجمالي عدد السكان نحو ٦٦ مليوناً عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، بنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٠٪ عن عام ١٩٧٩ (خلال ربع قرن)، وإذا كانت الإحصاءات الرسمية المساحة، تشير إلى زيادة إجمالي عدد السيارات التي تحمل أرقاماً من أقسام المرور باختلاف أنواعها، والموجودة بالحركة من نحو ٢.٩ مليون سيارة حتى آخر يوليو ١٩٩٣، إلى نحو ٩.٩ مليون حتى نهاية ١٩٩٨ (٥) بنسبة زيادة تبلغ ١٣٣٪، خلال فترة تزيد قليلاً على الخمس سنوات. ومع ملاحظة أن أحجام السيارات، خاصة الشاحنات والأوتوبيسات قد زادت بمعدلات تتراوح بين ١٠٠٪ - ٣٠٠٪ بما تعنيه من شغل مساحات مضاعفة من الطرق. هذا بينما لم تزد أطوال الطرق المرصوفة، طوال ستة عشر عاماً كاملة إلا بنسبة ٩٠٪ حيث كانت أطوالها ١٠٤٧ كم عام ٨٠ / ٨١، لتبلغ ١٩٣٥٧ كم عام ١٩٩٦/٩٧).

وإذا كانت الزيادة في أطوال الطرق، غير متناسبة بحال مع المعدلات الهائلة لزيادة أعداد السيارات وأحجامها، ومع ملاحظة أن كثافة السيارات قد زادت فعلياً بدرجة كبيرة خلال العقود الأخيرة، ما وفر إغراء بالسير على سرعات عالية، فإن معظم الأطوال التي تم إضافتها إلى شبكة الطرق، لا تحظى إلا بالقليل من معدلات التشغيل، لما تستتبع أساليب فيما بعد، من تركيز

للعظم حركة نقل البضائع والسكان على عدد محدود من خطوط الحركة القديمة (الطرق). فحين الزيادة في أطوال الطرق، ومعدل هذه الزيادة، لا تحمل أي معنى، إذا قورنت بزيادة أعداد السيارات، وأطوالها وأحجامها، فمعظم حركتها يتركز على الطرق القديمة، ويرجع كثافة الحركة بدرجات هائلة، بما يزيد من أعداد حوادث الطرق وضحاياها.

إلا أن المعدلات الكبيرة لزيادة أعداد السيارات خلال العقود الماضية، لا سيما العقد الأخير، تفوق كثيراً الحاجة الضرورية للسكان المتزايدين.

التوطن المحاصر السكان والأرض

على نفس الحيز القديم تقريباً، ولتأهيل النيل والوادي الضيق حول النهر جنوب البلاد، عاش المصريون لعشرات العقود الماضية، ومع تزايد السكان، والسعي لاستثمار ما يزيد على ٩٥٪ من مساحة البلاد، بذلت الجهود لاستصلاح المزيد من الأرض، لاسيما بعد إنشاء السد العالي جنوب أسوان.

في سبتمبر ١٩٥٢، عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي، كانت مساحة الأرض الزراعية المطروكة قد بلغت ٥٩٨٤ مليون فدان، وفي عام ١٩٩٠ أصبحت المساحة ٢٩٩٩ مليون فدان تقريباً، بانخفاض قدره ١٥٥ ألف فدان بعد نحو أربعين عاماً، لتصل إلى ٢٨٨٧ مليون فدان عام ١٩٩٥، وهي أيضاً أقل من مساحة الأرض الزراعية عام ١٩٥٢ بنحو ٩٧ ألف فدان. (٧)

كان عدد المصريين قد بلغ ١٨.٩ مليون نسمة في تعداد ١٩٤٧، ويمكن أن نقدر عددهم بنحو ٢٢ مليوناً عام ١٩٥٢، يعيشون على مساحة من الأرض الزراعية التي يعيش عليها الآن نحو ٦٦ مليوناً من البشر.. أو يمكننا القول بأن السكان الذين أصبحوا من حيث العدد ثلاثة أضعاف عددهم في ١٩٥٢ يعيشون ويتنقلون الآن على نفس المساحة من القطر تقريباً!

لكن السؤال .. أين ذهب ما تم استصلاحه من أراضٍ طوال نصف القرن الماضي، وهو ليس بالقليل ؟- حيث بلغت جملة الأراضي المستصلحة من الفترة ٥٢- ١٩٩٣، ٢٨٣٥ مليون فدان، منها ١.٦٢٠ مليون فدان عن الفترة ٧١ / ٧٢- ٩٤ / ١٩٩٥ (٨).

كما تشير أحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن المساحات التي تم استصلاحها في الأعوام الأخيرة كانت على النحو التالي (بالآلاف فدان):

عام ٩٦ / ٩٧ ٥٧
عام ٩٧ / ٩٨ ٢٧.٩

كما أشارت الإحصاءات، إلى أن المساحات المستصلحة بعد ١٩٩٦ استكمال بنيتها الأساسية (حتى ١٩٩٩ على الأقل)، والواضح أن المعدلات الفعلية للاستصلاح قد تباطأت في السنوات الأخيرة، مع ضخامة الاحتياجات التمويلية وتعثر عدد من المشروعات الكبرى.

أين ذهبت كل تلك المساحات؟ كان السفر للعمل بالخارج خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، مخرجاً لأزمة متراكمة، من الحاجة إلى المسكن وتكاليف الزواج لأعداد كبيرة من المصريين في الريف والحضر، وكانت إنعكاساً لأزمة متراكمة من نقصان فرص العمل، في ظل تحولات اقتصادية عاصفة.

وفي ظل تجاهل التام لضرورة إعادة توطئ السكان، لاسيما الزراعيين منهم، تعارضت مع التصالح الاجتماعي للسلال الجديد- بمساحات كبيرة -للأرض المستصلحة، تراكم السكان حيث هم، مستعظمين مساحات من أحصأ الأراضي الزراعية للبناء، بموسيط بقدره ٩٠-٧٠ ألف فدان سنوياً، وإيجام المساحة كان كافياً لإنتاج سواها، تعامل كل ما تم استصلاحه من أرض صحرأوة طوال نصف قرن من الزمان.

هكذا أصبح استصلاح الأراضي، مجرد تعويض في المساحة لمقابلة ما يفقد بالبناء، فوق الأرض الزراعية الأقدم والأخصب، تعويضاً في المساحة خارج حيز العمران والتروئ، وخارج حيازة الفلاحين.

إن الغالبية العظمى من المساحات المستصلحة بدأها ١٩٧٢- ١٩٩٥ وتبلغ نحو ١.٧ مليون فدان، قد تم قليتها -في مساحات كبيرة- لأفراد وشركات كما أن المساحات التي تم استصلاحها قبل ٧٢ وتبلغ نحو المليون فدان قد تم تجميع نسبة كبيرة منها في مساحات تلك كبيرة أيضاً.

وتشير الإحصاءات إلى أن ما تقرّر توزيعه على شباب الخريجين في مساحات صغيرة، من المساحات المستصلحة عامي ٩٨ / ٩٧، ٩٩ / ٩٨ بموسيط خمسة أفدنة للخريج ومجملها ٢٤.٥ ألف فدان، ٢٧.٩ ألف فدان، على التوالي.

وبينما كانت إعادة توطئ الفلاحين بتمليك الأرض، خارج حيز العمران القديم، تعنى خلقاً لفرص عمل جديدة، وحيث لم يتحقق ذلك فإن الاستقطاعات التي تم من رصيد الأرض الزراعية الحصبة القديمة، تحت

طائفة البنا ، قد تمت على أساس من غياب فرص عمل حقيقية وادعائه ، وعلى استناد إلى التضامن العائلي في مواجهة أعباء الحياة ونكباتها.

الأراضي الزراعية ..

بين هياكل الملكية وجغرافيتها

فيما مضى ، عندما كانت كل الأرضى الزراعية داخلية في نطاق جغرافيا توطن السكان ، كان سوء توزيع الملكية فيها ، مجرد ظلم اجتماعى ، حتى وإن كانت قسوته بالغة الحد. أما الآن وفى ظل استبدال الصحراء ، غير المأهولة في نظام لتسليك المساحات الكبيرة ، استبدالها بالأرضى القديرة الخصبة ذات مساحات التملك الصغيرة (تحت طائفة البنا ، فإنه إضافة لغياب العدالة الاجتماعية ، يحمل من المعانى ما يلى :-

(١) إنهاء علاقة الملايين من صغار

الفلاحين بمصدر دخلهم الزراعى المعتاد دون إيجاد بديل يوفر الدخل الدائم.

(٢) حصار لكل السكان -المترددين بطبيعتهم- داخل حيز جغرافى مغلق ، يزداد ضيقه عليهم بمرور الزمن ، بكل ما يتبعه ذلك من تفشى الجرائم وغراتها وضحاياها (اجتاء ومسجن عليهم على حد سواء) ، واستئثار الأرضى الخصبة والعرضية ، والموت والإصابة « خفا » بالحوادث فى عرض الطريق.

(٣) تهديد المساحات الباقية من أكثر الأرضى خصوبة فى الدلتا والوادي ، تحت طائلة البنا ، من أجل السكان.

(٤) تهديد لموارده اقتصادية هائلة -تبدو تحت حصار التوطن ضرورة للبقاء!!- من قبيل الانفاق والكبارى العلوية .. وصولا إلى مشروع مترو الأنفاق ذاته ، وهو فى معظمها نفقات لم يكن لها ضرورة على الإطلاق ، لو كان قد تواكب مع زيادة السكان ، إعادة توطنهم.

العوامل الحاكمة لإعادة توطن السكان

إن لم تكن التنمية الاقتصادية الاجتماعية -باعتبارها نوعاً من التمر الاقتصادى يكفل العدالة الاجتماعية- سببا كافيا ، فإن سياسة السكان ، كل السكان ، والحفاظ على أرواحهم يقرض ضرورة إعادة توطنهم خارج حيز توطنهم الجغرافى القديم . كانت حلول عديدة قد طرحت -طوال العقود الماضية- لمواجهة حدة التكرس البشرى وأعبائه على الطرق والمرافق والخدمات فى المدن الكبرى . وكان الموضوع قد أثير بطريقة ما عدة مرات ، مع تعدد الأزمات الدورية التى شهدتها القاهرة من أزمة مساكن ومرور

ومرافق وخدمات .. إلخ.

وكانت معظم الحلول المقترحة تنطوى فى جوهرها على المعالجة الجزئية للمسألة ، غائلة أو متغافلة عن الأسباب الجوهرية للأزمة ، قاصرة كل جهدها على المعالجات الإدارية والتنظيمية من قبيل:

-نقل الوزارات والإدارات الحكومية ذات التعامل الواسع مع الجمهور خارج العاصمة.

-تقسيم أيام الأسبوع إلى أيام عمل وأيام بطالة بالتناوب لدى بعض إدارات الخدمات.

-لا مركزية الخدمات على مستوى الجمهورية ، حتى تقل الحاجة إلى السفر للعاصمة.

-اقترح تقسيم حركة السيارات على مدار الأسبوع يوم للأرقام الفردية ويوم للأرقام الزوجية .. إلخ.

إلا أن فكرة إعادة توطن السكان كهدف لم تخرج -فى اعتقادنا- بشكل جدى ، أو فى ضوء رؤية شاملة للأزمة.

لفكرة ما ، ساد تصور بأن مجرد بناء مساكن فى أماكن بعيدة ، يمكن لجذب السكان الجدد ، تحت ضغط مشكلة نقص المساكن التى ظلت - ولا تزال - محتدمة منذ عدة عقود (رغم توافر مساكن تعجز غالبية السكان عن حيازتها) . وباعتبار أن توفر السكن المجانى أو الرخيص فى سيناء مثلا ، كقيل يجذب سكان الدلتا والوادي ، خاصة من يعانون المشكلة من فئات الشباب ، لم يكن ذلك نتيجة فهم خاطئ فحسب وإنما كان بالأساس هروبا من مواجهة جوهر المشكلة ، المتعلق بخلق فرص عمل حقيقية ، وفرص دخل دائمة. الأمر الذى يتطلب تحيزات اجتماعية معاكسة.

كما ظهرت بدعة بناء المدن الجديدة ، على مقربة من المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية . وفضلا عن كون بعضها يعتبر المكان اللامع لمصالح الرأسماليين الصناعيين وحدهم ، على مقربة من الأسواق المزدحمة القائمة وعلى تخومها ، فإن المساكن التى بنيت بها ، يقرها الشديد من المدن الكبرى ، جعلها مجرد امتداد لهذه المدن وإضافة على أعبائها ، فضلا عن عيشها المضاف إلى الحركة على الطرق ، وأصبح السكن بها فى معظم الحالات مسكنا إضافيا ، كما ظل الكثير منها شاغرا (أكتوبر -السادات- العاشر -مايو- برج العرب .. إلخ).

مجددات التوطن

يمكن أساس التوطن فى مصدر للدخل الدائم فى الموقع الجغرافى الجديد ، كما أن

هناك جدوع العوامل الإضافية لها أهميتها لإعادة توطن السكان ..

(١) مصدر الدخل الدائم

ينقسم مصدر الدخل الدائم إلى عنصرين رئيسيين ، هما ملكية الأرض الزراعية وبالتصنيع ، ويعتبران معا ضروريين ، حتى تلحق بهما الخدمات والتجارة . كعنصر ثالث للتوطين فيها أساسا ليصبح مصدرا للدخل الدائم.

أ- ملكية الأرض الزراعية:

يعتبر تملك الأرض المستصلحة بمساحات دون رأس مالية ، ضرورة لإعادة توطن الفلاحين بأعداد ملائمة ، شريطة ألا تقل المساحة عن قدر يكفل دخلا ملائما ، «كون المساحات دون رأس مالية ، يعنى أن تتطلب اقتصاديات تشغيلها عمل المالك وأسرته ، مع مساعدة عمل من خارج الأسرة أو بدونها -كما أن هذا التملك فى مساحات صغيرة ، لاغر منه ، طالما أن كل المساحات المستصلحة لا تكفى لاستيعاب جزء من فائض السكان الريفيين المكثسين فى الدلتا والوادي.

ب- التصنيع

وطالما أن إعادة تملك الأرض ، لا تكفى وحدها ، وإنطلاقا من مفهوم التنمية ، فالواقع أنه لا إمكانية لتوطين السكان بدون تنمية اقتصادية ، ولا تنمية بدون تصنيع ، ولا تصنيع بدون حماية . على أية حال تظل مسألة إعادة توطن السكان ، مسألة حياة أو موت ، قبل أن تكون مسألة عدالة اجتماعية.

هوامش

(١) اساميل زرقوق -المهشور ، بين التمر والتنمية -مركز البحوث العربية -كراى (٨) -النشر -دار الأمين -القاهرة ١٩٩٩ ص ٢٥ .

(٢) البنك المركزى المصرى -التقرير السنوى أعوام ٩٩/٩٠ ، ٩٧/٩٨ ، ١٩٩٨.

(٣) التسبب محسوسة على أساس من بيانات: خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية -وزارة التخطيط نقلًا عن -النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى عدد ٣ مسجل ٥٣ لعام ٢٠٠٠.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء -نقلًا عن البنك الأهلى المصرى -النشرة الاقتصادية عدد ٣ لعام ٢٠٠٠.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء -الكتاب الإحصائى السنوى ٩٤/١٩٩٩.

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء -الكتاب الإحصائى السنوى أعوام ٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٠.

(٧) الكتاب الإحصائى السنوى عام ١٩٩٩.

ما أصعب أن يتم منعك
من أن تخطو على أرض مصرية!

شاهدته مقلداً ،

لجنة التضامن مع الانتفاضة
خرجت من القاهرة واتسعت
لجميع ربوع مصر



وهر ما اتضع عندما بدأت الأفكار تتخذ شكلاً أفضل، فيرميها طرحت فكرة الملين توقيع ، واتضحت صمومات التبرع بالدم ، فقررنا التركيز على جمع الأغذية والأدوية ، وكان التفاعل بين الحاضرين كبيراً وسريعاً ، رغم كونهم من أعمار مختلفة ، وبدناً قوياً في صياغة مطالب الحملة ، وقررنا تخصيص موقع لها على الانترنت .

وقد أصبح موقعين فيما بعد ، أبسط ما يمكن قوله ، أن عمل اللجنة بدأ بزم غير عادي ، وألق واسع نتيجة خبرة كبار السن ، وحياة الشباب ، وتوقع الخبرات السياسية والنضالية ، مما خلق ثراءً غير عادي في الحركة ، وانطلقت الحملة في اتجاهين : جمع الملين توقيع ، وجمع التبرعات .

تكمّل شاهدته وفي عينيه بريق انتصار : وفي نوفمبر تم إعلان تأسيس اللجنة ، وفي يوم ٢٦ تم إرسال أول قافلة ، والتي ضمت ١٠٠ طن أغذية ، وما قيمته ١٥٠ ألف جنيه أدوية وصحبة ١٥٠ فرداً من أعضاء اللجنة . واستمرت حملة التوقيعات التي أسفرت في فبراير ٢٠٠١ عن جمع مئات آلاف التوقيعات ، والتي تم إرسالها إلى رئيس الجمهورية ، والأمين العام للأمم المتحدة ورغم مشاركة كثير من قادة وأعضاء الأحزاب في اللجنة فقد احترسوا استقلال اللجنة وشعبتها .

تحرك جماهيري

اللجنة خرجت من القاهرة لتسعى كل ربوع مصر ، وعن هذا تقول «شاهدته مقلداً» : «لأني نداء تشكيل لجان فرعية مستقلة خارج القاهرة ، استجابة كبيرة ورائعة ، من كل

بعد أن تزول منها أية آثار لوجود إسرائيلي حتى لو اتخذ شكلاً سياحياً ، تلك السيدة رغم سنوات عمرها لا تتأخر عن أية قافلة تنظمها اللجنة ، فتصحبها حتى الحدود المسموح بها في سيناء ، ولا تكل أبداً من الطراف بقري الدلتا ، لجمع التبرعات من السيدات الرفيات البسيطات وأن تشرح لهن ماذا تعني الانتفاضة .

بداية عملية

كيف بدأت فكرة اللجنة الشعبية ومتى؟ سؤال يجيب عنه شاهدته مقلداً قائلة: بعد بدء الانتفاضة الثانية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ روعتنا بشاعة المجازر الإسرائيلية ورغم الفعل الرسمى ، كنا مجموعة صغيرة جدا التقينا في مقر مركز التديم ، وبحسنا كيف يمكن لنا تقديم مساعدة حقيقية تكون على مستوى الأحداث ، فأمام الدم الفلسطيني الذي يسيل ليل نهار ، لا يمكن لنا الاكتفاء بالكلام والشعارات ، وأول ما تبادر إلى أذهاننا هو فكرة التبرع بالدم ، وكذلك إرسال قافلة ودعم قومي ، ولكننا رأينا أن عددنا صغير ، فقررنا أن يقوم كل منا ، بدعوة عدد من الأشخاص لتسعى دائرة العمل والنقاش .

وبالفعل في يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٠ حضر إلى مقر «التديم» نحو خمسين شخصا من مختلفي الاتجاهات والمرجعيات ، وهذا هو بالتحديد ما كنا نسعى إليه ، فالفكر الجماعي دائما أفضل وأنضج من فكر الفرد .

مثلا بيمو الشهيد لأول رحلة ، حين ينظر أي شخص إلى صورة الطفل الفلسطيني وهو يقف أمام الدبابة الإسرائيلية ، يواجها وحده ، ويلقي بحجارته عليها ، حينها لابد لأي شخص أن يعتقد بأن هذا هو المستحيل بعينه ، وأن النصر سيكون من نصيب تلك الدبابة ، إلا أن الشجاعة التي تبدو واضحة على الطفل ومشهد جنود الاحتلال وهم يشبهون إلى الخلف ، تدفع الشللى لتصبح انتباغ الأول ، وأنه ينظر إلى الصورة بعين أكثر ، لتؤكد له المقلدة المكتوبة : «انتفاضة حتى النصر» .

هذه الطاقة التي توزعها «اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني» كوسيلة لجمع التبرعات لصالح الانتفاضة ، هي أفضل تشبيه لجنة نفسها والتي بدأت بفكرة طرحها مجموعة صغيرة ، من عدة أفراد لتكبر وتصبح كياناً قادراً الآن على تقديم الدعم الغذائي والدوائي ، ومن قبله الدعم المعنوي للانتفاضة السياسية ، ليصبح الطفل الصغير قادراً بالفعل على مواجهة جيش الاحتلال ، فها هي اللجنة التي بدأت بفكرة تصبح طرقاً حقيقية في المقاومة ، وسندا للشعب الفلسطيني ، ومساعدة فعلية دون شعارات جوفاء ، يساهم فيها كل بسطاء الشعب المصري ، ومن أقصى الجنوب وحتى الشمال .

«شاهدته مقلداً» إحدى مؤسسي اللجنة ، ومن أهم الأفراد الفاعلين فيها حتى ومن رفضت ذكر ذلك ، إيماناً منها بأن كل فرد في اللجنة يقدم نفس العطاء ، ولكنها وهي السيدة المصرية ، التي أقسمت ألا تخطو قدماها أرض سيناء بعد استشهاد أخيها فيها ، إلا

فاطمة خير

شعب يحفظ ذاكرته

«شاهدته مقلده» تعتبر أن الإيهال الكبير من الشعب المصري على دعم الانتفاضة هو أفضل رد على من اعتقد بأن هذا الشعب قد تم محو ذاكرته القومية منذ «كامب ديفيد» ، رغم أن الانتفاضة هزت وجدان كل الأمة العربية والإسلامية ، وأفزعت القوى الاستعمارية وإسرائيل ، إلا أن حركة الشارع المصري أكثر ، لأن القضية بالنسبة له ليست مجرد مسألة دفاع عن وطن يقتصب ، وإنما دفاع عن حدود مصر الشرقية ، ففي كل بيت مصري شهيد يقف دفاعاً عن عروبة القدس . وتؤكد «شاهدته» على أن نجمة اللجنة الشعبية ، تقدم إجابة على سؤال يطرح نفسه باستمرار فالشعب قادر على تشكيل أدواته التي يمكن بها أن يكون له دور فاعل في مجريات الأحداث ، طالما استطاع أن يحدد الهدف والرسالة ، وأن ينشط في إطار الحقوق التي كفلها له الدستور ، كالتظاهر والاضراب والتنظيم وغيرها ، وفي كل الأحوال فإن جينات الشعب المصري مصنعة ضد محاولات محو ذاكرته ، وهو ما يؤكد رد فعله التلقائي ، الذي أبكاه بقدر ما أفرحت ، فها هم تلاميذ المدارس إلى الصغار ، يرسمون العلمين والإسرائيلي والإسرائيلي على أوراق كراساتهم ليحرقوها في أفنية المدارس .

أرض مصرية

ما أصعب أن يتم منعه من أن تخطر على أرض مصرية ، هنا ما قالته «شاهدته» بألم شديد ، وهي ترى كيف تم منع القافلة الأولى للجنة من الوصول حتى الحدود المصرية الفلسطينية حتى رفع ، وربما أن الذي خفف من غصة الألم ، هو تحنن جماهير العرش ، التي استقبلت القافلة بترحاب مهيب ، فدأب أفراد اللجنة بين مواطني العرش ، وهو ما جعلهم يشعرون وكأنهم في فلسطين . ولأنف جاء الرد قاسياً عندما تم منع القافلة الثانية من دخول العرش ، وتم فرض ما يشبه حظر التجول ، وأرسلوا القافلة إلى أسناد العرش ، وهو ما دفع أفرادها لرفض دخوله ، ونزلوا إلى الشارع وأقاموا مؤقراً هناك .

من ريف مصر إلى فلسطين

القوافل يتم تسليمها إلى مدوب السلطة الفلسطينية ، الذي يتسلمها على الورق ، وتوضع المواد في مخازن تابعة للسلطة حين السماح بدخولها ، وكل قافلة ترسل عبر السلطة الفلسطينية إلى المنظمات الشعبية داخل فلسطين ، هذا ما تؤكد «شاهدته» ، وتضيف : ونحن نتلقى من تلك الهيئات خطابات تغيد بوصول المواد الغذائية والطبية .



شاهدته مقلده

المصريون يعرفون

أن الدفاع

عن فلسطين

دفاع

عن حدود

مصر الشرقية

تقول شاهدته مقلده حين أعلن عن أرقام تليفونات اللجنة وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بها ، بعدما تلاقت الاتصالات الهاتفية بشكل كبير للغاية ، وأصبح الشاهدون يتصلون بليجان المحافظات مباشرة . وكما في الماضي نستقبل الاتصالات في القاهرة ، ثم نحولها إلى لجان المحافظات .

وقد ساهم ذلك في إرشاد المواطنين إلى مقر اللجنة ، وأصبحوا هم الذين يسمعون إليها . وقد انعكس ذلك في الارتفاع الكبير في درجة المشاركة ، وهو ما يعكس اتساع أطر حركة اللجنة ، ولا يعني ذلك أن المواطنين لم يكونوا راغبين في المساعدة قبل ذلك ، وإنما لم يكونوا على دراية بالطريقة التي يقدمون بها المساعدة .

الأحزاب والقوى السياسية والأفراد ، فلم يكن الهدف من اللجنة أن يكون عملها مركزياً وحسب ، وبالتفعل تم تشكيل إحدى عشرة لجنة في المحافظات ، وكانت اللجنة الرائدة في ذلك لجنة الدقهلية ، والتي يبادر بتشكيلها «طلعت مأسون» في مدينة المنصورة ، فقد ضمت هذه اللجنة عناصر فاعلة من كل التوجهات ، وأصدرت نداءاتها لكل مراكز وقرى الدقهلية لتشكيل لجان أخرى ، ومنها لجنة ميت غمر بكل قراها ومن أبرز اللجان كذلك لجنة السويس ، والتي اتخذت النهج نفسه فلم تتخذ الشكل الحزبي أو الفردي ، بل جمعت كل فصاليات الحركة السياسية والتجارية .

وبشكل عام فقد تنوعت أشكال الحركة في المحافظات ما بين لجان ركزت عملها على جمع الدعم الغذائي والدوائي ولجان أخرى ركزت على مناصرة الانتفاضة ، وكذلك تفاعلت المحافظات في حجم الحركة ، وكانت النتيجة خروج قافلة الدعم الثانية في فبراير بمشاركة من كل المحافظات ، ووصل الدعم إلى ١٥٠ طن مواد غذائية ، وما قيمته ٤٥٠ ألف جنيه أدوية ، وصحبها ٣٠٠ من أعضاء اللجنة بالقاهرة والمحافظات .

تعاون فلسطيني

إرسال توصيات الأغذية والأدوية لم يكن جزافاً بل جاء نتيجة تعاون مشترك مع الجانب الفلسطيني كما تشرح «شاهدته» أرسلنا إلى وزارة الصحة الفلسطينية للاستفسار عن أنواع الأدوية المطلوبة ، وهو ما فعلناه أيضاً مع وزارة التكوين ، حتى نسترشد بالوزارتين في جمع التبرعات لتأتي بنتائج عملية قدر المستطاع ، وعموماً فإن أكثر الاحتجاجات الطبية ، كانت لعلاج الكسور والجروح ، والمواد اللازمة لإجراء العمليات الجراحية . وتكمل «شاهدته» : استطعنا حتى الآن إرسال خمس قوافل للجنة الشعبية ، وقافلة تبرع بها رجل أعمال من «ميت غمر» ، وقد حدثت زيادة كبيرة في حجم القوافل ، فالقافلة الأخيرة حملت معها ٦٥٠ طن أغذية ، وما قيمته ٦٥٠ ألف جنيه أدوية ، ورافقها ١٢٠ من أفراد اللجنة بكل محافظات .

مشاركة إعلامية

لعب الإعلام دوراً كبيراً في دعم الانتفاضة ، ورغم أن الإعلام لم يعط جهده الشعب المصري في دعم الانتفاضة حقها ، إلا أنه ساهم بشكل ما في دعم جهود اللجنة ، فالتغطيات الصحفية ساهمت في ذلك ، إلا أن أبرز مساهمات جاءت من برنامج «رئيس التحرير» للإعلامي «حمدي قنديل» - كما

محبي اللياد

رسام من الوزن الثقيل



كثيراً ما أحس بشمة تشابه خفى ما بين الكاريكاتير والملاكمة.. رسامو الكاريكاتير كالملاكمين.. يجب عليهم الوصول لوجه الخصم من أقصر الطرق وأسرعها بضربات حاسمة وقاضية.. وكلما كانت كذلك.. كان هذا دليلاً على نجاح الملاكم أو رسام الكاريكاتير.

وعلى الحيلة.. رسامون من مختلفي الألوان.. والأوزان.

.. أصحاب الوزن الخفيف (الذين لن أذكر أسماءهم بالطبع)..

وزن الريشة.. والذبيابة..

والديك.. وخفيف الثقيل.. وأصحاب

الوزن الثقيل.. وإذا اعتبر أن محبي

اللياد رسام من الوزن الثقيل..

واللياد لا يبتسم إطلاقاً على

حلبة الملاكمة.. فقط يسدد الكلمات

الثقيلة.. (المرزية).. هذا ما أوجت لي

به رسوماته ضمن كتابي (١٠٠ رسم

وأكثر) لدرجة أنني فكرت لو أن رسماً

منه وضعته على الميزان.. لتسقط

الميزان نفسه من قوة الخطوط وسواد

الأحبار ونقل الفكرة الكثاب

أسمه (١٠٠ رسم وأكثر).. الناشر دار

المستقبل العربي.. والرسومات

مجموعة منتقاة من الرسوم المنشورة

في طبعة جريدة، لوموند

ديبلوماتيك، العربية.. والرسام

ملاكنا وأستاذنا الجميل بالطبع

محبي الدين اللياد.

عمرو سليم

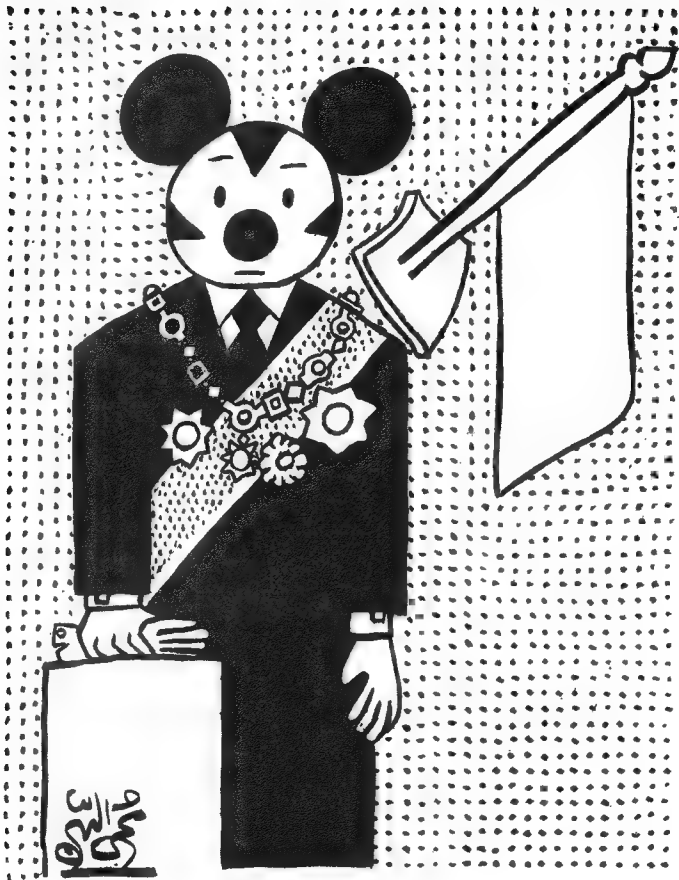
رسام
عمرو سليم

.. الْمُلْكُ لِمَنْ يَشَاءُ











كي لا تظل منطقتنا «مقبرة» لفرص السلام
الضائعة ، ويكون للسلام الحقيقي مستقبل :

سلام العدل الممكن! والسلام الدائم الوحيد!



شاؤول موهازي

• القمع الإسرائيلي

للاقتضاة جرى

الإعداد له سلفاً

• والجيش استعد منذ

عامين لخوض هذا

النوع من المواجهات

يبرهن على أن الفلسطينيين ليسوا ناضجين لإنهاء النزاع التاريخي ، والمواجهة العنيفة التي يبادروا إليها تنبع من عدم موافقتهم المبدئية على حقيقة وجود إسرائيل ، ولذلك كانت كل مسيرة أوسلو خطأ أساسياً ، إذ أن الروم الذي تضمنته (الاتفاق) هو الذي أعطى عرقات الأدوات والوسائل لمراصلة العنف ضد الدولة اليهودية ، ومع أن الاستنتاجات النابعة من هذا التحليل قد اختلفت -كما يتابع الحل نفسه- ولكن الإجماع في أوساط المتحدثين البارزين في اليسار واليمين (الإسرائيليون) كان كاملاً وتاماً لدرجة أنهم يعترفون جميعاً بصوت واحد "مليون نفتقضي" -تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات ذريعة لتكريس الوضع وتبرير الخطوات العسكرية- نقلاً عن هارترس ، القدس ٢٠٠١/٣/٢٠٠١.

طبعاً ، لقد كانت الشروط متوافرة لفلسطينا لوقوع الانفجار ، إذ لم تلعب زيارة آرئيل شارون إلى الحرم القدسي سوى دور صاعق التفجير الذي أدى إلى اشتعال

في نهاية أيلول سبتمبر الفاتت بزيارة الحرم القدسي ، على تهينة أجواء اندلاع حرب شاملة مع الفلسطينيين ، تكون ذريعة ، بعد تحصيل هؤلاء الآخرين مسئولية فشل المفاوضات السلمية في كامب ديفيد ، لتهرب إسرائيل من تلبية استحقاقات اتفاق الوضع النهائي وتكريس احتلالها للأرض العربية وتبرير لجونها إلى خيار المواجهة؟.

إن عدداً من المحللين يجيبون بالإيجاب عن هذا السؤال ، ومنهم المحلل الإسرائيلي «ميرون بنفنتسي» الذي طرح السيناريو التالي : «إن رفض الفلسطينيين للاقتراحات المسخية بصورة لاسابق لها التي قدمتها إسرائيل لهم أفضى إلى موجة العنف الحالية ، وإن فشل المفاوضات

في اجتياحية عددها الأخير ، رأت مجلة «الكرمل» التي تصدر في مدينة رام الله ورأس تحريرها محمود درويش ، أن كل شيء يعود إلى البداية ، وأن «عملية السلام» قد لفظت «حقيقتها المراوغة» وأعاد الصراخ الفلسطيني -الإسرائيلي إلى «حالاته الكلاسيكية» ، معتبرة بأن الطرف الإسرائيلي لم يكن معنيا بعملية السلام -كما اتضح -إلا من جانبها الأمني- الذي يضمن للاحتلال استمرارية مريحة توفر له فرصة تطويع الجغرافيا لتاريخه الخاص ، ثم تابعت : «من هنا ، كانت هذه العملية القائمة على تصوريين متناقضين للمستقبل ، مليئة منذ البداية بأفهام تهددها بالانفجار ، وبالأصول إلى مآزق تاريخي يعبر عن نفسه بما نشهده من صراع يتصاعد (الكرمل ، رام الله -عمان العدد ٦٧ ، ربيع ٢٠٠١).

وبالرجوع إلى ظروف انفجار «عملية السلام» هذه وتوقيته ، يمكننا أن نطرح السؤال التالي : هل تواطأ يهود باراك مع آرئيل شارون ، من خلال سماح الأول للثاني

دراسة

ماهر الشريف

الأوضاع داخل المناطق الفلسطينية، بحيث ارتبط اندلاع الانتفاضة في الواقع، بهوامل عديدة كانت تختصر منذ فترة طويلة، وكثفت في شعور الفلسطينيين المتزايد بالهزيمة والمهانة على السواء من جراء تواصل سياسة مصادرة الأراضي ونزع الزيد من المستوطنات اليهودية وتوسيع القائم منها وقضم مناطق جديدة من مدينة القدس، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة والتدهور المستمر في مستوى حياة المواطنين اليومية الذين أصبحوا يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية أسوأ بكثير من الأوضاع التي شهدوها قبل التوصل إلى اتفاق أوسلو. وقد أصيب إلى كل هذه العوامل عامل جديد. كان له دور مباشر في دفع الجماهير الفلسطينية إلى تجاوز حالة السلبية والانتقال إلى الفعل الكفاحي الميداني، فمثل في الإعلان عن فشل قمة كامب ديفيد، والتي رسمت حدود سقف المواقف الإسرائيلية تجاه قضايا الحل النهائي، وولقت انطباعاً عاماً لدى الجمهور الفلسطيني بأن عملية السلام المتعثرة منذ سنوات لم يعد يتوقع لإبقائها حية أي نجاح، وأمريكي، وأن الأفق قد انسد كلياً في وجهها بصيغتها الرائنة.

وبدلاً من أن تكون الانتفاضة الجديدة، التي دفع فيها الشعب الفلسطيني إلى الآن ثمناً غالياً على الصعدين البشري والمادي في مواجهة أشنع إجراءات القمع والحصار والتجويع الإسرائيلية، فرصة تنتهزها المجتمع الدولي من أجل إعادة إطلاق العملية السلمية والعودة إلى طاولة المفاوضات ضمن إطار جديد ينهي الانفراد الأمريكي، ويوسع صيغة المشاركة الدولية ويبحث في آليات وجدول

تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وتنفيذ القرار الدولي الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وأيضاً بأن الهم الرئيسي لهذا المجتمع وأطرافه الفاعلة أصبح التركيز الأحادي الجانب على الشق الأمني من خلال دعوة الطرفين إلى ضبط النفس والبحث عن السبل الكفيلة بوقف ما يسمى بحركة العنف الجديدة في المنطقة تمهيداً للعودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ - علماً بأن تلك الأوضاع هي بالذات التي ولدت شروط الانفجار الراهن - وذلك في تجاهل صارخ للمسيب الرئيسي في هذا العنف، وهو الجيش الإسرائيلي، الذي اعترف رئيس هيئة أركانه الجنرال شاول موفاز، في ١٤ نوفمبر الفائت، بأن القمع الإسرائيلي الذي استهدف الفلسطينيين كان قد جرى الإعداد له سلفاً، وأن جيشه «راح يستعد منذ عامين لحوض مثل هذا النوع من المعارك» (الآن غروب: «انتفاضة من أجل سلام حقيقي»، لوموند ديهلوماتيك، باريس، العدد ٥٦١، كانون الأول ٢٠٠٠، ص ١٨).

وعلى خلفية هذا الموقف الدولي القصير النظر، صدر تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية برئاسة السناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، وتعالّت الدعوات من جديد في الأوساط الدولية عن ضرورة انتهاز «الفرصة» التي يوفرها هذا التقرير، ومنها الدعوة التي أطلقها خافير سولانا مفوض شئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي في مقال نشره في صحيفة «لوموند»

محمد درويش



الباريسية في الأول من حزيران - يونيو الفائت بعنوان: «الشرق الأوسط: فرصة لا ينبغي تضييعها» وقد سولانا بأن التقرير المذكور يوفر فرصة ينبغي انتهازها لوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى «السلام والعدل والأمن في الشرق الأوسط». ومع أنني من أنصار الرأي القائل بأن علينا، كعرب، أن ننشئ كل فرصة للتوصل إلى السلام العادل والشامل في المنطقة - بما في ذلك الزمان، لكن من دون أوهام، على تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية الذي تتضمن نقطة محسنة تطلت في دعوة إسرائيل إلى تمجيد كل أشكال الاستيطان - إلا أنني أعتقد بأن تجربة السنوات العشر التي مرت على انطلاق عملية السلام في مدريد، بما فيها تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في كامب ديفيد وطابا، قد كشفت حقيقة مفادها أن السلام الدائم والوطيد في الشرق الأوسط لم يصبح بعد في متناول اليد، وذلك نتيجة عوامل ثلاثة مترابطة.

الأول، أن المجتمع الإسرائيلي لم يتنضج بعد لدفع ثمن سلام «العدل الممكن» الذي قبل العرب بشروطه بعد حرب حزيران - يونيو ١٩٦٧. كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة، ولجسماً في ظل افتقاده قيادة سياسية شجاعة تنهى التردد والتشبه الإسرائيليون وتكون قادرة على تحقيق الثقة التاريخية التي تحمل الشعب الإسرائيلي من حالة المواجهة إلى حالة السلام مع الفلسطينيين والعرب الآخرين.

والثاني، أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقارن سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا المنطقة ولا تشرع إلى الآن، في ظل الأوضاع العربية السائدة، بأي خطر جدي يهدد مصالحها الاستراتيجية في البلدان العربية، ليست على استعداد لممارسة أية ضغوطات جديدة على الحكومة الإسرائيلية لإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية. والثالث، أن العرب تصورهم، في ظل ضعفهم وانقسامهم، عوامل القوة الضرورية التي تسمح لهم بأرقام الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية على الانصياع لمتطلبات السلام العادل والدائم في المنطقة.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، سأنتقل إلى تحليل كل عامل من هذه العوامل الثلاثة، وأبدأ بالعمل الإسرائيلي فأشير إلى أنني كنت قد توقعت، منذ ربيع عام ١٩٩٨ في

دراسة نشرت في مجلتي الطريق و» الكرمل « في حينه تحت عنوان : « هل للسلام مستقبل ؟ » ، بأن إسرائيل التي قوت فرصة أوسلو ، ستجهد خلال السنوات القادمة مع السلام بدلاً من أن تقترب منه ، وأن أرضها المحتجبة الداخلية فاقمتها تحدى السلام والاندماج في المنطقة ، من جهة ، وتحدى الانفراج والعودة ، من جهة ثانية ، قد تدفع حكامها إلى الهروب نحو الحرب والمواجهة ، والواقع ، فإن هواجس إسرائيل لاتجبه اليوم نحو السلام مع العرب وإنما تتجه في الأساس - كما لاحظ الكاتب اليهودي يوسي كلين هالييفي قبل أشهر - نحو « البيت الإسرائيلي » ومستقبله ، فالإسرائيليون لم يسبق لهم أن شعروا بهذا القدر من التشاؤم والياس حيال قدرتهم على خلق مجتمع إسرائيلي موحد ومستساك من بين كل الجماعات والفئات المتنافرة التي تشكلتها الدولة العبرية ، بحيث إنه حتى لو حصلت « معجزة » جديدة - كما يتابع الكاتب نفسه - ونجح اليهود الإسرائيليون في توحيد كلمتهم ، فسيفكر عليهم مواجهة مشكلة الملين عيسى من مواطني الدولة ، وهي مشكلة معقدة لاتزال الأوساط الإسرائيلية الحاكمة في حيرة من أمرها حول كيفية مواجهتها (نقلاً عن لوس المجاز تايز ، الحوار ، بيرت ، ١٤ أكتوبر - تشرين الأول ٢٠٠١) . ولهذا السبب بالذات ، نجد بأن حكومة الوحدة الوطنية « برئاسة أوبيل شارون في اليوم أكثر ماتكون بعداً عن السلام مع العرب ، بل هي على استعداد تام لتوسيع جبهة المواجهة التي تخوضها على الأرض الفلسطينية لتشمل بلداناً عربية أخرى ، وذلك لشعورها بأن الحفاظ على وحدة المجتمع اليهودي في إسرائيل ، والحؤول دون انفجارها يتطلبان الإبقاء على مناخات المواجهة ، وللتدليل على هذه الحقيقة ، سأورد الشواهد التالية :

إن بنيامين نتنياهو ، الذي ينتقد في هذه الأيام التخاذل الذي يبديه رئيسه في تجميع الليكود أوبيل شارون في تصديده للفلسطينيين ، يرى أن العرب لايفهمون سوى لغة القوة وأن على حكومة إسرائيل بالتالي أن تعتمد الاعتبار إلى قوة الردع الإسرائيلية وتستعد لاستخدام كل القوة المطلوبة من أجل وقف « الإرهاب » ولو تطلب ذلك إسكات السلطة الفلسطينية وتدميرها ، فقررات ، الذي لم يتخل - في رأي - عن أيديولوجية تدمير إسرائيل سيضطر هو ومن سيحل محله إلى نبذ « الإرهاب » عندما يشعر بأن عليه الاختيار بينه وبين استمراره في السلطة . ويخلص نتنياهو إلى أن الفكرة التي شاعت

بعد أوسلو والقائلة إن إقامة علاقات سلام مع الفلسطينيين هو أمر ممكن لانه غيروا نواياهم تجاه إسرائيل هي فكرة خاطئة يجب هجرها ، والعودة إلى النظرية الأمنية التي تبنتها إسرائيل منذ قيامها ، وأوقفت بواسطتها القتل مع دولتين من جيرانها ، وأقامت معها في النهاية علاقات سلام . وهي نظرية إسرائيل القوية التي تستطع الدفاع عن حقوقها والمستعدة عند الحاجة إلى استخدام قوتها (« النظرية الأمنية فقط » ، نقلاً عن صحيفة معاريف ، النهار ، بيروت ، ٨ حزيران - يونيو ٢٠٠١ ، ص ١٠) وبالمجمل - إلى المقاربة الأمنية نفسها . دعى رئيس الوزراء السابق يهودا باراك ، الذي اعتقد أثناء مفاوضات كامب ديفيد وطباً بأنه قادر على جعل الفلسطينيين يوافقون على مقترحات لفظية وغير ملزمة لحكومة إسرائيل القادمة تلوح بما يقرب من ٩٠ في المئة من مساحة الضفة والقطاع ويتفاهم السيادة على القدس في مقابل التزامهم الفعلي بالتنازل عن حق العودة ، دعى مواطنيه إلى الانحداد وإقامة جدار منيع في مواجهة ماسماء بالإرهاب الفلسطيني ، وكشف عن نواياه الحقيقية عندما أكد بأن على إسرائيل ، كي تضمن استمرار طابعها اليهودي ، أن تنجز عملية فصل من جانب واحد ، وذلك عبر إقامة حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها بينها وبين الفلسطينيين تتحدد



بما يشمل أكثر من ٨٠ في المئة من المستوطنين اليهود في عدة كتل استيطانية تغطي مايقرب من ١٥ في المئة من مساحة « يهودا والسامرة » مع ضمان منطقة أمنية واسعة في وادي الأردن . وباستعادته خطاباً شاع في إسرائيل في المرحلة التي سبقت انطلاق عملية السلام في مدريد ، شد باراك على ضرورة أن تقوم إدارة الرئيس جورج بوش ببلورة استراتيجية شاملة لمواجهة « الإرهاب » المتصاعد والدفاع عن « الديمقراطية والوحدة في المنطقة والحفاظ على علاقات وثيقة مع الأنظمة العربية » (المعدلة) « جدار ضد الارهاب » ، نقلاً عن صحيفة نيويورك تايز ، لوسوند ، باريس ، ٢٠٠١/٩/١ ، ص ١٧ .

أما أوبيل شارون فقد كان الأكثر صراحة في استعادته مفردات الخطاب الصهيوني الكلاسيكي ، إذ اعتبر ، في مقابلة صحيفة أجريت معه في نيسان الفات ، بأن « حرب الاستقلال التي خاضها إسرائيل لم تنته بعد » ، وأن عام ١٩٤٨ لم يكن سوى فصل أول من تاريخ لايزال يتظر من يهونه ، وفي رده عن سؤال : هل تغير شارون ؟ أجاب : « كلا ، أنا لم أغير » ، وتابع : « لقد امتصت حياتي كلها في هذا النزاع (ومع) أن العالم مختلف اليوم ، ويات أكثر انفتاحاً « إلا أنني مازلت أعتقد بأن مكاناً صحيحاً قبل قيام دولة إسرائيل لايزال صحيحاً الآن ولم يتغير شيء بصورة أساسية » . وبعد أن شد على قضية إعادة الاعتبار للشعارات التي سادت في السلاطينيات داخل التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين ، وفي مقدمتها شعار « لتستملك ميكناتنا من الأرض ، ونسعى إلى استملاك آخر » ، وقسم الفلسطينيين إلى فلسطينيين « جيدين » لايطمحون سوى « إلى ضمان لقصة عيشهم وتربية أطفالهم » ، وفلسطينيين « سيئين » لديهم تطلعات سياسية تدفعهم إلى الانخراط « بالضرورة في الإرهاب » ، أصرب شارون عن أسفه لاتخافض مستويات الشعب الاسرائيلي ، ودعى مواطنيه إلى إحياء الصهيونية التي سادت « في الأزمنة المهيمنة » ، مؤكداً رفضه الحازم ، لاعتبارات أيديولوجية صهيونية أكثر منها أمنية . فكرة الانسحاب من أي مستوطنة أقيمت في المناطق الفلسطينية المحتلة . وبهذا الوقف ، فإن أوبيل شارون كان يعلن بصراحة - كما لاحظ المحلل الفرنسي آلان فراشون - « نهاية أية إمكانية للسلام مع الفلسطينيين ، ونهاية كل محاولات التوصل إلى حل وسط إقليمي بين الشعبين » (: آلان فراشون : « برنامج رئيس الوزراء الإسرائيلي « الغريب » ، لوسوند ، باريس ، ٢٠٠١/٩/٢٤ ، ص ١٧ ،

العرب تعوزهم عوامل القوة الضرورية التي تمكنهم من إرغام الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية على الانصياع لمتطلبات السلام العادل والدائم.

وظفت مجلس الأمن ولجان التفيتش الدولية لمواجهة التحديين الأول والثاني ، فانها لم تقارص أبداً ، فيما يخص التحدي الثالث ، أي ضغط جدي على إسرائيل لإرغامها على الاستجابة لمتطلبات السلام العادل والدائم في المنطقة.

وأود هنا أن أعود إلى سؤال كنت قد طرحته على نفسي في الدراسة المذكورة أعلاه عن مستقبل السلام في المنطقة ، وهو : هل يشكل غياب السلام عن الشرق الأوسط تهديداً جدياً للمصالح القومية الأمريكية في المنطقة ؟ وكان جوابي عنه قبل أكثر من سنتين بأن غياب السلام عن الشرق الأوسط لا يشكل ، في ظل الأوضاع العربية الراهنة المتميزة بالضعف والانقسام العربيين ، تهديداً جدياً لمصالح الولايات المتحدة ، الأمر الذي يعني بأن الإدارة الأمريكية قد تواصل استراتيجيتها الهادفة إلى إدارة الأزمة والمراوحة في المكان بدلاً من التقدم الفعلي لإيجاد حل متوازن لها ، طريقه الوحيد هو الضغط على إسرائيل وإرغامها على قبول تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، وهو أمر لم يطرأ تغيير جدي على الأوضاع العربية ، ولابد من القول ، في هذا السياق ، بأن الاتحاد الأوروبي نفسه - الذي ستمر حدوده عبر جزيرة قبرص بعد توسيع عضويته ، والذي يمتلك مصالح استراتيجية واقتصادية كبيرة في المنطقة ، ويتجمع بإمكانية ممارسة ضغط فعلي على حكومة إسرائيل من خلال اتفاق الشراكة الاقتصادية ومنع منتجات المستوطنات من دخول دول الاتحاد معفاة من الرسوم الجمركية وكذلك من خلال « الوضع المميز » الذي منحه لإسرائيل في عام ١٩٩٤ والذي قد يضعها عند تطبيقه على قدم المساواة مع بلدان مثل -سويسرا - لا تترقب في الانضمام إلى الاتحاد لكنها تستفيد من كل امتيازات السوق الموحدة (: دانييل فريته «قدرة أوروبا على انتاج سياسة في الشرق الأوسط على المك » -لوموند ، ٢٠٠١/٥/٢١- ص ٢-٣) أفنصّل إن الاتحاد الأوروبي لن يخسر عن سلبهته وارتباطه للمواقف الأمريكية ويبادر إلى القيام بدور أكثر فاعلية من أجل التوصل إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط إلا بعد أن يطرأ مثل هذا التغير على الأوضاع العربية.



جورج بوش

بالعنف الذي قد يهدد استمراره واتساعه مصالحها المحلية في المنطقة . والواقع ، أن الدور الأمريكي لم يخسر طوال السنوات العشر الفائتة ، على الرغم من كل التحركات التي قامت بها إدارة الرئيس كلينتون بوجه خاص ، عن حدود تلك الاستراتيجية ، بحيث بقي هذا السياق ، قد دور ساعي البريد الذي ينقل المواقف والمقترحات الإسرائيلية إلى الأطراف العربية ويضغط عليها من أجل قبولها . دون أي اعتبار لمرجعية قرارات الأمم المتحدة ، وفي هذا السياق ، قد يكون من المفيد التذكير بأن الرئيس جورج بوش الأب عندما أعلن في آذار ١٩٩١ ، في معرض تبشيره بـ « النظام العالمي الجديد » ، أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي ، وضع التحدي المتمثل في التوصل إلى حل وسط لهذا النزاع في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد إقامة ترتيبات مشتركة لحماية أمن الخليج وفرض رقابة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ التي تحملها في المنطقة .

إذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد سخرت جميعها العسكري المباشر في الخليج وعملياتها العسكرية ضد العراق ، كما

وسيلقان سبيل : زمن وقضاء أرييل شارون ، المصدر نفسه ، العدد نفسه ، ص ١٧٩ .

ويستفاد من استطلاع للرأي أجرى مؤخرًا في إسرائيل (انظر : أبرايم باعر - قمار هرين : « مقبيل السلام - أيار ٢٠٠١ ، هآرتس ، ٢٠٠١/٦/٤ ، المستقبل ، بيروت ، ٢٠٠١/٦/٥) ، بأن العودة إلى خيار المواجهة والالتزام عن السلام مبرران عن توجه عام داخل المجتمع الإسرائيلي ، حيث إن وجهة النظر السائدة اليوم داخل إسرائيل ترى أن عرفات غير مستعد أو غير مؤهل للتوقيع على اتفاق ينهي النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وأنه لابد من الانتظار ريثما إلى حين استبداله ، لكن هناك ، في المقابل ، غالبية من الإسرائيليين تعتقد بأنه حتى لو وقع الفلسطينيون ، في نهاية المطاف ، على اتفاق سلام شامل مع إسرائيل فانه لا يمكن الركون إلى احترامهم له ، كذلك ثمة اتفاق واسع بين الجمهور الإسرائيلي بأنه منذ بدء عملية أوسلو تدهورت أوضاع الأمن القومي لإسرائيل والأمن الشخصي لمواطنيها . وعليه ، فإن التراجع الملموس لتأييد الإسرائيليين لعملية أوسلو ، منذ صيف العام ٢٠٠٠ ، يعكس - كما يستخلص الاستطلاع - التقدير السلبي السائد حيال كل ما يتعلق بالجانب الفلسطيني وبالعلاقة السلمية ذاتها ، وهذا التحول في موقف المجتمع الإسرائيلي يفسر المعارضة الختارية التي باتت تواجهها سياسة أرييل شارون داخل معسكر اليمين و بين جمهور المستوطنين ، الذين دعوا حكومتهم إلى استخدام المزيد من القوة في قمع الفلسطينيين . وخرجوا إلى الشوارع وهم يرفعون شعارات من نوع « دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر » .

أما فيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية فيبدو أنها قد عادت في عهد رئاسة جورج بوش الابن ، وبصورة مكشوفة ، إلى استراتيجية إدارة أزمة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لخبرتها على العراق على حساب السلام العربي - الإسرائيلي وتركيزها على وقف أو تقليص ماتسميه

-الذي يجب أن يتواصل بأشكاله كافة- ضد التوسعية والعنصرية الإسرائيلية وبين مهمات البنية على المستويين المجتمعي والقومي، وهو تشديد ينبع من اعتقاد بأنه على الرغم من كل معاهدات «السلام» التي أبرمت إلى الآن مع إسرائيل، ومن كل «الاختراقات» التي من الممكن أن تحصل في المفاوضات المجددة حاليا ومن كل الانتصارات الجزئية التي تحققت، وأخرها في جنوب لبنان، أو التي قد تتحقق فيان السلام الدائم والوطيد في منطقتنا لن يكون له مستقبل ما لم يصح للعرب، أولا، ومستقبل.

أما مستقبل العرب فهو عندي في إطلاق مشروع قومي حضاري، يبنى على ما تحقق من إنجازات ويكسر من خلال اعتماده المراكمة التاريخية، الحلقة المفرغة التي جعلت من تاريخنا الحديث تاريخ انقطاعات تتكرر وبدايات تكثر، مشروع يهدف إلى إقامة كتلة عربية ثقافية واقتصادية متمدة، تسلم بالعلوم والتكنولوجيات الطليعية وتوطنها وتنظم العلاقات بين أفراد المجتمعات المكونة لها مبادئ العقلانية والوطنية والديمقراطية بأبعادها المختلفة، والعلمانية، بمفهومها الواسع الذي لا يختزل إلى مجرد الفصل بين الدين والدولة.

فبمثل هذا المشروع، الذي تلتقي حوله وتصل من أجل إنجازه أرادت كل الحريصين على المصير العربي، سيكون في وسعنا مجابهة تحديات السلام العادل والشامل في المنطقة، وسيكون في مقدورنا دخول قرن نذل مؤثراته الأولى على أنه سيختلف نوعيا عن كل ما سبقه، قرن ستكتشف فيه الحدود وقعي المسافات وتطور فيه علوم لا عهد للإنسان بها من قبل، بحيث تكون السنة فيه، على مستوى الإنجاز الحضاري الإنساني، كما كانت عشرات بل وربما مئات السنين في عصور غبرت.

ومثل هذا المشروع، سيكون في إمكاننا الإسهام مع غيرنا من الحريصين على مسيرة النوع البشري، من أجل تحويل مسار ظاهرة موضوعية، يحاولون لباسها لباس استعمار السوق والتنميط والوحادية الثقافية، تحويلها إلى عالمية جديدة فعلا، متنوعة في تكوينها وإنسانيتها في محتوياتها، لا تعرف الهيمنة ولا الاستئثار وإنما تقسم على العادل والتكافؤ والاعتماد المتبادل.

تجربة عشر سنوات من السلام منذ مدريد وفي أوسلو وكامب ديفيد كشفت أن السلام الدائم والوطيد لم يعد في متناول اليك

ومؤثرا على مستوى الهيئات التي تصنع القرار السياسي -أن يقدم الشيء الكثير، لكنه رحل بعد أكثر من ستين عاما قضاه في العمل القومي وهو لا يحمل -كما لاحظ خالد زيادة محققا- سوى السمعة الطيبة التي حصلها من تدريسه الجامعي وجهده البحثي.

هل يعني ما أفترسه أنني بت من أصحاب الموقف الذي يرى بأن علينا أن نبني هذا الصراع مفتوحا ونوره إلى الأبد والقداسة. لا ليس هذا، فما تطوّر عليه دعوتي إلى إيجاد توازن، في موازين القوى، في صراعنا مع إسرائيل، كمشروط لابد منه لاستتباب السلام في منطقتنا، هو التشديد على ضرورة إقامة رابط جدلي بين النضال

القمع الإسرائيلي للانتفاضة



وعليه، وبعودة إلى مفتتح هذه المداخلة، أقول: إن الشرق الأوسط سيبقى «مقبرة» لفرص السلام الضائعة إلى أن تقبل إسرائيل مجتمعها ونخبها سياسية وثقافية، سلام والعادل الممكن، المتسارقات مع قرارات الشرعية الدولية، الذي ارتضاه العرب بعد عام ١٩٦٧، وتتخلل عن عنصرتها الصهيونية لتصبح دولة لكل مواطنيها. إذ يبدو بأنه قد بات هناك اليوم تفاعل جدلي متبادل بين قبول إسرائيل بشرط السلام العادل الذي يتبع لها الاندماج في المنطقة، وبين تجاوزها حدود ديمقراطيتها اليهودية عبر تحويلها إلى دولة كل مواطنيها وقيام مجتمع مدني حقيقي فيها متحرر من سيطرة المؤسسة العسكرية. فهل من الممكن تخيل حدوث ذلك؟.

قد يكون هذا ممكنا في حال نجاح العرب في ضمان قدر من التوازن الذي أقصده هنا ليس توازنا عسكريا فحسب -وإن كانت القدرة العسكرية تشكل مكونا من مكوناته - وإنما هو توازن أعمق من ذلك وأشمل، يمر طريق العرب إليه عبر الاتحاد، وتلك أسباب الحداثة المجتمعية، والانفتاح على العالم والتفاعل مع حقائقه الجديدة. وأنا إذ أجدد على هذا النحو معالم هذا الطريق، لا أكشف في الواقع كشفا جديدا وإنما أستعيد فكرة طرحها أكثر من مفكر عربي في العقود الماضية، وفي مقدسهم الأستاذ والفكر القومي الراحل قسطنطين زريق وبخاصة في كتابيه «معنى النكبة» و«معنى النكبة مجددا». وفهوا أن إسرائيل لم تغلب علينا إلا بسبب فرقتنا، من جهة، وتخلّف بني مستعسنا، من جهة ثانية، وأن الخطر الصهيوني لن يرد إلا كيان عربي متحد تقدمي، يكون نتاج تبدل جذري في الأوضاع العربية وانقلاب حقيقي في أساليب تفكير العرب وعملهم

وحياتهم. وهي فكرة لم تجد نفيها مضى من ينقلها إلى حيز التطبيق، ويحسها في مشروع قومي عملي، تسبج قصور وهي أصحاب الشأن يبتنا أو افتقادهم الإرادة أو عدم إدراكهم للمصلحة العليا، وكذلك بسبب واقع أن المثقف أو المفكر بقي، في دنيا العرب، مهشما ومفتقدا للتأثير الفعلي على الأحداث، فساد مثل قيادة قسطنطين زريق العلمية والفكرية، كان في وسعه -لو كان فاعلا

من هو صاحب القرار في إسرائيل الجيش أم الحكومة ؟!

رسالة حيفا

نظير مجلى

لقد تذكرنا هذه الحادثة في إسرائيل جيدا ، في الأسابيع الأخيرة ، لأنه جرى تكرارها بشكل يشبه إلى حد كبير ، وكاد يحدث تصعيد حربى واسع ضد المناطق الفلسطينية . ولكن شارون لم يتعرف مثل بن غوريون فلا هو مثل رئيس الحكومة الأول في إسرائيل ولا الجيش اليوم هو مثل الجيش الإسرائيلي في تلك الأيام . فبعد سنة ١٩٥٩ حتى سنة ٢٠٠١ تغيرت أمور كثيرة جدا في الدولة العبرية وتقاليدنا السياسية وتوازن القوى فيها . ولعل أغرب هذه التغييرات هو وصول أرئيل شارون بالذات ، إلى سدة الحكم فيها . ذلك القائد الضعيف ، الذي تعتبر الديمقراطية صغيرة على مقاسه . بطل مجازر صبرا وشاتيلا . المتحدر ، الذي خيب أسمل مناحم بيسجن ، وأضاف حتى القائد اليسيني المتطرف أسحق شامور ، فحذر من أن شارون قد يحدث انقلابا عسكريا عليه .

والجيش في إسرائيل مؤسسة ضخمة . تحت تصرفه ميزانية ضخمة ، تقدر بأربعين مليار دولار . من حوله تلف كل القوى بوحدة عمياء . ثقته بنفسه لا حدود لها . ينتشر في كل المؤسسات ، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معظم القيادات في البلاد وأغدة من ألقته . فالجنرال الذى لا يصل إلى كرسي الوزارة . يصل إلى رئاسات الشركات الاقتصادية والقيادات الاجتماعية بلا أى جهد . فالقائد العسكري الذى يترك الجيش ، يعطى ألف فرصة قيادة في المجتمع . حال خلع البرزة العسكرية . فيبقى التواصل باستمرار ما بين الجيش ومؤسسات الدولة . وتظل كل المؤسسات تابعة للجيش ومساندة له ، في كل الظروف وفي جميع الحالات . وتنشأ علاقة تحالف

قوة الجيش ونفوذه الواسع وتأثيره الكبير على الحياة عموما في إسرائيل وعلى القرار السياسى ، أمور معروفة تماما . لكن ورغم ذلك ، هناك قيود يفرضها القانون ، تمنعه من التدخل في السياسة . فما الذى جرى حتى اشتكى شارون من " خرق الجيش للقواعد المتبعة " . محاولته اتخاذ زمام القرار السياسى ؟! وهل صحيح أن الجيش يدفع باتجاه الحرب ؟!

فاتصل مع رئيس أركان الجيش ، حسام لكوف . فأبلغه أنه موجود في محاضرة في المركز الثقافي في تل أبيب . فاتصل مع المركز الثقافي . فرد عليه الحارس . فطلب منه أن ينادى رئيس الأركان فوراً حتى يكلمه في الهاتف . فأجابه الحارس : وما الذى يضمن لى أنك دافيد بن غوريون ؟ كل واحد يستطيع أن يتصل ويدعى أنه رئيس الحكومة ، فهل يعنى ذلك أن أصدقك وأطلب من قائد الجيش أن يقطع محاضرتك ويكلمه ؟ ثم طرق سماعة الهاتف فى وجهه .

وبن غوريون كان عصبيا جدا . لكنه أدرك خطورة الموقف . وبدأ يعالجه بهدوء . وجاءت نتيجة هذه الحادثة باقالة عدد من كبار ضباط الجيش ، وتقصير مدة خدمة رئيس أركان الجيش لسكوف .

ذات مساء فى سنة ١٩٥٩ ، بثت الاذاعة الإسرائيلية نداً مشفراً إلى قوات الاحتياط العسكرية ، تدعو أفرادها للاشتراك في الممرات ، في عملية تجنيد شامل لمختلف الوحدات العسكرية . النداء كان تحت عنوان " أوز الصاء " وقد اشتهر في حينه ومازال يدرس موضوعه في الكليات العسكرية حتى اليوم . لقد عرف الصحفيون يومها أن هناك استدعاء طارئا لقوات الاحتياط . وانتشر النبأ في العالم بسرعة وبدأت الإذاعات تردد : إسرائيل تستعد للحرب . رئيس الحكومة آنذاك ، دافيد بن غوريون ، تلقى النبأ بصدمة . من مستشاره الإعلامى . فهو أو الحكومة لم يقررا إعلان الحرب ، ولاحتى تجربة استدعاء الاحتياط .





شارون

وطلات الجيش الأخرى ، فيما بعد ، عندما تصاعدت المقاومة اللبنانية - الفلسطينية وأوقعت خسائر كبرى في الجيش الإسرائيلي فأثقت التصورات ومرتفت هيئته في التراب .

فالجيش الإسرائيلي أظهر في لبنان ضعفا عسكريا أساء له ولسمعته في العالم أجمع ، وعجز عن تحقيق أي من أهدافه في تلك الحرب العدوانية . والانسحاب المبهل من طرف واحد ، الذي قسام به رئيس الوزراء السابق إيهود باراك (مايو / أيار ٢٠٠٠) كان بمثابة إنقاذ لما وجه الجيش . وليس مصادفة أن باراك بالذات نفذ هذا الانسحاب قهرا أيضا جاء من صفوف الجيش (من رئيس أركان ، نقله اسحق رابين إلى الحكومة مباشرة) . ويرى مصلحة الجيش فوق كل اعتبار . واختر أن يسحب الجيش ، حتى بتلك الطريقة المهيئة (ليوم واحد) حتى لا يظن بهان يوميا بمخيمات المقاومة التي نفذها حزب الله وحلفاؤه في المقاومة اللبنانية والفلسطينية

ويعتبر وصول باراك إلى الحكم وتصرفه هذا في إنقاذ كرامة الجيش ، دليلا على مدى نفوذ الجهاز العسكري في نظام الحكم الإسرائيلي . وقد بدأ هذا الاتجاه بقوة ، أصلا ، في سنة ١٩٧٤ .. بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ففي حينه أقيمت لجنة تحقيق قضائية تفحص سبب هزيمة الجيش في الحرب . وخرجت اللجنة باستنتاجات قاسية ضد القيادات العسكرية ، التي جعلها غرورها تغرق في سكرة انتصار ١٩٦٧ وتمهل واجبتها في رصد تحركات كل من مصر وسورية . واعتبر تصرفها " فسادا " ، فقد شنه عدد من كبار قادة الجيش ، الذين اقبلوا من مناصبهم . وفي حينه انتشر رئيس الأركان ، دافيد

غير عادية بين كل المرافقين وبين الجيش . من هنا ، قان الجيش على اطلاع تام على كل شيء . ويسمك بكل الخيوط . ويعرف مساهم تقاطع القوة ومواطن الضعف لدى شارون وغيره ، ويستغلها وفق أهواء قادته . وهذا ليس فقط تجاه شارون وليس فقط في عهد رئيس الأركان الحالي ، شاول موزاف .

فالجيش في إسرائيل هو المؤسسة الأكبر والأهم . هكذا كان طول الوقت ، خصوصا بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، عندما حقق الانتصار الساحق والمفاجئ على الجيوش العربية مجتمعة . وأصبح كأنه أسطورة ، حتى على الصعيد العالمي ، فكم بالحري لدى الإسرائيليين . وعندما بدأ يتلقى هذا الجيش الضربات العربية ، في معركة الكرامة مع المقاتلين الفلسطينيين سنة ١٩٦٨ ثم في حرب الاستنزاف مع مصر سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ثم الضربة الكبرى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، شعر الجيش أن هيئته نزلت إلى الحضيض . فراح يحاول استعادتها بالقوة .

وشارون بالذات ، لعب دورا أساسيا في معركة الجيش هذه . بدأ بقيادته لواء كاملا اخترق به الجبهة المصرية في الدفرسوار ، وتمكن من تطويق الجيش الثالث غربى الفتاة . وقسز شارون من هذا الموقع إلى الحلبة السياسية ، فعمل على توحيد اليمين الإسرائيلي تحت إطار الليكود (وضم في حينه كل أحزاب اليمين واليمين الليبرالي : حيرت ، لعام ، الأحرار المستقلين) . وساهم في إيصال الليكود إلى الحكم ، لأول مرة في تاريخ إسرائيل . وتولى منصب وزير الدفاع ، الموقع الذي أحبه أكثر من روحه . ومن خلال هذا المنصب حاول شارون التعبير عن إرادة الجيش ويطبقه القوي . فشن حرب لبنان سنة ١٩٨٢ من خلال عملية خداع منظمة ، يشنه فيها قادة الجيش بزعامة فائقيل إيهان) الذي أصبح فيما بعد أحد قادة التيار اليميني الأكثر تطرفا) . فقال للحكومة إنها عملية عسكرية شاملة تهدف إلى ضرب قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان واستغرق ٤٨ ساعة لا أكثر . فكانت في الحقيقة حربا بكل معنى الكلمة ، ولم تكن معركة محدودة . وكان على ١٨ ساعا ٤٨ ساعة . وأودت إلى اعتكاف رئيس الوزراء ، في حينه ، مناهم ييسجن . وإصابته بالسس . وتخللتها مجازر رهيبة ، لم تغلق في تحقيق الانتصار له . وبسببها أبعد شارون عن وزارة الدفاع ، وأدانت لجنة تحقيق إسرائيلية بالمصنولية عن توريط إسرائيل في المجازر . وعلقت به

العزاز .

ولكن النتيجة النهائية للتحقيق والمزمنة ، كانت باختيار اسحق رابين رئيسا للحكومة ، وهو الذي اضنى جل عمره في الجيش وبلغ منصب رئيس أركان . والحجة التي تذرعوها بها ، أن رابين هو قائد انتصار ١٩٦٧ وأنه خلال حرب أكتوبر كان سفيرا لإسرائيل في واشنطن .

ورابين بقي على إخلاصه للجيش . فأعاد له مكانته ونفوذه في الحلبة السياسية كما لو أن شيئا لم يكن .

اليمن . يكبل الجيش

ورابين من جهته اطمأن لإنجازاته في إعادة مكانة الجيش ، لكنه لم يقدر جيدا صدى القصب الشعبي على المؤسسة العسكرية . وكان يكفى أن تثار ضده قضية ثانوية جدا آثارها صحفى ، تتعلق بحساب بنكي غير قانوني فتحتة زوجته في واشنطن عندما كان سفيرا .

فاعتبر اليمين تصرف زوجته فضيحة له قاضط إلى الاستقالة . وأعلن تقديم مرعد الانتخابات . وسقط رابين وحزبه . وانتصر اليمين بزعامة مناهم ييسجن ، ليبدأ عهد جديد في إسرائيل يتولى الحكم فيه قيادة سياسية .

لكن ييسجن ، رغم حرصه على تحديد نفوذ الجيش وجد نفسه مضطرا بقيادة عسكريين في أهم المراكز الوزارية : نائبه فيضال يمين ، كان رئيسا لأركان الجيش . وزير دفاعه الأول عيزر فايمتسمان ، كان برتبة ميجر جنرال في الجيش وقائدا لسلح الطيران . وزير خارجيته موشيه ديان ، كان هو أيضا رئيس أركان . وبالإضافة إلى هؤلاء جلب أبوييل شارون إلى الوزارة ، وهو يحمل رتبة ميجر جنرال ووصيده الأساسي دوره في حرب أكتوبر والأمر نفسه فعله اسحق شامير فيما بعد .

أى أن نفوذ الجيش في حكومات اليمين بقي على ما هو تقريبا ، حتى عندما أبعد العسكريون عن رئاسة الحكومة .

وفي سنة ١٩٩٢ عاد رابين إلى الحكم ، يقود حكومة أقلية) ائتلاف من ٥٨ نائبا من مجموع ١٢٠ ، يساندته من خارج الائتلاف ثلاثة نواب عرب) . وقد استند اليمين إلى الجيش ، بشكل أساسي ، عندما دخل مغامرة اتفاقيات أوسلو (التي اعتبرها اليمين تنازلا ظاهريا للفلسطينيين) لكن الجيش لم يعطه دعمه المطلوب . ووضع الكثير من العراقيين أسامه . وأعلن رئيس أركانه يبرسا ، إيهود باراك ، أن الاتفاقيات كما هي تهدد أمن



باراك

إسرائيل ، وراح الجيش مضغوط من أجل تسفيرها. واضطر رابين الى تسليم الجيش معظم لجان المفاوضات على تطبيق اتفاقيات أوسلو . وكان الشخصنة المركزية في هذه المفاوضات ، نائب رئيس الأركان ، **امنون ليفكين - شاحك**.

والمعروف أن المفاوضات الأولى باسم الحكومة كان وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء **شمعون بيرس** . وعرف عنه أنه يريد اتفاقاً بأى ثمن. فأبدى مرونة ظاهرة خلال المفاوضات . إلا أن ممثلي الجيش تصدوا له وقيّدا خطراته . وفي عدة حالات دخلوا في نقاش علني معه على طاولة المفاوضات أمام الفلسطينيين ، ولم يتسدد بعضهم في معارضته والصراح في وجهه وضرب الطاولة أمامه وإجباره على التراجع عن تصريحات واقتراحات ، بعد أن كان طرحها في المفاوضات. وكان بيرس يتراجع بسهولة أذهلت المفاوضات الفلسطينيين.

وليس مصادفة أن رابين اختار رئيس الأركان **يهوهه باراك** ، رئيساً له في الحكم . فقد جاء هذا الاختيار في إطار صفقة غير مكتوبة مع الجيش . وباراك جلب معه إلى الحكم ، فيما بعد ، نائبه في رئاسة الأركان **أمنون ليفكين - شاحك**.

ويمكن القول شكلياً ، أن الحكومة مؤلفة من مسلمين ، لكنها في الواقع ، أعطت مفاتيح السلطة باستمرار لكبار العسكريين. وحتى لو دخلوا البزة العسكرية ، فإن ولائهم الأول كان باستمرار للجيش ومصلحته وفتحو الباب ، دائماً ، أمام قيادة الجيش للتأثير على قراراتهم وممارساتهم.

عهد شارون

هذا التوجه لم يتغير في زمن حكم شارون ، بل بالعكس . فشارون نفسه موالٍ للجيش ومعقب في الدفاع عنه . وكذلك الأمر بالنسبة لوزير الدفاع **بنيامين بن إليعزر** ، الذي جاءه الآخر إلى الحياة السياسية من الجيش (كان حاكماً عسكرياً للضفة الغربية) ، والآخر من ذلك أن الجيش يعرف من هو شارون وماهى مصالحه والضعفوات التي تحيط به محلياً وعالمياً. ويعرف جيداً ماهى تصهدهاته الانتقامية لصالح اليمين ، وأهمها ؛ إطلاق يد الجيش وإعطائه مطلق الحرية في محاربة الفلسطينيين وقمع انتفاضتهم.

فبعدما تسلم السلطة ، في مارس / آذار الماضي ، راحوا ينفذون سياسته ، بغض النظر أن كان طلب ذلك منهم أم لا . لكن هذه الممارسات بدأت تحرجه فهدد بقمع تحالف مع حزب العمل ، بزعامة **شمعون**

بأن الجيش أرسل حشودات كبرى إلى المناطق الفلسطينية) .

شارون بالطبع ليس معتدلاً أكثر من الجيش ولا يتمتع بالمرونة الزائدة . فهو مازال ذلك القائد اليسنى المتطرف الذي لا يؤمن سوى بالحسم العسكري . لكنه لا يريد من الجيش أن يجرجه . فسقد جاءت تلك الحشودات عشية مؤتمر الدول الصناعية الثماني الكبرى في جنوا الإيطالية . فأنصل بشارون . الرئيس الأمريكى **جورج بوش** ، والمعال الأردنى **الملك عبد الله** ، وعدد من زعماء أوروبا يحذرونه من مقبلة القيام بهجوم كبير على الفلسطينيين.

ويقال إن قرار هذا المؤتمر إرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة ، جاء بسبب الخوف من تلك الحشودات . فراح يصرخ في جلسة الحكومة ويتهم الجيش بالتصرف بطريقة غير ملائمة . وقال : **الشرطة ليس بأن تعلنوا الحرب على هواكم ، بل في أن تدبروا سياسة شجاعة تستطعون بها أن توجهوا الضربات القاضية للإرهاب الفلسطينى ، ولكن بوسائل لا تعطى الانطباع أننا محاربون وأنتا نسعى للحرب**.

وقد رد صولاز بالقول إن هذه الحشودات جاءت بروح تصريحات شارون وقراره إطلاق ذات اليد.

وهكذا ، فالجيش كان ولا يزال صاحب أكبر تأثير على المجتمع والسياسة . وهو في كثير من الأحيان صاحب القرار أيضاً.

بيرس ، ويريد أن يؤخذ هذا التحالف بالاعتبار . وهو يريد أن يكون مقببولاً في العالم . وليس معنياً بأن تبقى صورته مرتبطة بمجازر صبرا وشاتيلا . والإدارة الأمريكية من جهة وأوروبا الغربية من جهة ثانية رادتا من إخراجها . عندما استقبلته بحفاوة بالغة . وتعاملتا معه كما لو أنه المشر بالسلام . فأعطته الشرعية الدولية التامة.

من هنا تطوّر الشعار الكاذب بأنه يدير سياسة ضبط نفس " وهو نفسه نفى أن تكون عنده سياسة كهذه . وقال أكثر من مرة في أى ضبط نفس يتكلمون . فالجيش يعمل ما يريد بمطلق الحرية.

وبالفعل ، الجيش يدير بنفسه سياسة القمع للفلسطينيين . ولا يكثر اتفاقيات وقف إطلاق النار . ويحذر الفلسطينيين إلى عمليات ، يهدد منها توسيع نطاق الحرب وجعل ضحاياها أفسى . شارون يقاوض بيرس يتحدث عن السلام ، والجيش يواصل عمليات الاغتيال للقادة الفلسطينيين ويشدد الحصار على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية . وإذا كان النفع في السياسة الإسرائيلية أن تكون الحكومة ووزرائها الأساسيون ورئيسها شركاء ، في قرارات الجيش الكرى . فانه في عهد شارون ، لا يتوخى عن القيام بمبادرات خاصة بلا إذن الحكومة ورئيسها.

وحده هو بالاصطلاح ما حصل في الشهر الماضي (١٧ يوليو / تموز) . عندما فوجئ شارون بالنائب ١ سمعه لأول مرة في الإذاعة /

بعد المبادرة المصرية - الليبية للوفاق في السودان الكرة في ملعب كل الأطراف



عدد من قادة التجمع

للتوصل إلى الوفاق الوطني". وما أن أعلن " التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض قبوله لبنود المبادرة المصرية - الليبية ، ميذبا عددا من التحفظات عليها ، حتى بادرت الحكومة السودانية بإعلان موافقتها عليها دون قيد أو شرط ، لتبدو بذلك أمام الوسطاء والقوي الإقليمية والدولية ، أكثر مرونة من معارضيه ، وأكثر حرصا على التوصل إلى حل سلمي للأزمة السودانية.

أثر مطلوب

أحدثت موافقة التجمع الوطني الديمقراطي والحكومة السودانية على مشروع " مبادئ وأسس الوفاق السوداني المقترحة من دولتي المبادرة

عن هذا المعنى في تصريحات صحفية ، حين قال : نحن لن نتعذر عن الإنقاذ ، ولا نعتقد بأننا نسير في الطريق الخطأ .. ونائبه الأول " علي عثمان محمد طه" أكد المعنى نفسه بقوله : إن تحويل " الإنقاذ " إلى نظام انتقالي والرئيس " البشير " إلى رئيس انتقالي أمر غير وارد .

التغيير في إطار ما هو قائم ، هو جرهر التصريحات ، التي توالفت لسنولي " الإنقاذ " وزرائه ، لتكشف الحدود التي يقبلون بها

في الوقت الذي ربطت معظم القوى السياسية السودانية ، في جبهة المعارضة ، موافقتها على بنود المبادرة المصرية - الليبية المشتركة ، بعدد من التحفظات ، انفردت الحكومة السودانية ، في خطوة غير معهودة تقسم بالدكاء ، بالموافقة غير المشروطة ، على كل بنود تلك المبادرة ، بعد فترة من التلكؤ سبقت إعلان تلك الموافقة ، وبعد سيل من تصريحات قادة " الإنقاذ " قبيل وبعد تسلمهم الرسمي للمبادرة ، تعطي إشارات للوسطاء ولغيرهم ، بأن الوفاق ، لا يعني القاء " الإنقاذ " ، أو تفكيك نظامه ، بل هو جر الأطراف الأخرى للاندماج فيه ، مع الحفاظ على جرهره . الرئيس السوداني " عمر البشير" عبر

أمينة النقاش



معمر القذافي

المشتركة " أثرا إيجابيا ، إذ جعلت تلك المبادئ هي محور النقاش الباتر الآن في الساحة السياسية السودانية وسط وبين كل الأطراف ، حول أسس التفاوض للتوصل إلى مصالحة وحل سلمى يوقف الحرب الأهلية ، كما عجلت بدفع القوى السياسية المختلفة ، إلى تحديد موقفها .

حزب الأمة الذي انشق عن التجمع قبل نحو عامين ، وتجري قيادات التجمع حوارا معه من أجل إعادته ، وأفق على المبادرة ، ووصفها " الصادق المهدي " رئيس الحزب بأنها " مشروع سلام عادل ومشروع تحول ديمقراطي ، وأجندة للفتى الحوار " ، لكنه طالب بسكرتارية دائمة لها لتفعيلها ، ووضع آليات تنفيذها ، وبشارك دول الجوار الإفريقي بها ، وتضمينها فقرة تؤكد فيها دولتا المبادرة أنهما مع حرسهما على قضية وحدة السودان ، تباركان مايجمع عليه السودانيين لانتهاء الحرب ، في إشارة إلى الحق في تقرير المصير .

الحركة الشعبية لتحرير السودان الفصل الرئيسى في التجمع ، وحيث بالمبادرة ، لكنها تحفظت على أنها لم تتضمن **النص على حق تقرير المصير** ، ومطلب فصل الدين عن الدولة ودعت إلى توحيد المثير التفاوضى ، في إشارة إلى مطلبها بالدمج بين المبادرة المشتركة وبين مبادرة " الأيقاد " .

وكان حزب " المؤتمر الشعبى السودانى " المعارض ، الذى يتزعمه " حسن القرباني " الذى وضع قيد الإقامة الجبرية قد أيد المبادرة ، وقال في بيان له ، إن الأفكار التى انطرت عليها " نقل القضايا التى تجمع عليها القوى السياسية كافة " أو أنها تتيج " لأطراف الصراع السودانى فرصة تاريخية نادرة ، ينفي اغتنامها ، والتعامل معها بصدق وبجد لإتخاذ البلاد ، وأنها تمثل المخرج الأكثر قبولا واحتراما من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، التى تحيط بالسودان ، وتوشك أن تعصف بوجوده " وطالب حزب المؤتمر الشعبى ، الحركة الشعبية بالموافقة على المبادرة ، وتأجيل إثارة القضايا الخلافية ، إلى حين عقد المؤتمر القومى الدستورى ، ودعا الحكومة السودانية إلى الشروع فورا ، في تنفيذ البند

الرئيسية فى المعارضة ، شرعت دولتا المبادرة ، فى السعى لتذليل العقبات أمام الخطوة التالية ، التى حددها وزير الخارجية المصرى " أحمد ماهر " فى مباشرة الاتصالات ، مع كافة الأطراف السودانية والمشاورات مع الحكومة الليبية ، لبحث الترتيبات الخاصة ، بعقد مؤتمر الرفاق والمصالحة السودانى . أما الزعيم الليبى " معمر القذافى " فالتقى فى العاصمة الأوغندية " كمبالا " بالعقيد جون قرنق " وذهب بعدها مباشرة إلى الخرطوم ، فى مسمى لتقريب وجهات النظر ، وتسريع الخطوات نحو الخطوة التنفيذية للمبادرة المشتركة ، موظفا بذلك علاقاته الحسنة ، مع كل أطراف المعادلة السودانية .

الاعتراف المتبادل

التطور الشير والمهم في كل ذلك ، أن تلك هي المرة الأولى ، منذ انقلاب الإنقاذ فى يونيو عام ١٩٨٩ ، التى تعترف فيه أطراف الصراع فى الأزمة السودانية فى الحكم والمعارضة ، ببعضها البعض ، وتقبل أن تكون شريكا فى التوصل للحل السلمى ، وفى التفاوض الجماعى من أجله . كما أنها المرة الأولى - كما قال " محمد عثمان الميرغنى " رئيس التجمع - " التى يجتمع

الخاص فى المبادرة بتشكيل حكومة انتقالية مهمتها عقد المؤتمر الدستورى والإعداد للانتخابات .

بعد موافقة الحكومة السودانية ، والقوى

الحكومة السودانية

أعلنت موافقتها

على المبادرة المصرية -

الليبية دون قيد

أو شرط لتبدو أمام

الوسطاء والقوى

الدولية والإقليمية

أكثر مرونة من

معارضيهما .

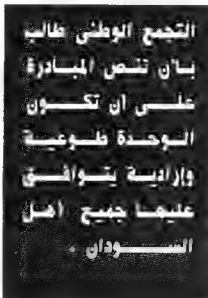
المبادرة المشتركة ، وهى ملاحظات تجمع بين مبادئ " ينشد " التجمع " تضمينها ورقة المبادرة ، وبين تعديل بعض المصطلحات والصياغات متعا ليس ، وقطعا للطريق أمام الاختلاف بشأن تفسيرها . " فاروق أبو عيسى " قال إن الملاحظات سلمت إلى الدولتين وأبدتا تفهما كاملا لبواعثها ، وفى مقدمتها الانطلاق من قاعدة ، أن يكون الحل السياسي شاملا يخاطب جذور الأزمة السودانية ؟

وفى هذا السياق طالب " التجمع " بضرورة أن تنص المبادرة المشتركة ، على أن تكون الوحدة طوعية وإراديه يعاوق عليها جميع أهل السودان ، بعد أن جربوا الوحدة القائمة على الاحتراب والقتل ، فاستنزفت البلاد واستمرت حتى اليوم الحرب الأهلية . وتقاربا لاستغلال الدين فى السياسة ، أقتراح " التجمع " النص على أن الموائيق والعهود الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ، تعتبر جزءا لا يتجزأ من دستور السودان " قوانينه " ، وأى قانون أو مرسوم أو إجراء يصدر مخالفا لها يعد باطلا وغير دستوري . كما دعا لأن يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين ، تأسيسا على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد ، وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ، وببطل أى قانون ، يصدر مخالفا لها ، ويصبح باطلا وغير دستوري . كما تراعى الدولة فى كافة سياساتها ميزة التعدد العرقى والدينى والثقافى لشعب السودان ، وتعترف بهذا التعدد وتقرمه ، وتلتزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش السلمى والمساواة والتسامح بينها ، وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان ، وتلتزم بالإكراه ، أو أى فعل يمس بحرية الاعتقاد ، وإثارة التفرقات الدينية أو العنصرية ، أى منبر أو موقع ، وتؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية القومية ، على الالتزام بموائيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية .

فى قضية حق تقرير المصير ، الذى تحتفظ بشأنها دولتا المبادرة ، أوضح " التجمع " أنه برغم أن الحديث عنه يثير مخاوف كثيرين ، لكنه حق مشروع لكل الشعوب والقوميات ، وتأتى المطالبة به ،



عمر البشير



القوى السياسية ، وتتولى تنفيذ كافة بنود الاتفاق السياسى ، وتنظيم انعقاد مؤتمر قومي لمراجعة الدستور ، وتحديد موعد وترتيبات الانتخابات العامة القادمة ، وفقا لما يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر الدستورى . وتعهد الأطراف جميعا بالوقف القوي والشامل للحرب ، ونيل الاقتتال بكافة أشكاله ، وذلك فى حالة الاتفاق على المبادئ السابقة .

ترحيب " التجمع " بالمبادرة ثم مراقبته عليها جاءت مشروطة بعدد من الملاحظات ، أطلقها إلى " لجنة مفاوضات الحل السياسى الشامل " برئاسة مساعد الرئيس وعضو هيئة القيادة " فاروق أبو عيسى " ، لإبلاغها وبعتها مع ممثلى دولتى

فيها كلمة السودانين على ورقة مشتركة " ، كما هى المرة الأولى التى يعلن فيها الأمين العام للتجمع " باقلا أموم " ومثل الحركة الشعبية - أننا " نقبل بالحكومة كشركاء ، كما نقبل الترابى وحزبه " طرقت المبادرة المشتركة ، الأبواب المغلقة فى الأزمة السودانية ، لكن المؤكد أنها لم تفتحها بعد . وفى الاجتماع المشترك لهيئة قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى ، وسكرتارية المبادرة المشتركة ، الذى عقد فى القاهرة فى ٢٦ يونيو حتى الأول من يوليو ، كشفت دولتا المبادرة للمرة الأولى منذ إعلانها عام ١٩٩٩ ، عن البنود التسعة المحددة ، التى تحمل تصورها لحل السلمى للأزمة تحت عنوان " مبادئ وأسس الرفاق الوطنى السودانى المقترحة من دولتى المبادرة المشتركة " وتتضمن تلك البنود ، بأن تعلن الأطراف السودانية المعنية ، تعهدا بالعمل من أجل تحقيق السلام والرفاق الشامل فى السودان ، والذى يقوم على وحدة السودان أرضا وشعبا ، وأن تكون المواطنة هى الأساس فى ممارسة الحقوق وأداء الواجبات ، والاعتراف بالتعدد العرقى والدينى والثقافى للشعب السودانى ، وضمان مبدأ الديمقراطية التعددية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكفالة حرية التعبير والتنظيم وفقا للقانون . كما تنص على كفالة الحريات الأساسية ، وضمان حقوق ممارستها والالتزام برعاية حقوق الإنسان كافة وفقا للموائيق الدولية المعتمدة والقيم السائدة فى المجتمع . وإقامة نظام حكم لامركزى فى إطار وحدة السودان ، وبما يكفل تحقيق التنمية المتوازنة والمتوازنة ، والتوزيع العادل للسلطة والثروة ، وقومية القوات المسلحة ، وأمن المجتمع والمواطنى وانتهاج سياسة خارجية ، تراعى تحقيق المصالح القومية للبلاد ، وتؤكد على استقلال القرار الوطنى ، وتحترم المبادئ والأنس الواردة فى الموائيق والعهود الدولية ، بما فى ذلك مبدأ حسن الجوار . كما تتضمن كفالة الدستور والقانون للتعددية وللحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان ، ووحدة السودان أرضا وشعبا ، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل فيها كافة

مطلوب تكامل الجبهين العربي والأفريقي وصولا إلى منبر موحد للتفاوض

في الحكم والمعارضة بينود المبادرة المشتركة ، ليس فحسب بسبب الهواجس والشكوك التي تحيط علاقة جميع الأطراف بعضها البعض ، ولكن بحكم التفاوت في فهم كل طرف لقتضيات الحل السياسي ، الذي يفضي إلى تسوية دائمة وشاملة ، ولا يقتصر على تحقيق مكاسب سياسية محدودة .

الحكومة السودانية تفهم الحل السياسي ، بأنه إدماج لمعارضيه في تنظيماتها القائمة تحت قيادتها ، بينما تفهمه المعارضة في إطار أن الاتفاق السياسي ، في إطار المبادرة المشتركة ، ينبغي أن يؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية ، تشارك فيها كل القوى السياسية دون استثناء ، وتكون " الإنقاذ " طرفا من أطرافها ، وليست قيادتها ، تنفذ الترتيبات الخاصة بالفترة الانتقالية وإجراء الاستفتاء حول حق تقرير المصير في جو ديمقراطي حر ، وإجراء الانتخابات العامة ، وعقد المؤتمر القومي الدستوري .

من بين العقبات التي تقف أيضا أمام الخطوة التالية ، استمرار المعارض العسكريين بين الجيش الشعبي " وبين الجيش السوداني النظامي وغير النظامي " ، التي يحز فيها " الجيش الشعبي " في بحر الغزال انتصارات هائلة . الحكومة من جانبها تطالب بوقف الممارك والترحلة فوراً للحوار والتفاوض في مؤتمر الرفاق ، بينما تشترك " الحركة الشعبية " لفصل وقف القتال ، أن توقف الحكومة الضخ والتفتيح عن البترول بزعم أن الحكومة لاستخدم عوائده لتمويل التنمية كما تقول ، بل هي تستخدم في الاتفاق الخبيث ، وهو نفس الزعم الذي استند إليه ، قرار مجلس النواب الأمريكي ، بحرق شركات البترول العالمية ، العاملة في السودان ، من التعامل في الأسواق الأمريكية ، مما يعني أن مطلب الحركة تدعمه ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

منعاً للآثار المدمرة للحروب ، حين تعجز المصالح السياسية ، والجهود السلمية ، عن تحقيق الاستقرار ، والتعايش السلمي بينها ، مؤكداً أن التجمع بكل فصائله ، اتخذ في معالجة قضية تقرير المصير ، منهجاً يعزز وحدة السودان ، في إشارة إلى مقررات أسمر ، التي اشترطت لإجراء ، الاستفتاء على حق تقرير المصير ، استعادة الديمقراطية الفترة الانتقالية ، التي تكون قد نفذت البرنامج المتفق عليه لإزالة المظالم ورفع الدين ، لتأتي نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير ، معززة خيار وحدة السودان . كما أقرح التجمع ، أن تحكم الفترة الانتقالية ، وفق دستور انتقالي ، يتم الاتفاق عليه ، وأن تصبح مدة الفترة الانتقالية أربع سنوات لتكفل تنفيذ البرامج المعدة لها . كما طالب بالنصر على العمل من أجل تكامل الجبهين العربي والأفريقي ، وصولاً إلى منبر موحد للتفاوض ، حتى لاتتأذى القضية السودانية عربية وأفريقية ، على أن يتم الاتفاق على أطراف اقليمية ودولية تضمن تنفيذ الاتفاق .

ملاحظات " التجمع " على المقترحات المصرية - الليبية ، تستجيب لمطالب " الحركة الشعبية " ، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، الذي يقلل به كل القوى السياسية السودانية ، في الحكم وفي المعارضة وفي الشمال وفي الجنوب ، وهي حقيقة ينبغي أن تضعها دولنا المبادرة في الاعتبار ، وهما تقومان بدور الوساطة . وإذا كانت المبادرة المشتركة قد ركزت على النقاط المتفق عليها ، وتركت للحوار ، ماهر مختلف بشأنه ، فإن ملاحظات التجمع تسد الطرق أمام التفسيرات المتباينة لنهوها وتوسد الأبواب لاحتضانات أن تصبح الموافقة عليها نوحاً من التكتيك ، الذي يسهل المرافعة وإضاعة الوقت ، والتهرب من الالتزام بكل بنودها . كما تحقق الدمج بين المبادرة المشتركة العربية ، ومبادرة " الإنقاذ " الأفريقية ، التي انخرطت " الحركة الشعبية " بالتفاوض من خلالها مع الحكومة السودانية ، دون بقية فصائل المعارضة والتي تحظى بدعم أمريكي وأوروبي .

الخطوة التالية

الأبواب ليست مشرعة تماماً ، أمام الخطوة التالية لقبول كافة الأطراف السودانية

هذه فضلاً عن أن التهديد الذي أطلقته " الحركة الشعبية " ، بقدرتها على وضع حد لانتاج البترول ووقفه ، تملك تنفيذه ، خاصة بعد الاتفاق الذي وقعته مع الجناح النشط عنها في " الجبهة الديمقراطية السودانية " ، بزعامة " ربالك مشار " ، الذي فض تحالفه مع حكومة " الإنقاذ " وعادت معظم قواته التي تتمركز في مناطق البترول الشعبية " إلى صفوف الحركة الشعبية . و " الحركة الشعبية " لن تقبل بوقف لإطلاق النار غير مشروط ، ولن تقبل بالربط بينه ، وبين القبول بالمبادرة المشتركة مع تعديلها ، ليس فحسب لأنها تحقق انتصارات عسكرية ، ولكن لأنها تدرك أن حكومة " الإنقاذ " ماأن تسترد أنفاسها ، حتى تنتفض المهزلة والمواقف التي سبق أن وافقت عليها ، وقبولها باعلان مبادئ " الإنقاذ " ثم العدول عنه ، ووصمه بأنه يتعاز للجنونيين ضدها ، دليل لديها بين أدلة كثيرة على ذلك .

تهينة الأجزاء للخطوة التالية ، لقبول الحكومة السودانية ومعارضيه المبادرة المشتركة ، هي مسئولية كل الأطراف . وليس صحيحاً مايقول مسترلو الحكومة السودانية ، وقيادات " التجمع " المعارض ، بأن الكفة ، قد أصبحت في ملعب الوسطاء المصريين والليبيين ، بل الصحيح أنها في ملعب الجميع فالمبادرة المشتركة قد لاتلبي التطلعات السياسية المجردة لكل طرف من أطراف المعادلة السودانية ، لكنها بالقطع تحوى ماهر مشترك بين تلك الأطراف ، وتفتح الباب للتفاوض والحوار حول ماهر مختلف بشأنه . والتوصل إلى ذلك يستدعي تقديم تلك الأطراف لتنازلات متبادلة ، قد تجسر الثقة فيما بينها ، وتبعد الهواجس والظنون بأن إعلان الالتزام بينود المبادرة ، هو مجرد مناورة ، وهدف تكتيكي لإضاعة الوقت . كما يتطلب وقف الحملات الإعلامية المتبادلة ، والتخلي بروح المسؤولية والواقعية ، التي تيسر دور الوسطاء ، وتساهم في إنجاح جهودهم ، للإسراع بعقد " مؤتمر الولايا الوطني " في القاهرة ، أو طرابلس ، لنقل الأزمة السودانية ، نقلة نوعية ، تضع حدا للدعوات المتصارعة من أجل تدويلها

مخاوف المصالحة في كردستان العراق



احتفالات عيد النوروز في كردستان العراق

المشهد هو ذاته في منطقة بيله التي تقسم كردستان العراق إلى منطقتي نفوذ منذ عام ١٩٩٤ : جيلين متقابلين فوق كل منهما نقطة عسكرية تتجه بزاغلها وقنوات البنادق التي تطل منها نحو الريشة المقاتلة ويخفق فوق واحدة من الريشتين العلم الأصفر للحزب الديمقراطي الكردستاني وفوق الثانية العلم الأخضر للإتحاد الوطني الكردستاني . بين الريشتين رسم الفنان الكردي إسماعيل الحياط ملحمته الملوثة (السلام) التي تغطي بألوانها الزاهية ورسومها الجميلة الصخور والقسم التي شهدت أقسى المعارك بين الحزبين . المواقع العسكرية باقية ، كذلك لوحة السلام التي لم تمسحها حرارة الشمس والثلوج والأمطار ، لكن في هذه الأيام يمسو هذا المشهد أقرب إلى الرمز منه للواقع ، دلالة على فترة مضت ، فسيارات نقل المواطنين تم بالإيجاميين بسهولة مع توقف وتبني عند نقاط التفتيش والفرق الرياضية والفنية سقت السياسيين منتقلة بين المحافطات ، والمقاتلون تركوا مواقعهم المتقابلة لبشروا الشاي عند سفوح التلال المطلة على الطريق.

المصالحة أكثر جدية من أي وقت مضى . ومصدر جديتها تأتي من توصل الحزبين من خلال الدم بأن الخيسار العسكري لن يزيل الطرف الآخر ولن يفرض عليه إرادة لايردها ، ولذلك مساعد الزبان لوساطة طرف ثالث خارجي واعتدا حل الصراع بينهما وبائع، وبالحوار . ومن تهليلات هذا وقف الحرب الإعلامية بين الطرفين ، عمليات تبادل الأسرى جارية بين الطرفين وكذلك عودة العوائل المهجرة بسبب القتال الداخلي وتقرير مستلزمات إقامتها الجديدة ، تعهد الحزب الديمقراطي الكردستاني بدفع مرتبات العاملين في مناطق نفوذ الإتحاد الوطني ، والأهم من ذلك هو أن الطرفان يقاوضان الأدم المتحدة كوفند موحد . وبعد المؤتمر الأخير للإتحاد الوطني الكردستاني حدث تقارب حدى في المواقف السياسية بين الطرفين.

السياسية والثقافية على المصالحة . فإن المصالحة السياسية رغم جديتها لا تمر بتس السهولة التي تمر بها سيارات نقل المواطنين

رسالة كردستان

زهير الجزائري

ضغط الداخل والخارج
لكن رغم ضغط الشارع وإصرار النخب

والبضائع في منطقة بيله الفاصلة بين الطرفين . الصوائق داخلية وإقليمية . فالكوادر العسكرية التي احترقت القتال في الجانبين لا تريد أن تفرط المفاوضات السياسية بما كسبته من أراض بالدم . وخلال القتال الداخلي سعى الطرفان لكسب أكثر ما يمكن من الأغوات من رؤساء العشائر الحاربية . وخلال فترة الهدنة القلقة أصبح الأغوات ونجار الحرب هم (القطط السمان) في كردستان .



مسعود البرزاني

الاحتلال داخل أربيل، وتركز عمل هذه

النخبة في أجهزة الثقافة والإعلام والجامعات وفي مراكز

الدولة الاختصاصية . ورغم عمليات الاستقطاب الحاد خلال القتال إلا أن فترة الهدنة شهدت ميلا عاما لدى المشيقيين للخروج من سلطة الحزب والتعبير عن الذات والرأي بشكل مستقل . وبمعكس هذا في كثرة وتنوع المطبوعات في كردستان ، ما من حزب ، مهما كان صغيرا وامان أقلية أو جمعية ، إلا ولها مطبوعها .

ويصطدم مسعود هذه النخب بمقاومة البشيمسركة القدامى الذين يطرحون الإشكالية القديمة لحركات التحرر كونهم ضحوا بدمهم خلال سنوات الحروب بينما يعصد الأتفندية ثمار السلطة ، في حين يتهمهم الأتفندية بأنهم يجيدون نفس الجسور ولا يجيدون بناتها .

خلال هذه السنوات العشر نشأ جيل جديد عمره الآن سبعة عشر عاما لم يعرف أبدا سيطرة السلطة المركزية وولاتها ، وجيل آخر في نهاية عشرينياته عاش صباه في مخيمات اللجوء وانتقل إلى كردستان وقد انسحبت منها قوات السلطة المركزية . بالنسبة للجيلين . فإن الوضع الحالي أصبح أسوأ واقعا لا يمكن تصور غيره . لكن بالنسبة للنخب السياسية التي تحكم كردستان ، وهي الأكبر عمرا من الجيلين ، فإنها جربت صعوبات الوضع الإقليمي حريا ومخالفا وأدركت بالملموس محدودية القضية الكردية ، ولذلك تبدو حريصة أكثر من أي وقت مضى على التعامل مع المحيط الإقليمي وبالتحديد العربي بروح شديدة الإلحاح . وحين تخفق الدبلوماسية السياسية ستلجأ للدبلوماسية الثقافية للتذكير بتأريخية العلاقة بين العرب والأكراد .

لإقليمية المجاورة التي تخاف من أن وضعها كهنا سيثير أكرادها . وخلال فترة وجودنا في كردستان شهدت أنقرة مفاوضات صعبة بين السيد مسعود البارزاني والقيادة التركية، مفاوضات مليئة بالارتباك حيث انتهت أنقرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بتسليم وتدريب قوات حزب العمل الكردستاني التركي . وبعد الزيارة مباشرة هدد بلنت أجهوت بالتدخل العسكري إذا ما ملست تركيا اتجاهها إنفصاليا لأكراد العراق . والمشكلة هي أن الأطراف الإقليمية استغلت فترة الاحتراب بين الحزبين لتنمية مواقع نفوذها داخل كردستان العراق ، فالتوى الاسلامية الموالية لإيران والأحزاب التركمانية الموالية لتركيا تستند على الدعم الإقليمي لتشكيل سلطة ظل تقابل سلطة الحزبين الرئيسيين . ومن الجانب الآخر فرغم التقارب في الموقف من السلطة المركزية في بغداد واتباع سياسة تتجنب الصدام العسكري وفتح جسور ثقافية وتجارية ، إلا أن بلندا قابلت عملية المصالحة بتحصينات وتحشيدات عسكرية على حدود أربيل . فالخوف من استقرار هذه الديمقراطية المهذبة داخليا وخارجيا سيقدم إمثلة أخرى تنفي إمثلة السلة التي تقول إن دمار الحرب الأهلية هو الدليل الوحيد للدكتاتورية الحالية .

المثقفون والأحزاب

في هذه الأجواء المتوترة شهدت كردستان خلال العشر هذه السنوات خلق قاعدة من المثقفين بنوق ماحقته السلطات المركزية خلال عقوده وخلال فترة الهدنة القلقة وأنشأه مقومات حكم محلي . ارتفع دور النخبة المثقفة والمعلمة التي عبرت عن مواقفها الرافضة للاحتلال الداخلي بالاحتصام داخل البرلمان لمدة أربعين يوما خلال فترة

المصالحة والوضع القانوني الذي سترافق معها سيضع الفساد الاقتصادي تحت رقابة الحزبين ويضع مصالح الأغوات قيد المراجعة . وخلال فترة الهدنة القلقة هذه تكرس في منطقتي النفوذ وضعان مختلفان . فالتجارة وهي النشاط السائد في كردستان ارتبطت بالتحالفات الإقليمية للطرفين حيث تغطي البضائع التركية منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني (أربيل ودهوك) بينما تغطي البضائع الإيرانية منطقة السليمانية الواقعة تحت نفوذ الاتحاد الوطني ، وبسبب التفاوت في تركيبة وتفكير الحزبين حدث تفاوت في القوانين والقرارات وبالتحديد تلك التي تمس وضع المرأة . كما أن سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على المرفق الاقتصادي الأهم في كردستان وهو المعبر الحدودي (أبراهيم الخليل) الذي يقدر البعض دخله بمليوني دولار يوميا أتاح تقديم المجازات هامة على مستوى مشاريع إعادة الإسكان والتعليم لاتتوفر للمنطقة الأخرى . وهناك صعوبات إجرائية تعود المبهجرين ، وهي أحد الشروط الأساسية للمصالحة ، تتطلب إعادة إسكان وتبادل سكن بين العوائل كما تحتاج إلى أجراء أمنية وقانونية تمنع عمليات التآمر . وقد وفرت فطرة الاستقطاب لكل حزب أن ينفرد بمنطقة تحت سيطرته الكاملة ولذلك يبدو فتح المقرات للحزب الآخر أمرا مؤجلا أحيانا .

مخاوف الجيران

ومع المصاعب الداخلية ثمة ضغوط إقليمية ، فالمصالحة بين الحزبين تعني وحدة كردستان وتشكيل مقومات دولة على أعقاب الجيوشات الحزبية ، وهذا يستثير الدول

جلال طالباني



الأحداث السياسية تزيد سخونة شهر يوليو في الأردن



**ثلاثة قرارات
ساخنة اتخذتها
الحكومة الأردنية
الشهر الماضي .. واحد
منها فقط كان كفيلا
بإشعال المظاهرات
في الماضي**

تبعها اعتقالات لبعض النشطاء السياسيين وخاصة اليساريين منهم.

غير أن حكومة أبو الرائب التي واجهت انتقادات حادة لم تواجه مظاهرات عنيفة على القرار الذي تردت في اتخاذه عدة شهور. ومع ذلك فقد واجهت بعض الانتقادات من جهات كانت محسوبة تاريخيا على النظام مثل جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة صناعة عمان وبعض المحللين الاقتصاديين الذين لم تعرف عنهم انحيازات سياسية خاصة وبالطبع فقد كانت هناك انتقادات حادة من جانب القوى السياسية اليسارية والإسلامية على حد سواء.

قانون جديد للانتخابات

الحدث الساخن الثاني كان الإعلان عن ملامع قانون الانتخابات الجديد الذي سيحكم الانتخابات النيابية المقبلة. وهو الانتخابات التي كان مقررا لها أن تجري في شهر نوفمبر المقبل، لكن قرارا لم يتخذ في شأنها بعد وإن أشارت أقوال كثيرة إلى أن إروادة ملكية سوف تصدر بتأجيلها لمدة عام آخر.

وجهة الخطورة في هذا القانون هو أنه قد أبهى على الصوت الواحد، أي أن لكل ناخب صوتا واحدا يعطيه لمرشح واحد وهو القانون الذي أمتج عليه معظم الأحزاب السياسية وعلى خيلته قاطع عدد من الأحزاب الأردنية وعلى رأسها جبهة العمل الإسلامية

العامة والخاصة فرفضت أجور الأتوبيسات وسيارات الأجرة والتاكسي.

ووجه الخطورة في اتخاذه قرار مثل هذا يعود إلى أن تمهيد سابقية من هذا القبيل أدت إلى مظاهرات وأعمال عنف وأسقطت وزارات لشخصيات قوية. ففي العام ١٩٨٩ رفعت الحكومة أسعار المشتقات النفطية فاندلعت مظاهرات وأعمال عنف بدأت في مدينة عمان الجنوبية وامتدت إلى عمان والزرقاء وباقي المدن الأردنية. ولم تتوقف إلا مع عودة الملك حسين الذي أمر بوقف الزيادة وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وبعث حكومة السيد زيد الرفاعي التي كانت تدبر شئون البلاد آنذاك. وكانت تلك بداية إنهاك الأحكام العرفية والعودة إلى الحكم المدني والديمقراطية التي ما زال الأردن يعيشها حتى اليوم.

وفي العام ١٩٩٦ اتخذت حكومة السيد عبد الكريم الكباري قرارا برفع أسعار الحيز والقمح والطحين، فاندلعت مظاهرات في مدن الجنوب الأردنية أساسا ثم امتدت إلى عمان.

رسالة عمان

صلاح يوسف

شهر يوليو أو (قوز) كما يسمىه الأردنيون، واحد من أكثر الشهور سخونة، ولكن شهر يوليو الماضي كان شهرا ساخنا بكثير من معنى وخاصة على الصعيد السياسي والاجتماعي. فقد شهد هذا الشهر أحداثا جعلت منه أسخن شهور السنة. ولم يقلل من هذه السخونة حل أزمة إبراهيم غوشه، الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في مطلع الشهر، فقد حلت هذه القضية التي شددت أنظار العالم لمدة أسبوعين بطريقة حفظت هيبة الحكومة، على رغم التنازل الذي قدمته بقبولها بقاء غوشه عضوا في حركة حماس، وهو ما رفضته طوال أسبوعين، وبذلك فإنها لم تكسر هيبة غوشه قاسما على الرغم من رسالة الاسترحام الخفية التي وجهها للناضل الأردني الملك عبد الله طالبا منه السماح له بدخول الأردن والإقامة فيه، متعهدا بأن يوقف أي نشاط سياسي له.

وربما كان أسخن حدث شهده الأردن في الشهر الماضي اتخاذ حكومة المهندس علي أبو الرائب قرارا بتجنيث حكومات قبله. كما تجنيث حكومته نفسها في أوائل عهدها اتخاذه لخطورته. وكذلك لعدم شعبيته، كما قال أبو الرائب نفسه وهو بعلته، ولم يكن هذا القرار سوى إعلان زيادة أسعار بعض مشتقات المحروقات والمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ومعالجة مشكلة مديونية البلديات، كما قال أبو الرائب في مؤتمر صحفي عقده في العاشر من الشهر الماضي. ولم يتردد أبو الرائب في أن يشير صراحة إلى أن الزيادة جاءت بضغط من صندوق النقد الدولي الذي يطبق الأردن بالتعاون معه برنامجا للتصحيح الاقتصادي مدته ثلاث سنوات. هو في واقع الأمر «ملحق» لبرنامج تصحيح اقتصادي مدته ست سنوات انتهت في العام ١٩٩٩.

وقال أبو الرائب إن خبراء الصندوق كانوا يريدون أن يتم رفع الأسعار بنسب تتراوح بين ٢ و ٣٠ بالمائة، غير أن الحكومة قاومت هذه الضغوط ورفضتها بنسب تتراوح بين ١ و ١٥ في المائة لبعض المشتقات ونحو ٥ بالمائة لبعضها الآخر. وكما هو متوقع فقد استمدت هذه الزيادة زيادة أخرى في أسعار المواصلات

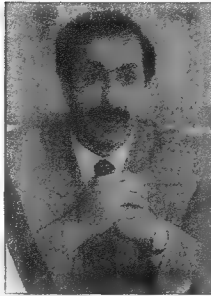
حزب العمال الأردني

أما الحزب الثاني فهو «حزب العمال الأردني» الذي أعلن عن نية تأسيسه السيد مازن المعايطة وهو الأمين العام للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن ومعه بعض الشخصيات النقابية الأخرى. وقد أعلن المعايطة أنه في صدد تأسيس حزب يصل عمله إلى مجلس النواب أسوة بتجارب الدول المتقدمة أمثال بريطانيا وكندا. ودعا العمال المنضمين لأحزاب سياسية أخرى ولديهم رغبة في الانضمام إلى حزبه الجديد انضمامهم من هذه الأحزاب حتى يتم قبولهم فيه.

الطرف في أمر حزب العمال الأردني أن مؤسسه مازن المعايطة كان حتى ما قبل إعلانه تأسيس الحزب الجند رئيساً للمجلس المركزي «للحزب الوطني الدستوري» وهو حزب وسطى تشكل من اندماج نحو عشرة من الأحزاب الوسطية، ويرأسه السيد عهد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب الأردني لثلاث دورات متتالية «وقد عرف بقره الشديد من النظام، مما جعل كثيرين يرون في تأسيسه الحزب نوعاً من الاستعداد إلى أن يكون حزبه هو حزب الدولة، لكن حرص النظام على أن يبقى ذلك جعله بأكثر من طريقة كثيراً من مرشحيه في الانتخابات النيابية الأخيرة يفخون انضمامهم للحزب ويرشحون أنفسهم مستقلين. وعنده ذلك المناسبت أصبحت أغلبية من أعضاء الحزب وقبائلاته، وكان المعايطة آخر المنسحقين.

ولا يتوقع المراقبون أن يكون للحزب الجديد شأن يذكر. وقد علق الأمين العام للحزب الوطني الدستوري على انسحاب المعايطة من حزبه لتأسيس حزب عمالي بقوله «إن المعايطة أثار هذه الضجة لأنه لم يكن الشخص الأول في الحزب الدستوري، فنجب لئوس حزبا يكون في الشخص الأول».

والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن يضم ١٧ نقابة عمالية تضم بدورها نحو ربع مليون عامل وعاملة. وقد كانت قبادة منذ السبعينات قريبة من النظام، لكن بعض النقابيين اليساريين ارتقوا إلى مراتب عليا في هذه القيادة أخيراً، ومنهم السيد فتح الله الصمراي نائب الأمين العام الذي عرف نقابيا ليوصلها لسنتين عدة قاد خلالها «نقابة عمال القزل والنسيج» والدكتور حيدر رشيد القيسادي في الحزب الشيوعي الأردني و«الأمين العام لاتحاد عمال المصارف والتأمين».



الكباري

الديمقراطية المستندة إلى الأصل الأول من منطلقاته هي ديمقراطية شاملة لنحاي الحياة مع تطويرها لمجملها «فمؤدجا في المنطقة العربية خاصة إذا وصلت إلى التداول السلي للسلطة التنفيذية».

وتحدثت مسودة النظام الأساسي للحزب عن عدد القضايا المهمة للأردن وفلسطين والعرب، ولكن بلغت النظر ذلك الحديث عن الوحدة العربية التي يرى الحزب أنها «وحدة تاريخية مرتبطة بالمشروع الديمقراطي ومشاركة الجماهير العربية من خلال مساهمتها في صنع هذا المشروع» وليس هناك أي حديث عن «وحدة إسلامية» مثلاً، ولم يرد تصبير «الامة الإسلامية» إلا لدى الحديث عن أن «قضية فلسطين هي القضية المركزية للامة العربية والإسلامية».

وفي حين رأى كثير من المراقبين أن من شأن هذا الحزب أن يؤثر على الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، فإن آخرين لم يروا ذلك بين في ذلك المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن عبد المجيد الذنيبات الذي قال «إننا لا ندعي أننا وحدنا الذين نخدم الإسلام فتحن جماعة من المسلمين، وإذا وجد من يتنافسنا في عمل الخير فتحن نرحب به». ولم يستبعد الذنيبات أن يكون هناك تنسيق بين الإخوان المسلمين والحزب الجديد. وعموماً فإن إعلان الحزب الجديد لقي ترحيباً من جانب الأحزاب الأردنية وأن رأى كثيرين أن ظهوره بعدد من الشخصيات التي كانت سابقاً في صفوف الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، دليلاً على فشل الجماعة والجمهية في استقطاب جماهير الإسلاميين في

الانتخابات التي جرت في نوفمبر من العام ١٩٩٧. وقد تضمن القانون الجديد الذي لم يصدر رسمياً بعد، بل عرفت ملامحه فقط بعض التعديلات المهمة مقارنة بالقانون السابق، أهمها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ٨٠ مقعداً إلى ١٠٤ مقاعد توزع على محافظات المملكة الاثني عشرة. ومن الواضح أن القانون الجديد لن يتضمن «كوتا حزبية أو نسائية» أي تخصيص عدد من المقاعد للأحزاب السياسية وعدد آخر للنساء.

وقد كانت معرفة هذه «اللامح» للقانون قبل قبل صدوره أنه سيكون عصياً ومتقدماً على القانون السابق، مصغية لآمال كثير من المراقبين السياسيين، وكذلك للأحزاب السياسية التي كانت تأمل في تعديلات أكثر جدية، في حين تأمل كثيرون أن تعود الحكومة عن مسبة الصوت الواحد التي رأت فيه مصحراً على التزعة العشائرية القبلية على حساب العمل الذي ما زال يعاني من ضعف بعد نحو ثلاثين عاماً من الأحكام العرفية وأحد عشر عاماً من الديمقراطية، فعلى هذه الخلفية جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة التي أبرزت أضعف المجالس النيابية في تاريخ الأردن الديمقراطي.

الحديث الساخن الأخير الذي شهدته الشهر الماضي كان الإعلان عن إشهار حزبين جديدين ينضمسان إلى ساحة العمل الحزبي التي وجهت لها سهام النقد منذ أن بدأت العملية الديمقراطية قبل نحو ١٧ عاماً. وإن كان من الطبيعي أن تشهد الساحة الأردنية بروز أحزاب جديدة حيث هناك سماح بتشكيل الأحزاب وهناك قانون يحكم تشكيلها، فإن الجديد في أمر الحزبين هو طبيعة كل منهما وتركيبته المحتملة. فالحزب الأول الذي سيظهر قريباً هو حزب الوسط الإسلامي. وقد تنادى إلى تشكيل هذا الحزب بعض الشخصيات الإسلامية المعتدلة، بعضهم خرج من «جماعة الإخوان المسلمين» وبعضهم الآخر خرج من «جبهة العمل الإسلامي». وهي الدواع السياسية للجماعة، وغيرهم من الشخصيات الإسلامية المستقلة. وقد قطع هؤلاء شوطاً طويلاً على طريق إشهار الحزب، ونشرت بعض الصحف مسودة نظامه الأساسي التي تتضمن عدداً من النقاط من بينها أن الحزب لا ينظر إلى التراث نظرة قسمة إلا على الجانب المقدس فيه من قرآن وسنة مؤكدة. وبلغت النظر أيضاً الحديث عن الديمقراطية وليس عن «الشورى» كما درجت على ذلك التنظيمات الأخرى ذات المرجعية الإسلامية. ويرى الحزب أن

بعد سنة من ولاية الرئيس بشار الأسد



الرئيس
الراحل
حافظ
الأسد

اتتمت السنة الأولى من ولاية الرئيس بشار الأسد، وكانت مليئة بالأحداث والوعود والنوايا وشعارات الإصلاح وتقديم المقترحات وتنشيط النشاطات غير الحكومية، ومحاولات تنشيط المجتمع المدني، ومبادرات تطوير السياسة الخارجية السورية. وكانت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب الجبهة أو تلك التي خارجها، والشرائح المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوري، وتيارات المثقفين، وجماهير الشعب عامة متفائلة بقدوم الرئيس الجديد، ومنتظرة خطوات إصلاحية هامة وشاملة ومتنوعة. وقد زادت آمالها عندما تضمنت كلمة الرئيس بشار الأسد التي ألقاها أمام مجلس الشعب عند أدائه القسم أفكاراً جديدة تستجيب لمطالب ومطامح الجميع، وأصبح خطاب القسم إطاراً عاماً للسياسة السورية الداخلية والخارجية يعود إليه الجميع ويستشهد به الجميع. وفيه إقرار واضح بأهمية الحريات وتعددية الآراء، والمحاسبة والشفافية وإعادة النظر بمختلف جوانب نشاطات الدولة والمجتمع، في إطار المحافظة على الاستمرارية.

في ضوء هذه الأفكار والمفاهيم الجديدة نشط المثقفون وبدؤوا تأسيس منظمات كفية، فكل من يمتلك بعض الشروط (بيت مناسب وعدد من الأصدقاء.. الخ) كان ينشئ منسجماً ودارت حصورات في هذه المنسجيمات لم يعهدا السوريون من قبل، انصب معظمها على المطالبة بالحريات العامة وحق التعبير والتعددية والديمقراطية وصولاً للمطالبة بالغاء الأحكام العرفية والسماح للمجتمع بإقامة مؤسساته المدنية ولهذا أطلق على هذه المنسجيمات (منسجيمات إحياء المجتمع المدني) وأصدر المثقفون في الوقت نفسه بيانين ووثيقة بعنوان (نحو توافق وطني).

في الوقت نفسه باشرت الحكومة (التي كانت قد شكلت قبل رحيل الرئيس حافظ الأسد) دراسة الواقع الاقتصادي والقوانين الاقتصادية استجابة لخطاب الرئيس،

الإصلاح في المجالات جميعها في السياسة الداخلية والعلاقة مع الأحزاب خارج الجبهة ومع المثقفين وتجاه الحريات وحق التعبير والسياسة الإعلامية وغيرها، وفي السياسة الاقتصادية وخاصة مكافحة الفساد والفساد وتطوير إدارة الدولة وتطهيرها، وإعادة النظر بسياسات التعليم والإعلام والثقافة وغيرها، وكانت هذه التصريحات والنوايا تزيد بعض الفئات السياسية والاجتماعية تفاؤلاً وأصراراً على الإصلاح، إلا أن مسيرة النظام في العام الأول من ولاية الرئيس الأسد لم تستجب في الواقع إلى نواياه وأفكاره ولم تستطع الحكومة ومؤسساتها والحزب ومؤسساته برجمة هذه الأفكار والنوايا في برامج واضحة محددة قابلة لتوضيح موضع التنفيذ وتجد الآلية اللازمة لتطبيقها وإنجازها والرقابة الشعبية والشفافية للإشراف على هذا

وأصدرت عدداً من القوانين والقرارات تتعلق بالاستثمار وتطوير القطاع العام والناشط التجارية الحرة والعلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية، وزيادة رواتب موظفي الدولة والقطاع العام، كما حاولت ملامسة قضية تطوير إدارة الدولة ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي دون أن تكمل أو تتجبع في مسعاها نجاحاً يؤخذ بعين الاعتبار.

عبر الرئيس بشار الأسد عدة مرات في مقابلات صحفية وكلمات أخرى عن نواياه الطيبة وآماله الواسعة ورغبته ومثابرته على

رسالة دمشق

حسين العودات

مطامحه دون برامج تنفيذ شاملة ودقيقة وقابلة للتطبيق ، وبقيت الإدارة السورية الجديدة طوال العام بكامله تلتبس دراسة الواقع وطرق الإصلاح دون أن تصلح بما يتناسب مع حاجة التطور ومواجهة الصعوبات التي تعيشها سورية ، وقد صار واضحاً للجميع أن الإصلاح تأخر ، وربما بدأ الناس يتسرب إلى النفوس في إمكانية إصلاح جذري شامل تحتاجه البلاد فعلاً .

والآن يعتقد المراقبون أن النظام السياسي على أبواب بدء التفسير ويقال أن الرئيس الأسد سيشكل حكومته الأولى خلال أيام ، ولكنه هذه المرة سيختار ذوي الكفاءة من جهة ويحدد مهمات هذه الحكومة بوضوح من جهة أخرى ، ويقع على رأس هذه المهمات كما تسرب من أوساط عليمة :

١- الإصلاح الإداري الجسري الذي يتضمنه إعطاء الوزراء صلاحيات واسعة لتزدهد فعاليتهم ويمكن ترويضهم مستقبلاً بمنهجية ، ودمج بعض الوزارات ، وإعادة هيكلة الإدارات ، وإيجاد الشروط المناسبة لمكافحة الفساد وإعادة تغيير تبعية المكاتب والمراكز القومية وغير ذلك .

٢- الإصلاح الاقتصادي بإعادة النظر بالقوانين الاقتصادية وتطوير القطاع العام ودراسة التساوي بين الرواتب والأجور ، وتحقيق الإصلاح المالي ، وتنشيط التصدير والعلاقات التجارية بين سورية والبلدان الغربية وبينها وبين السوق الأوروبية المشتركة .

٣- يقال أن النظام السياسي السوري سيبدأ النظر بقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون المطبوعات ويخطط سياسة جديدة تضبط العلاقة بين أحزاب الجبهة وبين النظام السياسي وأحزاب (المعارضة) ، وإجراءات أخرى عديدة . ومن المفروض أن النظام السياسي سيعلم لأحزاب الجبهة باصدار صفحتها علناً ويعيها في (الأكشاك) بعد أن كانت نصف عليمة ، وقد صدرت فعلاً صحيفتان للجزئين الشيوعيين وواحدة للاتحاد الاشتراكي (قديس) وستصدر بقية أحزاب الجبهة صفحتها خلال الشهرين القادمين .

قد تكون هذه المقترحات معسرة عن مطامح الناس وآمالهم وغير واردة بالصيغة التي أشرت إليها في ذهن النظام أو في خطته المستقبلية ، التي قد لا تتجاوز بعض التعديلات والإصلاحات غير العميقة مما يتناسب مع تباين أهل النظام وآرائهم ، وفي إطار التسهل والتيسر والخطوات البسيطة ، ومهما كانت الخطة فلنأخذ أن هناك بعض الجديد في سورية بالنسبة للشائبة لولاية الرئيس بشار الأسد .



الرئيس
بشار الأسد

President Bashar Assad

المثني ، وتصرفت كأحزاب سياسية معارضة ، وكان من المفروض أن تطرح المطالبة بالحرريات والتعددية والتمثيل الإعلامي والثقافي والحوار مع النظام لتحقيق هذه الأهداف ، وليس من خلال رفض النظام بمجمعه وتجاهل ظروفه بمجمعه ، ولكن رد فعل النظام لم يكن في الواقع يتناسب مع هذه النشاطات ، فلم يؤسس المشاركون في المنتديات مثلاً تنظيماً سياسية ولم يقوموا بمظاهرة ولم يطالبوا بالاستيلاء على السلطة ، وكانت نشاطاتهم تقتصر على الحوار في المنتديات وإصدار البيانات ، وقد كان رد فعل السلطة مغالياً وغير مبرر ، مع أنه كان بإمكانها التعامل مع الظاهرة بطريقة أفضل ، ويسود أن هناك الآن بعض التساير عن المواقف السابقة سواء من قبل السلطة أم من قبل أهل المنتديات .

لم يغير الأسد الحكومة التي شكلت أيام والده ويبدو أن هناك بعض التباين في مواقف أهل النظام ، إضافة لحجم الصعوبات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية التي تقضي معالجتها إعداد برامج جديدة ، والأهم أن آلية العمل الرسمية في الدولة والجزئية (لدى حزب البعث) بقيت نفسها ، وهذا مايقبى نوايا الرئيس وتصريحاته وربما

التطبيق .

واجهت نشاطات منتديات إحياء المجتمع المدني ، التي انطلقت صباحاً ، في خطاب الرئيس وتصريحاته وماعبر عنه من نوايا طيبة في مجالات الحريات والتعددية والديمقراطية ، رفضاً من النظام السياسي وخاصة من حزب البعث وبعض أجهزة الأمن ، وانهم الناشطون في هذه المنتديات بالغلو ومحاولة تدمير سورية ، وإثارة الفتن فيها ، والعمل لاستبدال النظام السياسي وإدانة ثلاثة عقود من حكم الرئيس حافظ الأسد ، ومنعت المنتديات من استمرار ممارسة نشاطاتها بحجة أنها مؤسسات فردية وليس لها مرجعية كالحزب السياسي (حتى لو كان معارضة) أو كجمعية أو أي مؤسسة جماعية ، واستثنى من المنع المنتديات ذات المرجعية كحزب الاتحاد الاشتراكي (جيسال الأثاسي) وهو حزب معارض بقي متشدد ناشطاً حتى الآن ، وعلى أية حال كان الانقضاض واضحاً والعداء مستحكماً من قبل مؤسسات النظام (وهو ماسمى بالحرس القديم) وقد أقتع الرئيس أو اقتنع بخطوة هذه المنتديات وتطرفها ولم يعد متساهلاً معها كما كان في البدء .

لأشك بمرجسود بعض الغلو لدى هذه المنتديات ، إذ حاولت أن تحل محل المجتمع

ألمانيا تتجه لفتح الباب أمام هجرة العمالة عالية التأهيل

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

هجرة القوى العاملة من البلدان النامية

يقلل من فرص النمو العامة ولا يحل مشاكلهم

ويستنتج التقرير اتجاهات التطور المقبلة من ممارسة قوانين تطور الاقتصاد والعلم والموضوعية لعلها فيقر أن ازدياد كثافة التجارة العالمية تسببها تضاعفات التحرير سيواصل بينما تظل ربحية السلع والخدمات التقليدية وراكدة أو تتجه إلى الانخفاض بينما تفتح أمام المنتجات المبتكرة فرص جديدة.

ومع تسارع نمو الشرة العلمية التي تتضاعف حالياً كل ٥ سنوات يزداد التشاؤم العالمي حتى أن أكثر من نصف الناتج الاقتصادي في أكبر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (DECD) يقوم على أساس أبحاث علمية (١٩٩٦). التصارع المشار إليه يؤدي من ناحية إلى تقصير دورات تجديد الابتعاد والخدمات ، ويؤدي من ناحية أخرى الأهمية الاستراتيجية للبحث والتطوير بالنسبة للمؤسسات.

«التنافس على أذكى العقول»
هذه العبارة التي قالها المستشار الألماني في أحد تصريحاته منبهاً إلى إلقاء عالمي لا يجوز لألمانيا أن تتخلف عنه قتل سياسة مرسومة. وقد رصدت وزارة التعليم والبحث العلمي نحو نصف مليار مارك لإجراءات جذب القوى العاملة المطلوبة. وهناك ترتيبات خاصة لدخول الخبراء الأجانب من الجامعات الألمانية عند توظيفهم لعمود عمل مع المؤسسات الألمانية. وسيزداد تشجيع دراسة الطلاب المتفوقين من البلدان الأجنبية في جامعات ألمانيا.. أيضا كإجراء لشد النفس في مجالات تخصص معينة.

وينظر التقرير إلى عملية جذب القوى العاملة المتخصصة الأجنبية إلى ألمانيا باعتبارها «تقلا للمعرفة العلمية» ويستنتج التقرير أن ضغط المنافسة العالمية سيواصل الارتفاع، وأن ألمانيا بأجورها العالمية وستواجه الانحسار الاقتصادي المرتفع إن تستطيع أن تصمد في هذا المحيط إلا إذا بقيت قادرة

بحقوق متساوية في مجتمع الهجرة. القضايا المشار إليها أعلاه هي موضوع تقرير نشرته اللجنة المستقلة للبحث قضايا الهجرة» وهي لجنة استحدثتها الحكومة الاتحادية الألمانية ، وتشكلت من شخصيات سياسية من اتجاهات متعددة ، وعدد من الخبراء في مجالات الاقتصاد ، والعلوم الاجتماعية ، وممثلين للرأي العام. وتعتمد الحكومة أن تستدعي السيدة رئيسة سيزموت (من الحزب الديمقراطي المسيحي) وكانت رئيسة اللوندستاج في عهد (المستشار كول) رئيسة للجنة لتأكيد طابعها غير الحكومي ، كان من إنجازات تركيب هذه اللجنة أن ضاق مجال التحريض القومي أمام قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي وكانت تستغل أداة في الممارك الانتخابية كلما طرحت قضايا حقوق المهاجرين أو حاجة ألمانيا إلى الهجرة.

التحديات العالمية

والحاجة إلى مهاجرين

منطلق التقرير هو اختلافات سوق العمل وبخاصة الحاجة إلى اختصاصيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوق ذلك تأتي المؤشرات الخطيرة للتطور الديموجرافي لتحذر من تنافس متواصل في القوى العاملة بسبب كسر معرسل من كلفة السكان القادرين على العمل ، وتتاقصه عدد المواليد. ويقول التقريران «ثروة الأمم الصناعية الحديثة تقوم على حيازتها القصب سبق في إنتاج التكنولوجيا والمعارف العلمية. ويستمر ازدياد أهمية البحث والتطوير ، ويصير الإنسان أكثر فأكثر عامل الإنتاج الحاسم ، وفي نفس الوقت يشع مصدر القوى البشرية في الدول الصناعية ويحتدم التنافس العالمي على القوى العاملة عالية التأهيل».

ألمانيا مقدمة على تطور سياسي واقتصادي واجتماعي هام. فيجد جمود ساد النظرة لموضوع الهجرة والمهاجرين ولدة عشرات السنين في ظل حكم المحافظين وبسبب تردد حكومات بقروها الديمقراطيون الاجتماعيون أجبر التطور الاقتصادي العالمي والمحلي في ارتباط بالتطور السكاني على أعمال الواقعية في بحث سياسات الهجرة ، ويعد أن كان المهاجرون إلى ألمانيا في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام وفي الخطاب السياسي لدى المحافظين «عشاً» بل «خطراً على الهوية» تنظر إليهم القوى السياسية الآن والإعلام على اختلاف اتجاهاته (كل من زاويته) كعامل تنمية ضروري بل وكشرط للنجاة في المنافسة العالمية المحتدة.

والنمو السكاني في ألمانيا يندق نواقيس الخطر منذ سنوات عديدة ، إذ تعاني ألمانيا من ضمور سكاني وازدياد شيخوخة الكتلة السكانية . ولو استمر التطور الحالي على ما هو عليه سينخفض عدد السكان من ٨٢ مليوناً حالياً إلى أقل من ٦٠ مليون في سنة ٢٠٥٠. وسيؤدي هذا الانخفاض إلى تقلص عدد القادرين على العمل من ٤١ مليون إلى ٢٦ مليوناً في الفترة ذاتها.

في نفس الوقت يزداد عالمياً دور العلم والبحث العلمي والانتاج القائم عليه. هذا يزيد من الحاجة إلى القوى العاملة عالية الاختصاص. ويحتدم حالياً التنافس العالمي على القوى العاملة عالية التأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والبلدان التي كانت تضع الحواجز ضد هجرة القوى العاملة إليها تضطر الآن لمراجعة سياساتها لفتح الأبواب أمام هؤلاء الاختصاصيين بالذات . ولكن إن تنحج سياسات جذب الاختصاصيين لم تتوفر للمهاجر ظروف حياة تضمن حق في اصطحاب أسرته وتعليم أولاده وتتعلمهم

على المنافسة في المجالات الاقتصادية الحديثة. وهو يؤكد على أهمية الخاصة والمزايا، وللزود الاقتصادية المنتجة للمعرفة».

« اكتشاف الأسرة جاء متأخراً »

وقد بدأ النقاش حول قضية الهجرة المستشار السابق أثناء افتتاحه لمرص Expo في العام الماضي يتحدث عن الحاجة لخبراء تكنولوجيين المعلومات (وراء أنهم سيأتون بهم من الهند). وقتها أثار الحزب المسيحي الديمقراطي ضجة زائفة بالقول (نحن نحتاج لأطفال بدلاً من الهند) ولكن اكتشاف الأسرة واحتياجات دعمها وتشجيع الانجاب جاء متأخراً جداً.. على الأقل بثلاثين سنة وتبين أبحاث السكان أن ألمانيا الغربية (الكتلة الكبرى من سكان ألمانيا) قد عانت دائماً من شحة الانجاب. فقط في ألمانيا الشرقية نجحت السياسات الاجتماعية من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٠ في زيادة عدد المواليد بشكل ملحوظ.

ولكن التقرير ينبه إلى أن الوقت أصبح متأخراً لإدارة الدولة. فجعل الآباء والأسماء المفترضين أصبح قليل العدد في بلد ذي هموم سكاني مطلوب (الشيوخ وكثرة الأطفال والشباب قلّة).

والأثار الاقتصادية للظهور والشيخوخة السكانية تمتد لعملية التنمية الاقتصادية وسوق العمل ومدونية الدولة وأنظمة الضمان الاجتماعي ومجالات هامة أخرى. منذ عشر سنوات قال أحد أخصائيي السياسة الاجتماعية (هاينز جاسلر) من الحزب الديمقراطي المسيحي إن ألمانيا تحتاج سنوياً إلى ٣٠٠.٠٠٠ (ثلاثمائة ألف) مهاجر لضمان تمويل صناديق الضمان الاجتماعي. الآن يوجد من لا يسم أذانه عند سماع هذا القول.

ولكن هل يعد فتح ألمانيا (ودول أوروبية غربية أخرى) أبوابها للهجرة الواسعة من البلدان النامية (وبلدان شرق أوروبا) خطوة للانفتاح على هذه البلدان تبشر بعالم يسوده التعاون والمقارنة المتساوية في التنمية والتقدم والرفاهية؟

الواقع يقول لا.. المطلق الألماني متعلق بالصلة الخاصة، بتنمية ألمانيا ذاتها، ولاستيراد ١٥٠ أو ٢٥٠ ألف خبير من البلدان النامية له أثره العكسي على هذه البلدان.

مطلب استراتيجي للعالم الثالث

إنهاء التطور واضح للعالم ففتح في مواجهة مرحلة متميزة في العلاقة بين البلدان



مستشار ألمانيا

الرأسمالية عالية التطور ومعظم بلدان العالم الثالث وكذلك بلدان شرق وأوروبا. أهم سمات هذه المرحلة هي الدور الرئيسي والطاغي الذي يلعبه احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا من قبل حفنة من الدول والاحتكارات العالمية الكبرى. الاتجاه الحالي لسلب عقول البلدان النامية بدلاً من تنمية طاقاتها الحشوية في إطار اقتصادي عالمي قائم على التضامن يعني إعاقة تطور هذه البلدان، بل وقد يصل إلى وضعها في حالة من التبعية لم تشهد لها حتى في تاريخها الاستعماري القديم.

والتقرير الذي نعرضه يتعرض «لنقائض ومشاكل الهجرة من البلدان النامية». فيكتب «من حيث الأساس تهدد هجرة القوى العاملة المؤهلة من البلد كافة التكنولوجيا ويمكن أن تؤدي إلى التلاشي من قهر النصير الكامنة. ويمكن أن تكون للهجرة من البلد تأثيرات على الـ Know How الكامن فيه». وعلى الانتاجية، وأخيراً وليس آخراً على مجمل التطور الاجتماعي.. ويواصل التقرير «وهناك خطر تدهور اقتصادي يتضاعف من نفسه حتى المعجز عن أداء مهمات الدولة مما يؤدي إلى ازدياد الهجرة من البلد».

ويعد التقرير فوائد هذه الهجرة وهي اكتساب معارف علمية وعلاقات عالية مفيدة واستخدمت في البلد، أي لو عاد المهاجر وواصل العمل في مجاله. ويذكر التقرير تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية

وعوامل إيجابية أخرى. ولكن كل هذه الفوائد هي في عداد «الاحتمالات»، ولا يمكن اعتبار التحولات تعويضاً عن خسارة البلدان النامية، لأن الأمر يتعلق بقهر التقدم، بقهر الحاق بالدرول الصناعية عالية التطور. هذه القهر تنتهي وتتعمد في إطار عالم يقسم على الاحتكار والهيمنة والظفرط الأمر الذي لا بد أن نستيقظ له هو أن الخطر المائل لا يقل بل يزيد من خطر السيطرة الاحتكارية الأجنبية على مصادر المواد الخام. فالأمر هنا يتعلق بعقل الأمة وبقدرتها على التفكير وعلى إنتاج مستقبلها». أقل ما ينبى أن تطلبه بلدان العالم المصابة بهذا التطور هو عقد معاهدات دولية على أساس ضمان الحق المتساوي في التنمية والتطور حق الدول في استخدام نتائج البحث العلمي، وفي الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في إطار عمليات انتاجية متكاملة.

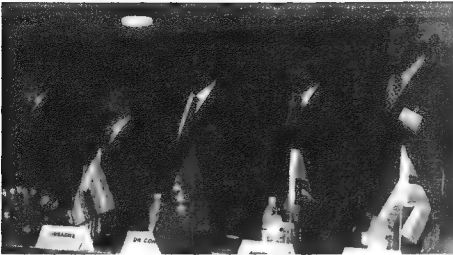
العديد من الاقتراحات المتضمنة في أوراق اليونسكو ومنظمات دولية أخرى لم تحمل دون أن تصرخ بلدان متقدمة مثل كندا واستراليا من نزيف العقول Brain Drain في انقياء الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الخطر الذي يواجه البلدان قليلة التطور أكبر بكثير مما يواجه كندا واستراليا.

لن تستطيع إجراءات المنع من السفر حماية المصالح الغربية في هذا المجال فقد تعنى العزلة عن العالم من الجامعات الأوروبية والأمريكية، وعن الخبرة التكنولوجية المتقدمة يحتاج الموقف الحالي متحركاً عالمياً كانت الدول النامية قد بدأت منذ سنوات عندما طالبت بموقف عالمي حول قضايا الهجرة.

ونستحتاج لتضامن الدول النامية والقوى المتشددة للعودة الرأسمالية في الغرب لطرح حلول تضع التعاون العالمي، ووضمان حق التنمية الشاملة فوق مصالح الاحتكارات الكبرى.

إن التطور الجساري الآن في ألمانيا له شبيهه في معظم دول أوروبا الغربية المتطورة من هنا يمكن توقع منافسة شديدة على «أفكي العقول». الغرب الذي فرض حرية حركة الرأسمال عالمياً دون حرية حركة القوى العاملة، يعد الآن استراتيجيته لجذب ما يحتاجه من قوى عاملة دون مراعاة مصالح الآخرين. هذا الظور من العولمة يحتاج إلى استراتيجية خاصة للتصدي له.

جديد الاتحاد الإفريقي في عصر العولمة والتكتلات



أعلن رؤساء دول وحكومات ثلاث وخمسين دولة أفريقية في اجتماعهم السابع ولثلاثين بلوساكا (زامبيا) في الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ عن قيام التنظيم الجديد للوحدة الأفريقية باسم «الاتحاد الأفريقي» بدلا لمسميات مثل «الولايات المتحدة الأفريقية» أو «الدول الأفريقية المتحدة» كما شاعت الدوائر الطموحة في مقدمتها ليبيا أن تسميها حين اجتمع هؤلاء في اجتماع طارئ في سيرت (ليبيا) في سبتمبر ١٩٩٩. وقد بدا للبعض أن ما حدث منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ٢٠٠١ من اعتماد للوثائق وصياغة للوائح وتسمية المؤسسات مجرد تغيير شكلي ومسميات لا تحمّل جديداً أو لا تعني جديداً. ولذا أرى أن نبداً بتعريف القارئ العربي بأسباب عدم اعتبار ما حدث مؤرخا مجرد تطور طارئ في الواقع الأفريقي رغم الضجيج الإعلامي في بعض الدوائر الذي يجعل من الحدث وكأنه إبداع مفاجئ، أو اعتباره في دوائر معاكسة كأنه مظهر طارئة لحداثة أغراض عارضة.

والذين تابعوا التاريخ الأفريقي الحديث يعرفون أن منظمة الوحدة الأفريقية والتي قامت عام ١٩٦٤/٦٣ سبقها مؤتمرات الشعوب الأفريقية في القاهرة وأكرا (غانا) من ١٩٥٨/ ١٩٦١. ثم مجموعة اللبار البيضاء المعروفة بالمجموعة المتحررة أو التقدمية ١٩٦١ وقبلها مجموعة مروفيا المحافظة في نفس العام حتى نجحت مساعي قيادات مثل عبد الناصر وكنروما وميللاساي وغيرهم في الاتفاق على تنظيم مجلس تأسس في أديس أبابا في ٢٥ مايو ١٩٦٣ وعقد مؤتمراً الأول في القاهرة عام ١٩٦٤ باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

لرؤساء» ويطبق ذلك فعلا على نظم انقلابية في ساحل العاج وجزر القمر على سبيل المثال وحتى مثال أروشيا الذي كاد استقلالها أن يخرق مبدأ وحدة أراضي الدول المستقلة، صاحبه احترام للمواثيق الدولية بموافقة «أثيوبيا» من جهة ومسارة الرئيس أفورقي إلى إجراء استفتاء داخل أروشيا حول مبدأ الاستقلال حظي بإجماع شعب أروشيا على الاستقلال واعتمدت أثيوبيا نفسها هذه النتيجة.

هذه بعض الإنجازات السياسية، ولستنا في حاجة لذكر الدلالات الكبرى لمقاطعة إسرائيل لفترة طويلة ثم رفض مقاطعة ليبيا بسبب قضية لوكيربي كفضايا سياسية ساخنة تخص العرب أيضا.

ولقد أثر انشغال المنظمة بالقضايا السياسية على هذا النحو على أدائها في الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تنشئ مثلاً مجلسا اقتصاديا اجتماعيا على غط الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية. كما لم تنشئ جهازا نقابيا مثل اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.. إلى غير ذلك من أشكال النقص في منظمة إقليمية كبيرة وكفوءة مثل منظمة الوحدة الأفريقية.

من هنا لم تنشأ مبادرة المعيد القذافي عام ١٩٩٩ لدفع فكرة الوحدة الأفريقية في مسارها الجديد من فراغ، فالعالم الذي راحت تنتظمه مؤسسات العولمة تباعا وتفرض نفسها على التجمعات الإقليمية نفسها بالترويج أو الإيحاءات لإعادة ترتيب الأوضاع، كان يلزمه مراجعة الأوضاع القائمة في عدد من النقطات الإقليمية، وتطلب ذلك مراجعة «الارادات السياسية» لنفسها إيجابا وسلبا. وحيث

ومن خلال مراجعة السنوات السبع والثلاثين التي مضت على هذه المنظمة، لا بد أن نعترف أنه قد غلب عليها الطابع السياسي أو بالأحرى المطالب السياسية لشعوب القارة عتلة في التحرر من الاستعمار، وتأكيد معنى الاستقلال الفطري رغم الانزواء تحت التنظيم الحدودي. وفي هذا الإطار استقل أكثر من عشرين اقليما، حتى العقد الأخير يسقط النظام العنصري بجنوب أفريقيا وتحوله إلى دولة ديمقراطية قوية بقيادة زعيمها نلسون مانديلا بين عامي ١٩٩٤/٩١. وطوال هذه الفترة تكدت كثير من الصيغ بل والمبادئ السياسية. فالرؤساء يجتمعون كل عام في موعد محدد (وهذا ما طبقته الجامعة العربية لأول مرة بعد خمسة وخمسين عاما من تاريخها). وأنشأ هؤلاء الرؤساء لجنة تحرير المستعمرات مقر دائم في دار السلام (تنزانيا) قد حركات التحرر بالتدريب والسلاح عبر الحدود إلى قلب المستعمرات لتصل ليد كوادر التحرير رغم أنف القوانين الدولي، وحتى فرضت ذلك على الشرعية الدولية) نفسها في اجتماع للأمم المتحدة بجنيف ١٩٧٢ أقر حن مساعدة الشعوب المستعمرة لتصفيته الاستعمار بكل الوسائل» إشارة إلى الكفاح المسلح». وأقر هؤلاء الرؤساء أيضا مبدأ احترام حدود الدول كما أعلنت عند الاستقلال، بل وأقرت قبل تصفية المنظمة ومنذ سنوات مبدأ عدم الاعتراف بنظم الانقلابات العسكرية تأكيداً للتوجه الديمقراطي للحكومات التي تحضر «الجمعية العامة

حلمى شعراوى



ملي ريناري

الوحدة الأفريقية . ويقتضى هذا تسليم أكبر مما هو في الواقع بالحد من السيادة القطرية وتأكيد الالتزام بالهدف الخالص «للقانونية» على المستوى الأفريقي. والأمير يتعلق بمدى ديمقراطية الأوضاع داخل كثير من بلاد القارة واحترام القانون داخلها ووضع المواطنة والائتمانات «الوطنية» لا القبلية أو العرقية... الخ.

٥- يعطي الميثاق الجديد مساحة طيبة لحدوث المجتمع المدني ومنظمات الشباب والمرأة فيه بوجه خاص ، وفرصة التعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الإشارة للأحزاب والتعددية السياسية... الخ. وإلحق أن هذا الباب من إنجازات المشروع الجديد لم يشرع أي تنظيم أفريقي آخر في هذا المجال ، وتعامل فيه فقط منظمات الأمم المتحدة بأنفائها مثل اللجنة الاقتصادية بأفيس أبها ، حيث لا يختلف عليها في هذا الصدد عن الخطأ الدولي أو الوطني المألوف.

٦- مضي الاتحاد على تأكيد مبادئ هامة أقرتها منظمة الوحدة في السنوات الأخيرة كما ذكرنا ، ومن ذلك عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية ، لكنه تقدم خطوة أخرى بتأكيد إمكانية التدخل العسكري إلى جانب نظام إذا طلب ذلك لظروف داخلية خاصة . وهذا المبدأ قد يطرح مجالات جديدة للنزاع عند اتخاذ القرارات بهذا الشأن ، لأنه يفرض أوضاعا ديمقراطية حتمية على مستوى القارة لا تتوفر في الواقع ، ففي حالة الوضع الديمقراطي تنصير أن قبلا شعبيا حقيقيا هو مصدر الطلب بينما تعرف الكثير من كتيبة وصول الحكام والأحزاب الحاكمة في القارة إلى السلطة وفي أطر «شرعية».

٧- هناك مشكلات أخرى كثيرة بالطبع لا يتسع المجال لذكرها تتعلق بالموقف من المنظمات الإقليمية السابقة على قيام الاتحاد مثل «الايكواس» غرب أفريقيا وسادك -جنوب أفريقيا وكوميسا -شرق أفريقيا... ودول الساحل والصحراء من شمال شرق... الخ وهذه التنظيمات تحكما اعتبارات قارية وتاريخية قد يجعلها عقبة أمام التجميع الإقليمي البسيط الذي يشير إليه ميثاق الاتحاد

عن المقارنات والمستقبل

تجري من حول مشروع الاتحاد مقارنات لامعنى لها وخاصة المقارنة بالاتحاد الأروبي وألياته ، مرة للسخرية ، وأخرى للإحباط وفي تقديرية أنه لا مبرر لهذه المقارنة ، فالإتحاد الأروبي بحميه نظام وأساليب متقدم ، خلق الدولة الوطنية القوية أولا ثم خلق آليات التوحيد والعودة ، بينما التطور الاجتماعي والأرسمالي في أفريقيا معوق تماما بسبب الاتحاد الأروبي الأمريكي نفسه وعولتهم المفروضة

١- جعل الميثاق الجديد اجتماع الرؤساء جمعية عمومية لاعتماد «أعمال مؤسسة تنفيذية أكبر اختصاصا هي المجلس الوزاري» وكان الوضع السابق في المنظمة يجعل المجلس الوزاري مجرد «مهيدي» لاجتماع القمة . ومن هنا يبدو تسمية «المفروض العام» بدلا إيجابيا للمكترير التنفيذي السابق الذي كاد يتوقف دوره عند تنسيق الأعمال لا تنفيذها . لكن هذه الدعوة التنفيذية نفسها قد تجعل عدم الالتزام الكامل - وهذا أمر متوقع - أكثر إخلاا بنية الاتحاد.

٢- صار البرلمان مؤسسة تشريعية من مجلسين ، ويحري بحث التمثيل بنسبة السكان أو بالنسوى ، حيث سيكون الخيار الأول أكثر ديمقراطية وتقبلا ، وإن كان ذلك أقل الدول الصغيرة التي تستمتع حاليا بالتمثيل النسوي مع أكبر الدول في القارة. وهنا يحصل أن يركز إلى المجلس الأعلى (الشيوخ) لتعريضهم هذه المحاور.

٣- ينص «التنظيم الجديد على خطوات عملية للوحدة الاقتصادية تشمل مسائل خطيرة مثل «العملة» والبنك المركزي... الخ وكان ذلك منصوحا عليه في اتفاقية أبوجا للمسوق المشتركة . ولكن هذه الخطوة في الاتفاقية كانت تصل لأهدافها على مراحل حتى عام ٢٠٢٥ تقريبا وستحيل تنفيذها فيضع سنوات وفق قواعد الاتحاد الجديد . لذا يرى البعض الالتزام بغضوات أبوجا ، يرى آخرون محاولة الترفيق «بترتيبات» وسط» لا تستغرق كل هذه السنين لكنها لا تجعل الأمر أيضا خاصة وأن في ذهن البعض حجم الارتباطات الاقتصادية بالأسواق الخارجية وخاصة الاستعمارية السابقة.

٤- ثمة توافق بين مشروع محكمة العدل الأفريقية وبين آلية فض المنازعات الحالية التي قامت ولم تتحرك كثيرا في إطار منظمة

كانت الإرادة السياسية على المستوى الأفريقي قد حاصرت نفسها لفترة طويلة في القضايا السياسية للقارة. فقد بات ملحا أن تنظر هذه الإرادات في أحوال «التنظيم القائم» تنحمة نفسا جديدا هو الذي صدر عقب اجتماع حيوي بالجزائر للقمة عام ١٩٩٩ بقيادة بوتفليقة ويسمعه التاريخية ، ثم منح القتاني روحا دافقة في سيرت وطرابلس في نفس العام ليختار بين السميات والأشكال صيغة «الاتحاد الأفريقي» ولكن يعرف الشاطئ الليبي الواسع الذي سبق هذه المبادرة لعدة سنوات ، دخلت فيها ليبيا طرفا لا ينكر مهما كان حجمه في صراعات منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وليبيا وسيراليون ، وشهد مائديلا الباهر للعقيد بدوره التاريخي بل وشهد له أمام كلينتون أثناء زيارة الأخير لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٩.

يمكننا القول هنا أيضا أن هذا الزخم التاريخي لمشروع الاتحاد الأفريقي الذي عرضناه هو الذي حجب منافسات وتحفظات هنا وهناك على هذا التطور الذي بدأ مفاجنا من صراعنا خاصة وأن الدعابة الليبية من حول «استقطاب المبادرة» يمكن أن تنسبر بالطبع هذه القيادة أو تلك ، وقد لا يكون الأمر مجرد «الاحتراز الشخصي» وإنما هناك الاحتراز الأمريكي والفرنسي أيضا من تخيفهم «الدعابة كما تخيفهم القرائع نفسها . وهذا ما نأمل أن تهدأ اندفاعاته على كل الأصعدة في فترة تأسيس الاتحاد التي تشهده بالطبع آثار بقية التناضات أو لصراعات.

ما الجديد؟

ثمة مسألتان لا تجعل من «الاتحاد» تعبرا شكليا مفاجنا ونتيجة لمفوح غير محسوب كما كانت تروح أحباب البيانات والإعلانات الأولى عام ١٩٩٩ فالإتحاد الجديد يقو على بنية منظمة الوحدة الأفريقية بأفيس أبها ، وبواصل مهامهم ، ثم أنه في مرحلة التأسيس الاقتصادي الإندجسي الجديد يستفيد من اتفاقية «أبوجا» (تهجيريا) الواقعة منذ عام ١٩٩٥ لتأسيس قبة السوق لأفريقية المشتركة بأبعادها الاجتماعية والسياسية ، وتعتبر وثائقها مرجعا أساسيا لكثير من مواد «الاتحاد الجديد» ما في أي موضوع البرلمان والعملة والبنك والحكمة وحرية التنقل... الخ. نحن إذن أمام مصدر خر أساسي لتأكيد عدم مفاجنا الاتحاد...

أب من الناحية العملية فإن الاتحاد بالإدرة السياسية الجديدة قد أعطى الدفعة الحقيقية لإمكان تنفيذ هذه المؤسسات وبغيرها لمهامهم تنفيذ أكثر الزامية . وعكنا هنا عرض لإضافات الحقيقية للمشروع الجديد وم يقتصر به من تحفظات أو عقبات لا تعب عن مناعتها.



مبادرة العقيد القذافي للوحدة الإفريقية لم تنشأ من فراغ بل سبقها دور ليبي مهم شهد له الجميع وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا

الآسيوي على الأقل.

وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى عدة حقائق نرى من الواجب التنبيه إليها:

١- أن هناك مشروعا اقتصاديا طموحا تقدم به بخطة محددة الرئيس «صبيح» رئيس جنوب أفريقيا باسم البرنامج الأفريقي للاتصال الاقتصادي MAP مستظما لأن يشبه «مشروع مارشال» لأفريقيا. وهناك مشروع آخر من قبل الرئيس عبد الله وادي (السنغال) باسمه «أوصيحا» مشابه للأول ولنفس التوجه. وقد قررت قيادة الاتحاد الجديد دمجها، والسعي بهما لدى «الكتل والمؤسسات العالمية» للحصول على التمويل المناسب لدفع «خطة أوجا» الاقتصادية لمرحلة التنفيذ في جو رأسمالي عالمي وقاري، وفي ظروف أفضل للوجود في إطار العملة.

فإلى أي حد تتوفر النوايا الحسنة والعمل الجاد في المستقبل القريب للاستفادة من هذه الخطة المستقبلية بعد ضمان قيام «الشرعية الإفريقية» الخاصة للتنمية المستدامة إن جاز التعبير؟ وكيف لا تصبح مثل هذه الخطة فضاء جديدا للتنمية الاقتصادية ثم السياسية باحتواء «آليات العملة لضمونها والدول الأساسية فيها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر والسنغال ومصر. الشرفين على هذه الخطة؟»

وهل نتوقع أن تلتفت دول الخليج مثلا لمثل هذا البرنامج الاستثماري التنموي المنظم؟

٢- ما الذي يمكن أن يلتفت إليه العرب في هذه الظروف بإعادة طرح آليات التعاون العربي الأفريقي على أسس جديدة؟ وفي هذا الجو الأكثر شرعية والأكثر ديمقراطية على المستوى الأفريقي على الأقل؟ هل تؤدي الأسس الجديدة التي صيغت في اجتماع

وفي ظل آليات الرأسمالية العالمية المتوحشة يعاني الاتحاد الأوروبي نفسه الكثير من التعاضب مع الولايات المتحدة ونظرة لها الاقتصادية وأحوال أوروبا الاقتصادية في سنوات الاتحاد / المثال بأكثر مما تقدمت رغم الفارق بيننا وبينها لظروف تاريخية، وبتماشي أوروبا بسبب «عولتها» مشاكل بدت عرقية وطائفية وانتهت بانفراد الاستبداد الأمريكي بها في البلدان بما يشبه مشاكل أفريقيا العرقية، بل وفي أيرلندا بما يشبه غيرها من مناطق الصراع الديني .. إلخ. أما الاستبداد الأمريكي على ألمانيا وأوروبا الشرقية وغيرها فلا يحتاج لبيان كثير.

قد تكون المقارنة الأخرى مع الجامعة العربية، حيث تذكر سلبيات طموحات الوحدة وأيديولوجيتها، أو تذكر الخيبات رغم الزوج للوحدة، ولست في حاجة لأن أزيد بضرورة أنها ليست فقط خيبات الأيديولوجية وإنما العجز أمام الحقائق القومية التاريخية واللغوية والدينية التي كان من المفترض إن تدفع أكثر حركة التوحيد. ومع ذلك فإن وجود أكثر من نصف العرب على أرض القارة سكانا ودولا كفيلا أن يجعلنا ننظر نتائج المراجعة للسياسات، ودفع الإيجابيات، بما لا يدفعنا للباس، قد ما نتوقع تزايد المدركات الإيجابية مثل دعم آلية التنفيذ باجتماعات القمة على الجانبين أو تزايد دور المنظمات الشعبية والمدنية والحقوقية لتصبح أداة مراقبة ودفع للنظر الاجتماعي الديمقراطي مثلما دفعت من خارج التنظيم- حركة التحرر الوطني من قبل.

إن المشكلة الرئيسية الآن ليست مجرد النظر إلى التنظيم الشكلي للاتحاد الجديد أو الجامعة العربية، وإنما المشكلة في تجسيدات العملة الأميركية ضد مثل هذه التنظيمات لو لم تكن قوية ذاتيا بقدر كاف على النمط.

اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي بالجزائر قبل القمة الأفريقية إلى دفع هذه العلاقات العربية الأفريقية نحو مدركات أكثر تضامنا في مواجهة آليات العولمة؟ أم نرانا النفوذ الأوروبي والأمريكي تنجيب سياسات المتوسطة والشركة وقواعد منظمة التجارة العالمية الجارية تأكيدها من على الأرض العربية في الدوحة قريبا؟

لا أريد أن أضاعف احباطات القارئ يلاحظات أخرى تزيد من قلقه. فبالطريقة الليبية في معاملة هذا الموضوع قد تفجر تناقضات لا يتحملها المشروع، وكثرة الدعاية والاعلام والاعلان والشخصنة كثيرا ما عوقت مشروعات ليبية أكثر قاسكا من هذا الاتحاد الوليد، لكننا نقف أن التحرك الليبي الذي لم يصدر عن قراغ أفريقي سوف يدرك الحقائق بالضرورة، والحفاصة المتوقعة لن تكون بسبب مجرد تأثير قطر واحد مثل ليبيا ولكن بسبب ضعف أساسي في البنية الأفريقية نتيجة النفوذ الأجنبي الكثيف بالقارة. وتبدو بوادر ذلك في تقويل الحروب الصغيرة وتجارة السلاح والماس، والتفاف أمريكا على آلية التدخل وفض المنازعات لكسب مواقع أكثر للتدخل مثلما في مشروع تدريب الجيوش الأفريقية الذي يمضي حسده رغم كل هذا الصدا للتحركات الأمريكية، ولهجة القذافي الأخذة في التصاعد إزاء هذا «العدو الأمريكي».

ولن نتحدث أيضا عن عمليات الاحتواء الأيديولوجي بنشاط الفرنكفونية، والكنكوت، ومشروعات القيادات الجديدة في القارة التي لا تقضي في أي إتساق مع مشروع «الاتحاد الأفريقي» الجاري إقامته.

ومع ذلك فالذين اجتمعوا في الدار البيضاء، عام ١٩٩١ لم يكونوا محيطين ولم يسيأروا من الوصول بحركة الوحدة إلى عام ٢٠٠١.

فيتنام خضراء وحمراء أيضا!

استطاع الحزب الشيوعي الفيتنامي أن يصنع مسيرة الاقتصاد الوطني معتمداً في الأساس على التمويل المحلي، ولم يعتبر أن آليات السوق والمنافسة هي سمة رأسمالية، وإنما نتاج الحضارة الإنسانية فحقق بذلك تقدماً كبيراً يدل عليه عدم وجود بطالة تقريباً. ومع ذلك فما تزال تجربة الحزب الواحد وما يسمى بإشتراكية السوق قيد الاختبار.

رسالة هانوي

فريدة النقاش

ليس من رأي كمن .. سمع .. هذا قول مشهور صار مثلاً لكثرة ما تبين البشر أن التجربة للمرسدة هي شيء يختلف كلية عن الكلام النظري المجرد، ولم يفت العرب الذين فتحوا البلدان وأنشأوا إمبراطورية واسعة ازدهرت في ظلها الحضارة العربية الإسلامية حين انفتحت على ثقافات الشعوب الأخرى، «لم يفتهم أن يقولوا بعد أن عرف رجالهم بلدان العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في الأسفار سبع فوائد».

فما بالنا لو كان هذا السفر إلى فيتنام ذلك البلد الأسطوري في سفينة جيلي وفي مجيئته، البلد الذي انقصر بعد كفاح مجيد ضد الإمبراطورية الفرنسية القديمة في نفس العام الذي إنطلقت فيه ثورة التحرير الوطني الجزائرية سنة ١٩٥٤ ودخلت مصركة وديان بيان فوه في ذاكرتنا نحن الذين كنا قد بدأنا سنين المراهقة .. دخلت كملحمة من الملاحم الكبرى والإنجازات التاريخية العظمى. كما انتصر على الغزاة الصينيين واليابانيين.

وما أن خرجت فيتنام منتصرة من «ديان بيان فوه» وطردت الفرنسيين إلا وكان عليها بعد ذلك سنوات أن تواجه الاستعمار الجديد بكل عنفوانه، وذلك بعد أن كانت أمريكا قد سجلت صك ملكيتها للقنبلة الذرية التي ألقت اثنتين منها على مدينتين يابانيتين مسالنتين بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت فعلاً وأعلنت اليابان استسلامها، وجرى واحدة من أكبر المذابح الوحشية في تاريخ البشرية في مدينتي هيروشيما وناجازاكي اللتين ما تزالان تعانين من آثار الإشعاع النووي حتى الآن لا لشيء إلا لتحتضن أمريكا كافي رئيس عصاة أنها البلطجي الوحيد في هذا العالم ولتؤكد امتلاكها وحدها لهذا السلاح المدمر لتهدد به العالم.

وهكذا كان على دولة صغسيرة من الفلاحين أن تخرج من نصرها على فرنسا بعد تضحيات هائلة لكن ملهمة لكل الشعوب المستعمرة الأخرى إلى معركة جديدة مع الإمبريالية الأمريكية كانت بحق معركة عصراً لأنها شهدت في عام ١٩٧٥ انتصار فيتنام البلد الصغير بجماهيره الفقيرة من الفلاحين على هذه القوة الغاشمة.

ولن ينسى أبداً الذين شاهدوا مثلي على شاشات التلفزيون وفي الأفلام التسجيلية مشهد خروج الجنود الأمريكيين من سايجون حين التجأ آخر من بقي منهم على قيد الحياة، فلم يقتل أو يقع في الأسر إلى سطح السفارة الأمريكية، وقد ارتسم الهلع على وجوههم وهم ينتظرون الطائرات المروحية لتلتقطهم من فوق السطح وتقتنضم من الأسر في مدينة هوش



رئيس وزراء فيتنام يخطب الجمعية الوطنية

الأمريكيون يعقدون فيه مؤتمراتهم الصحفية حول آخر تطورات الحرب ، وجدت « أجانس » سيارات .. « سايجون فورد » ، بعد قليل .. « تسلة فيتنام » فوجدت نفس وجهها لوجه أمام المرحلة .. وكنت قبل ذلك بلحظات قليلة أقول لمرافقتي إنني في غاية السعادة لأن « هوشي منه » واحدة من المدن الكبيرة التي زرتها مؤخرًا ولم تهاجسني فيها إعلانات « ماكدونالدز » في كل مكان كما كان الحال مع موسكو التي زرتها قبل شهرين .

فيتنام بلد فقير ما يزال اقتصاده زراعيًا في الأساس إلا أن الحكومة نجحت في تحقيق اكتفاء ذاتي في الغذاء حتى تضمن أن يأكل شعب من ثمانية مليونًا ، متوسط الأجر يقل عن أربعين دولارًا في الشهر ، ويتقاضى معلم الابتدائي وأستاذ الجامعة الأجر نفسه أي أربعين دولارًا في الشهر ، والدولار يساوي ألف وأربعمائة دونج وهي العملة المحلية ، يكثر الباعة الجائلون في طرقات المدينة بينهم أطفال لا يتسولون .. فلم أر متسولًا واحدًا إنما هم يبيعون أشياء صغيرة للسباح الذين يتزايرون بانتظام ، لا فحشب لأن فيتنام بلاد جميلة ذات طبيعة ساحرة وميزة ، ولكن أيضًا لأن الحكومة وجهت استثمارات كبيرة للسباحة ويتدفق السياح من سنغافورة وماليزيا بشكل خاص حيث يرتفع مستوى المعيشة في هاتين الدولتين .

ورغم أن نمو الاقتصاد لم يحقق التسمية التي خططت لها الحكومة أي ٧,٥٪ هذا العام فقد ارتفع مثلاً معدل صيد الأسماك بنسبة ١٣٪ وارتفع الناتج الصناعي الإجمالي

في كل حملة اعتقال بعد أن اشتدت الحركة المطالبة بتحرير سينا ، ومعاينة المسؤولين عن هزيمة ١٩٦٧ .

أسوق هذه المقدمة الطويلة لأعرض لكم مشاهداتي بعد زيارة قصيرة لفيتنام ، جنبًا إلى جنب رؤية واحد من المناضلين العرب هو الطبيب الأردني الدكتور « نبيه أرشدات » المقيم في سوريا والذي ناضل طويلًا على أرضها عضوًا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري وطبيبًا لكل من احتاجه دون مقابل ، وشعلة من النشاط في أوساط الحركة الثقافية والسياسية ، « قدم مساعدة فعالة لشعبنا الفيتنامي خلال سنوات طويلة ، كما أكد الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي وهو يرجح به .

قليلة هي الكتب العربية التي سجلت للتجربة الفيتنامية بعد الحرب وتوحيد شطري البلاد سنة ١٩٧٥ لتقوم جمهورية فيتنام الاشتراكية .

كنت وأنا أنقول في شوارع « هوشي منه » استبرج ذلك الصانع الحاصل لنضال الفيتناميين ، وأحاول أن ألتص تأثيره على تلك الأجيال التي شبت بعد الاستقلال وتوحيد شطري فيتنام ، وعلى طريقة العيش وأنماط الاستهلاك ومستوى المعيشة وتطلعات الشباب وأحلامهم ..

ومثلما نقول نحن المصريين إن مصر هبة المصريين يقول الفيتناميون نحن صنعنا فيتنام ، التي لم تكن هدية من الطبيعة القاسية التي تغضب كثيرًا فتفكر في الغضبان والأعاصير المدمرة . وهم بواصلون الآن صنعها في ظل التغيرات العاصفة ، في الطريق من المطار إلى فندق « ريكس » في وسط « هوشي منه » والذي كان القادة العسكريون

منه « سايجون سابقا .. طلبت من مرافقنا زيارة مقر السفارة الأمريكية القديمة التي تحولت إلى قنصلية ..

كانت الإمبريالية الأمريكية قد ارتكبت من اللطائف في حق الشعب الفيتنامي ما لا يخطر على البال فسالت بقنايل النابالم والقنايل الفوسفورية المحرقة دوليًا وحرقت مزارع الأرز الذي هو الغذاء الرئيسي للشعب الفيتنامي وأيضًا المكان الذي كان يختبئ فيه الشوار ، وطورت أسلحة خاصة لمعرفة هذه المخابئ تستدل عليها برائحة البول ، ودمرت بيوت الفلاحين والمدن كبيرة وصغيرة ، وعذبت الأسرى تعذيبًا وحشيًا لتنتزع اعترافات حول خطط الشوار وتكتيكاتهم .. ولعبت كل من الصين والاتحاد السوفيتي في ذلك الحين أدوارًا كبيرة في قبول الشوار بالسلام وتدريبهم وكان تطويق الصين أحد الأهداف الكبرى لهذه الحرب الضارية التي شنتها الإمبريالية الأمريكية على الشعب الفيتنامي ..

ونشأت حركة تضامن عالمية هائلة مع الشعب الفيتنامي امتدت حتى إلى الشعب الأمريكي نفسه فنظف شباب الطلبة والعاملين مظاهرات حاشدة وقام المجندون الأمريكيون للذهاب إلى فيتنام بأحراق بطاقات تجنيدهم وقدمتهم السلطات إلى الحاكم ، كان من أشهر هؤلاء الملاكم العالمي « مصمد علي كلال » والرئيس السابق « بيل كلينتون » ..

ولما كانت الحرب الفيتنامية قد بلغت أوجها في ظل حرب الاستنزاف التي شنها الجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ على طول حدود سينا ، بلقد كانت انتصارات فيتنام هي انتصاراتنا وأفردت الصحف وأجهزة الإعلام الصرية مساحات واسعة لتغطية نضال الشعب الفيتنامي وإبراز البطولات الهائلة للظليين والمقاتلين نساء ورجالًا والطريقة التي نظم بها الشعب الذي امتلك إرادته حياته البهيمية أن أجل صمود طويل في المدن والأرياف ، بينما كانت هناك مزحة شائعة في مصر في ذلك الحين إذ يصف المقاتلون في جبهة حرب الاستنزاف سكان القاهرة بشعب القاهرة الشقيقة ، بسبب الانفصال الذي كان قائما بين الجبهة وحياة الناس البعيدين عنها وهذه قصة طويلة أخرى :

وحيث مات « هوشي منه » القائد الشوري التاريخي لنضال الشعب الفيتنامي سنة ١٩٦٩ كتب الشاعر أحمد فؤاد نجم قصيدة شهيرة باسم « هوشي منه » غناها فنان الشعب الراحل الشيخ « إمام عيسى » وتلقطت جميعات الطلاب والعامل والمثقفين وكانت دائما بين المضبوطات ، التي يستولى عليها البوليس

يصل ١٤٪، وحقق قطاع الخدمات زيادة قدرها ٧٥٪ وقطاع السياحة ١٠٠٪، وزادت صادرات البلاد بنسبة ١٩٠٪. فتنشأت صادرات الخضراوات والفاكهة مرتين ونصف وزادت صادرات البترول بنسبة ٢٦٨٪. ومع ذلك بقيت واردات فينيتام أعلى من صادراتها بنسبة ٥٪ عن نفس الفترة.

وتأسس ٦٦٠٠ مشروع استثماري مشعر وأبنا ذهبا في أطراف المدينة الخضراء الشاسعة كان مرافقونا يشيرون لنا إلى المناطق الصناعية التي يقوم فيها استثمار مشترك وتنشأ حولها جامعات جديدة.

وفي مناطق الاستثمار المشترك والأجنبي يشتد الصراع بين العمال الوطنيين والمستثمرين، ونحن وصلنا إلى فينيتام كان هناك ألف ومائتان من العمال المضربين في مصنع يملكه مستثمر تايلاندي حين قرر صاحب المصنع زيادة ساعات العمل أربع ساعات إضافية في اليوم دون زيادة في الأجر، فضلا عن أنه لم يكن قد وقع عقودا مع العمال أو اشترك مصنعه في نظام التأمينات الصحية والحكومية، ومتوسط أجر العامل في هذا المصنع يقل عن ثلاثين دولارا..

ولكن أهم ما في هذا الصراع هو التدخل الخارجي للامتحاد العام للعمال دفاعا عن حقوق العمالين وهو التدخل الذي أسفر عن دلع الرواتب والأجور الإضافية واشترك المصنع في نظم التأمينات، وأكد خيرا، صندوق النقد الدولي الذين كانوا يحسرون مفاوضات مع الحكومة الفيتنامية أثناء زيارتنا أن قوة الدفع الرئيسية لنمو الاقتصاد الفيتنامي تكمن في قدرة الحكومة على تعبئة وتجديد الاستثمار المحلي أولا، أما الشباط في الاقتصاد فيتانه مرتبط بضعف الاقتصاد العالمي ككل في هذه الفترة.

وتخطط الحكومة الفيتنامية لتطوير المشروعات المملوكة للدولة أي القطاع العام وتجديدها مع الانشاء على ملكيتها، وهي تدرك أنه من أجل تعظيم النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر لابد من اتخاذ اجراءات تؤدي إلى مزيد من الاستهلاك المحلي للمنتجات الصناعية والزراعية، تمتلك مراققتي مشروعا خاصا لخدمات الكمبيوتر والانترنت ومثل هذه المشروعات تكثر كالفلور بعد أن أطلقت الحكومة منذ بداية التسعينيات حرية العمل للقطاع الخاص. وأتانا زيارتي التي استمرت أسبوعا كان آلاف الزائرين يتوافدون في أيام التسوق لبرامج الكمبيوتر التي قدمت مائة وسبعين

منتجا جديدا صممتها سبع وخمسون شركة فيتنامية لتكنولوجيا المعلومات. ونحن أبلنا هل أنت عضوا في الحزب الشيوعي سارعت إلى الرد.

لا ليس لدى وقت. وهو امر انني سمعته بعد ذلك من آخرين حتى انني أخذت أنسا ل كما تسالت بطلنة رواية صنع الله إبراهيم وردة أن يكون العالم في حاجة بعد الآن للمناضلين الذين سيستبدلهم بالخبراء، يتطور عالم الأعمال الخاص بسرعة في فينيتام لكنه التطور الذي يحدث حتى الآن في ظل وجود ما يستمر قوي هذا القطاع العام الذي تجري عمليات دائمة لتحديثه وأمداه بالتكنولوجيا المتطورة.

لقد واصلت فينيتام التمسك بخيارها الاشتراكي ودافعت عنه وجذدت في أساليب عملها دون أن تتخلي عن الهدف الأساسي وهو بناء الاشتراكية، ذلك الهدف الذي أخذ يستمد لكته لا يغيب أبدا، لأن ما يحدث هو تأمين المرحلة الجنينية الأولى للبناء الاشتراكي.

خضراء أيضا

زار «أرشيدات» فينيتام في العيد الوطني الحسين، وهي ذكرى ذلك اليوم الذي أعلن فيه قائد الشعب الفيتنامي الرئيس هوشي منه قيام جمهورية فينيتام الديمقراطية بعد انتصار ثورة آب «أغسطس» على المحتلين الفرنسيين واليابان سنة ١٩٤٦ والتي كانت أول ثورة وطنية ديمقراطية منتمرة في آسيا في هذا القرن، وفي بلد لم يعرف تاريخه أنه استمر بلدا آخر.

وبعد قيام الجمهورية الوليدة بواحد وعشرين يوما فقط استأنف المستعمرون الفرنسيون عدوانهم عليها بهدف خنقها إلى أن تلقوا هزيمة نكراء في ديان بيان فو عام ١٩٥٤، وهو العام الذي بدأت فيه أمريكا عدوانها على فينيتام الذي استمر على مدى

واحد وعشرين عاما ليسقط سايجون في أيدي الثوار عام ١٩٧٥ في مشهد تاريخي بعد أن ألقيت على البلاد قنابل تفوق كل ما استخدم في الحرب العالمية الثانية. وأود أن أتوقف معكم أمام واحد من زوار فينيتام حكى عنه أرشيدات في هذه المناسبة هرو رويوت مولر، الضابط السابق في الجيش الأمريكي والذي ساهم مساهمة فعالة في الضغط على الحكومة الأمريكية لرفع الحصار عن فينيتام وتحسين العلاقات معها. فقد كان كسب الأصدقاء من الشعب الأمريكي كله هدفا من أهداف الثورة الفيتنامية، بوسيلة من وسائلها لمخاطبة الشعب الأمريكي الذي لم تطابق أبدا بينه وبين الدولة.

وهناك بيت شعمر ذاع في ذلك الحين لشاعر العاصمة المصرية «عبد الرحمن الأبنودي» الذي قال واصفا الثوار الفيتناميين في قصيدة له تدعى «هوى العصر».

صادقوا أمريكا شعبا حين حاربوا الدولة

فكيف استطاعت فينيتام التي رأيتها ورأها «أرشيدات» أن تنجز بنفسها من الانهيارات والتحولت الدرامية التي عرفتها بلدان أوروبا الشرقية فانقلبت هذه البلدان في شهور قليلة من حالة خلة وبدلا من الخيار الاشتراكي أصبح هناك خيار السوق والليبرالية الجديدة أي الرأسمالية الطليقة، يتوقف أرشيدات طويلا أمام دور الحزب الشيوعي الفيتنامي الذي قرر في مؤتمره السادس عام ١٩٨٦ أن يواجه الحقائق كما هي بعد أن وقعت البلاد في أزمة كبيرة تعددت مظاهرها. في بلد فقير لبيته من الفلاحين.

فإذا كان الشعب الفيتنامي عامة يتصف باليساطة والدعامة والتواضع فإنه والحرب الذي يقود حجاته السياسية والاقتصادية يستلهمان نموذج قائد فد هرو هوشي منه، ويتعلمان من سيرته التي تعلمت منها أيضا شوب أفرى.

يقول أرشيدات «زوت ضريح الرئيس هوشي منه»، وكذلك منزله المتواضع، فعندما حررت هانوي اختارت قيادة السلطة الثورية قصر الحاكم الفرنسي ليكون مقرا لرئاسة الدولة في هانوي واقترحت على الرئيس هوشي منه أن يكون مقفرو في جناح في هذا البناء. ولكنه وهو الذي ظل عازبا، لم يقبل بهذا الاقتراح، وقال أنه لا يحتاج إلى هذا الجناح الكبير وفضل عليه منزل الحارس الخشبي. وقد زرتة وهو مؤلف من ثلاث غرف صغيرة ويقربها بحجرة ماء جميلة. وقد بقي في هذا البيت الصغير حتى آخر يوم في حياته.

اشتراكية السوق

تنهض أولا على

تعبئة الموارد

المحلية



الرعاية الصحية للفقراء

الكان الساحر المزدهر دائما بهم. وأخذت حدة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية تخف بالتدريج وزاد الاستثمار من ١٥٪ من الناتج الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٢٥٪ عام ١٩٩٤، وزادت نسبة الصناعة من ٢٧٪ إلى ٣١٪ بينما تحسنت توصية الخدمات المقدمة للشعب.

أما القطاع التعاوني الذي اهتز بشدة عندما دخل آلية السوق فقد حقق بعد ذلك نجاحا ملموسا وخاصة المزارع التعاونية، وظهرت أشكال جديدة من الاقتصاد التعاوني في المناطق الزراعية.

وأخذ الاقتصاد يولس ما بين ١٩٢ إلى ١٩٣ مليون فرصة عمل سنويا، وهو ما يوازي الزيادة في عدد طالبي العمل أي أن فيتنام لا تعاني من البطالة التي اجتاحت العالم كله لأن السياسات الاقتصادية كانت تضع الجانب الاجتماعي ضمن أهم أهدافها.

فذلك «أن فيتنام ليست حمرا فقط بل هي خضراء أيضا» كما يقول عنوان الكتاب الذي لم يخصص أي نقد لا للبروقراطية في الحزب والدولة أو للقيود على حريات التعبير والتنظيم والحريات العامة بسبب سيطرة الحزب الواحد الذي أقيمت تجهيزته في كل البلدان أن لها مثالب عديدة وأحيانا قاتلة .. ومن ضمنها ما شاهدناه من عزوف قطاع لا يستهان به من الشباب عن السياسة، بوما أثنى بشكل شخصي من معلومات مشروعة عن الصراع العربي - الإسرائيلي الذي رأى فيه البعض صراعا دينيا .. ذلك أن زمن التضامن الأممي والكفاح المشترك مع الشعوب التي ما تزال تعيش مرحلة التحرر الوطني مثل الشعب الفلسطيني قد ولى وريا كنا نحن العرب مسؤولين ضمينا عن هذه الصورة بسبب هزال - إعلامنا الموجه للغراب.

الناس حتى تتخلف من أعباء الدين أو الارتباط بالمسولين الخارجيين، وحتى الدول التي تصنعت حديثا والتي تتمتع بدعم مالي خارقا كان عليها أن تحرق ما بين ٧٠-٨٠٪ من قدراتها ومخزونها الداخلية في المرحلة الأولى للتصنيع.

سوق اشتراكي

ودلت التجربة الفيتنامية التي شرعت في تنفيذ هذا البرنامج أن آلية السوق التي تفوقت على آلية التخطيط المركزي ليست - أي آلية السوق - سمة خاصة بال رأسمالية بل هي الناتج المشترك لتطور الحضارة الإنسانية - تعتمد طبيعتها الاجتماعية، على العوامل الاقتصادية السياسية للنظام الاجتماعي، وهو ما أسماه الصينيون بعد ذلك باقتصادية السوق - إن استخدام القنولات والقوانين الموضوعية للاقتصاد السلمي، مثل قانون القيمة والمنافسة والعرض والطلب والمكافأة والعقاب تهدف تماما إلى تحفيز المبادرة والديناميكية الاجتماعية وتحصر على الإبداع وتفتح المراهب وتخلق قوة محررة لتطور كبير للقوى المنتجة على أساس انجازات العلم والتكنولوجيا الحديثة ومن أجل القيام ببناء راسخ للقاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية - وانطلاقا من هذه النظرة أخذ الاقتصاد الفردي والاقتصاد ذو النطاق الصغير والذي يعمل عسروا على شكل اقتصاد منزلي بتطوير بسرعة ولعب دورا كبيرا وفي نفس الوقت يجرى تشجيع ممارسي أنشطة الاقتصاد الفردي على الدخول في تعاونيات بشكل حر والخروج منها إذا شاءوا.

وأثناء زيارتي دعانا مسؤولون إلى مطعم على النهر في دلتا الكونغين فلكه أسرة تعاقبت مع شركة السياحة الوطنية «ساجون تورز» التي تأتي بالسباح إلى

ومثلما كان هوشى منه يرى الحقائق كما هي فعل حزبه الذي قدم برنامجا متكاملًا للنهوض بالاقتصاد ويمتدّى معيشة الشعب بعد أن قرر أن فيتنام ما تزال تعيش في المرحلة الأولية جملا للاشتراكية ولا بد من إنعاش كل أشكال الانتاج سواء عن طريق القطاع العام أو التعاوني أو الخاص والفردي بشرط أن يحتفظ القطاع العام بقدرة على القيادة بعد تصحيح إدارته وتنظيمه على أساس اقتصادي . وركز البرنامج على ثلاثة أهداف توفير المواد الغذائية إذ كانت فيتنام تستورد الأرز الذي هو الغذاء الرئيسي للشعب، وهي الآن تصدره ويضائع الاستهلاك والتصدير، ثم تعزيز علاقات الانتاج الاشتراكية وأخيرا الاستخدام السائب للعلاقات بين المضاعف والثقل ويطر الانتاج بالتسويق في كل المجالات الاقتصادية.

وقد أدت هذه الخطة إلى خلق مصادر للتراكم والضمان الخلاصة بين التراكم والاستهلاك حتى يتمتع الاقتصاد ككل مع التركيز على الزراعة.

وفي مجال السياسة شدد الحزب على الديمقراطية في داخله وفي المجتمع على أن يكون أولئك الذين يصدرون القرارات مسئولين على تنفيذها، ولهذا يجب أن تكون تلك القرارات قابلة للتنفيذ في الواقع، وكذلك رفع القدرة الكتابية والإدارية للحزب.

وأدخلت الدولة والحزب تغييرا قويا في بنيتها الاقتصادية فأجلت بناء العديد من المشروعات التي كانت ستقام برأس مال خارجي وداخلي، وخاصة المشاريع التي تتطلب أموالا طائلة وزمنا طويلا لإنجازها وهكذا فإن المبالغ التي توفرت جرى توظيفها في المشاريع المفتوحة والتي تخدم مباشرة البرنامج الاقتصادي الثلاثي أي توفير المواد الغذائية وبضائع الاستهلاك وتشجيع التصدير وحديث تقديم زراعي كبير وقفزات في إنتاج المواد الغذائية.

واتخذت الحكومة إجراءات وتدابير لإيقاف التضخم مستخدمة سياسة السعر الواحد التجاري وربط الأسعار الداخلية بأسعار السوق الخارجية، وهو ما جعل التاجر للقضاء على السوق السوداء بمكة فأخذت الزيادة الشهرية للأسعار بالتناقص في السوق وأصبح ممكنا أن تضع الدولة الفيتنامية برنامجا للتنمية والاستقرار الاجتماعي حتى عام ٢٠٠٠ وهو البرنامج الذي وضعه المؤتمر السابع للحزب عام ١٩٩١ . وقد تأسس البرنامج على فكرة مبدئية أساسية تقول إن التنمية الباعية هو صاحب الدور الحاسم رغم أهمية التمويل الخارجي، وهو مبدأ يدعو له الاقتصاديون الونثيون في كل بلدان العالم

تزوير اللغة

د. سمير جتا صادق



آل جور

مصلحة الوطن أو مع القيم الإنسانية فلتذهب كل منهما إلى الجحيم . وتتضح خطورة هذا النظام في سياسات الدولة نحو الدواء ، فالبحث العلمي في هذا المجال يتجه أساسا نحو الربح . فما يصرف على الأبحاث في مجال مستحضرات التجميل وأدوية الرشاقة وعلاج العنة الجنسية ينفق بمراحل ما يصرف على أدوية الصلاريا والتيفويد والسرطان وماتعرضه الشركات كأسمار لأدويةها لاعلاقة له بتكاليف الإنتاج .

وكما نستخدم في مصر كلمة " مستثمر " بدلا من كلمة " رأسمالي " التي لا يربح لها ، فانهم في أمريكا يستعملون كلمة - En-trepreneur التي تتصنع بهالة رومانسية جميلة ويختفي وراءها رأسمالي بهدف كإعادة إلى الربح حتى وإن تم على جثث البشر أجمعين .

ويختص من وسائل الإعلام الأمريكي المختلفة كلمة Class (طبقة) . فقد قام الدكتور فنسنت نافارو - Vincente Na-varro من مستشفى جونز هوكينز بدراسة عن الفروق في الأمراض المختلفة بين " الطبقات " المختلفة . ورفضت جميع المجلات العلمية الأمريكية نشرها إلى أن أرسلها إلى مجلة لانسييت البريطانية الهامة فنشرتها في الحال .

نحن ننهي هذه المقالات بما سبق لنا أن بدأنا به وهو التأكيد على أنه: أولا - لاعداء لنا بالشعب الأمريكي ، فهو ضحية مثلنا لطبقة الأثرياء من حكامه ولعناوتهم الفاسدين . ثانيا : إنه لا مفر لنا من قبول العولمة ، ولكن علينا أن نعدل في شروطها حتى لا تصيب مجعنة لنا .

ثالثا - إنه علينا في هذا المجال التعاون مع كافة الشرفاء في أنحاء العالم لمحاربة هذه الطبقة المتوحشة التي تحاول أن تسيطر علينا .

عصابات أفاقية صينية في ممارسة عمليات دجل وخراقات ونصب في ميادين يكين في محاولة لهدم نظام الدولة التي حققت معجزات لحقوق الشعب الصيني في المعيشة الحرة الكريمة السعيدة بعد أن امتصت الرأسمالية الغربية دما « بحروب الأفيون » أو حق مجموعات من شعب التبت في عبادة نعم عبادة - في القرن الواحد والعشرين (الإله الدلاي لاما الذي حرض بسلطته كاله بائي الشعب على الانقلاب ضد طريق التقدّم والحضارة . وتتجاهل أجهزة الإعلام في نفس الوقت حق الإنسان الأفريقي الذي كبله ريجان والبنك الدولي ومؤسسة النقد بالدينون في المعيشة كآدمي . أو حق الزيمبابوي الذي نهب البشير أرضه في استمرادها . أو حق الفلسطيني في المعيشة على مايقى له من أرض أجداده .

ولعل أكبر عملية تزوير في هذا المجال هو الحديث عن " الديمقراطية " فالديمقراطية بمعناها الذي نغهمه في مساهمة كل فرد في المجتمع برأيه الذي يؤثر في اتخاذ القرار العام . ولكن أين هذا مما يحدث في أمريكا أو الديمقراطية المزعومة ؟

إن أمريكا دولة شركات Corpora-tions ويدير كل شركة من هذه الشركات شخص واحد يدعى المدير التنفيذي الرئيسى Chief Executive (C . E . O) Officer ولهذا المدير السلطة المطلقة في اتخاذ قرارات الرقود والتعيين والتعديل والتفجير أو القتل والتجمد ولأراد لقراره إطلاقا . وهو يعطى عادة مرتبا يصل إلى الملايين سنويا ويعينه أو يقبله مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية

وتصدر جميع القرارات في إتجاه واحد - من أعلى إلى أسفل . وتتخذ القرارات - كما هو منطقي - بهدف واحد هو المساهمة في ازدياد الربح . فإذا تناقضت زيادة الربح مع

بعد جويلز وزير إعلام هتلر بأكاذهيه مجرد قزم صغير وطفل يحبو في مدرسة أكاذيب أجهزة الإعلام الأمريكية - فأين هو بحكاياته الساذجة من دراسات " الإعلام " و" الميديا " والإعلان " في الجامعات والمعاهد الأمريكية ؟ لقد أصبح تشويه وعى الشعوب علما تصرف عليه الملايين وتعطى المنح الدراسية وتقوم عليه أبحاث في الجامعات الأمريكية في أمريكا .. وفي مصر!!!

ويدرس هذا العلم بتكنيكاته التي تذكرنا بكابوس جورج أورويل في روايته '١٩٨٤' - التي كتبها عن الدولة الشيوعية والتي تحققت في الدول الرأسمالية . ولعل أخطر هذه التكنيكات هي استعمال الوسائل السريعة التي لا يحسها الوعي والتي تتروى في اللاوعي Subliminal . وقد استعمل الحزب الجمهوري هذه الطريقة في حملتهم ضد آل جور في انتخابات الرئاسة الأخيرة وذلك بحرض سريع لكلمة Rats (فشار) مع كل ذكر للديمقراطيين وتستعمل حملة الإعلام في تشويه الوعي لغة خاصة :

- حد مثلا كلمة الغفصاع في لغة الأمريكيين والإسرائيليين . فقد كان غمزو فيضام " دافعا " ، وكان الجيش المجرم الذي تحرره إسرائيل لقتل الأطفال والنساء جيش " الدفاع "

- وحد أيضا كلمة " السلام " إن السلام الحقيقي المطلقي في الشرق الأوسط واضح لمعلم وقررتة الأمم المتحدة في كافة قراراتها ولكن لسلام " Peace Process " في لغة أمريكا يعنى شيئا آخر معقدا ينهمه فقط الشعب الأمريكي المخدوع بأعلامه .

- حد مثلا آخر حقوق الإنسان . إن حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة تختزل في أجهزة الإعلام الأمريكية إلى حق

أفكار «بليخانوف» الأخيرة



لينين

أيضا إدانتى لأن لينين يستخدم أفكارى بشكل ذكى من أجل تأكيد صحة استنتاجاته الخاطئة وتصرقاته السيئة.

من أجل أن أبداً بطرح أفكارى الأخيرة ، أرى إنه من الضروري أن أسبقها بملاحظتين: الأولى لقد استخدمت فى مؤلفاتى ، وكقاعدة ، كلمة «نحن» لأننى كنت أكتب دوماً باسم رفاقى . ولكن فى هذه الوثيقة يجب أن يكتب كل شئ بضمير المتكلم الفرد «أنا» ، إذ أن مسئولية أفكارى التمردية يجب أن تقع على عاتقى وحدى أمام التاريخ ، وليس على عاتق أى أحد آخر.

ثانياً: لقد رفضت النضال إلى جوار البلاشفة -أسباب الرفض ستأتى لاحقاً- وبالتالي لا يجب نشر وصيتى طوال وجودهم فى السلطة.

١- عدة كلمات عن نفسى

شهادات القرن الوصية السياسية:

أنا جيمورجى فالنتينوفش بليخانوف ، الذى أعطى الحركة الثورية فى روسيا وأوروبا كل حيانه الواعية ، والذى يعتبر ليس فقط شاهداً ومشاركاً ، بل وبراى الكثيرين ، مذنباً مباشراً فى أضخم الأحداث مأساوية فى الوطن ، لا أستطيع أن أرحل من الحياة من دون أن أعلن عن علاقتى بهذه الأحداث . فبعد أن قام البلاشفة بحل المجلس التأسيسى ، صوتت نحوى العديد من الاتهامات المبررة من جميع الجهات . وعلى الرغم من إننى أرى أنه لا داعى للتسريع ، ففى كل الأحوال يتبغى الإشارة إلى أن ذنبى ليس هكذا كبير كما يعتقد فيه تشيرونوف وأنصاره (١) . وكما لا يجب إدانة بروجيوس لأن الناس يستخدم النار ، لا يجب

فى نهاية عام ١٩٩٩ قام أستاذ الفيزياء النظرية والرياضة نيكولاى إيفانوفيتش نيجيجوروف الذى يعمل «بجامعة يفسرانا» بالكشف عن واحدة من أهم وأخطر الوثائق الخاصة بالنشوء البلشفية فى روسيا . وتكمن أهمية الوثيقة وخطورتها ليست فقط فى الأفكار المطروحة ، وإنما أيضاً فى الشخصية التى طرحت هذه الأفكار فى بداية عام ١٩١٨ م. أى فى بداية الثورة وبداية التشكيل الجديد الذى سار عليه العالم طوال ما يقرب من قرن كسامل على المسجونين الاجتماعى والجبريلوليتيكى.

الوثيقة هى الوصية السياسية لأحد أهم الشخصيات البارزة فى الحركة الاشتراكية العالمية ، وفى الحركة الفكرية الاشتراكية فى روسيا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . ولعل جيمورجى فالنتينوفيتش بليخانوف -صاحب الوصية- هو أحد الآباء الروحيين للأفكار الاشتراكية فى روسيا . هذا طبعاً إن لم يكن على رأسهم ، الأمر الذى يعطى هذه الوصية صفة الوثيقة التاريخية الخطيرة ، خاصة وأنها قد تضمنت العديد من الأفكار الهامة والمركزة بخصوص ما حدث طوال هذا القرن ، وما يحدث الآن ، وما سوف يحدث لسنوات طويلة قادمة.

وإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتى يمثل واحداً من أهم أحداث القرن العشرين بالضغط مثل قيامه . وإذا كان قيامه ببداية الثورة البلشفية عام ١٩١٧ م قد غير وجه الخريطة السياسية والجبريلوليتيكية للعالم ، فهو فى المقام الأول قد غير الخريطة الاجتماعية للعالم طوال القرن . ويجدر انهاره وسقوطه تغيرت الخريطة الاجتماعية والجبريلوليتيكية مرة أخرى وشكل حاد قاما مثلما حدث فى بداية القرن ، فهذه الوثيقة الهامة فى إطار ما يطرح اليوم من أفكار حول انهيار التجربة السوفيتية والعولمة وتلاشى الأيديولوجيا وصراع الحضارات تمثل وجهة نظر هامة للغاية.

العرب أن مكتشف الوثيقة لم يلق حتى الآن بتسليم الجزء الأخير منها إلى الحكومة الروسية (وذلك بناء على عبارة بليخانوف الأخيرة أو وصيته): «فى النهاية أقدم بعض الأسطر التى يجب ألا تنشر ، وإنما ننقل إلى السلطة الديمقراطية القادمة فى روسيا» نظراً لأنه يرى أن شرط بليخانوف لا ينطبق عليها.

أشرف الصباغ



فريدريك إنجلز

الحظ سرعان ما أدركت أنها غير موجودة ولا يمكن أن تكون موجودة. ولكن الحقيقة هي أن تخدم في اللحظة الراهنة العمل الثوري وهي كل ما يتفق ومصصلحة الشعب. وتوصلت بشكل نهائي إلى الموقف الماركسي في منتصف عام ١٨٨٢ فقط ، وذلك عندما اكتسبت فكرة عملي الماركسي الأول والأصيل « الاشتراكية والنضال السياسي » ملامحها الحقيقية . على هذا النحو كانت مدة خبرتي كثوري - ماركسي قد تجاوزت العقد الرابع من زمن . وأنا مسدين بتكويني الماركسي ، قبل كل شيء إلى ، أعمال ماركس وإنجلز . بيد أن الذي لعب دورا هاما في هذه العملية أيضا هو جول جيد الذي تعرفت عليه عام ١٨٨٠م ، والذي ربطني به في المستقبل وجهات النظر وعلاقات الصداقة (٥) .

إذا قام ، فيما بعد ، أي كاتب سيرة غير عريق التأمّل بتحليل الفترة الماركسية لنشاطاتي ، سوف يقسمها إلى ثلاث مراحل : المرحلة الأولى (١٨٨٠م - ١٨٨٢م) -مليخاتوف الماركسي « الذي يشك » ، وذلك عندما حاول فهم بآية درجة يمكن تطبيق

ليف تيخومиров (٤) - الثوري « الذي تراجع ، والياكوني بوجهات نظر بيوتر تكاتشوف » ، والكارثة أيضا . ولكن المخرج من التارودنيشيفسكي لم يتوافق لي هكذا بسهولة . فقد ظلت طوال ثلاث سنوات في تفكير مجهد ، وتوتر عصبى ، وفي إيجاد حلول وسط ، وفي نقاشات ساخنة مع الأصدقاء ، في منظمة «إعادة التقييم الأسره» ومع المهاجرين من منظمة «الارادة الشخصية» ، وفي محادثات ومكاتبات مع لافروف . وكان لافروف ، الصديق القريب جدا من تشيرنشييفسكي في الماضي ، في تلك الفترة معروفا جدا وله مكانته الهامة التي دعمتها جهوده الثورية النشطة وأعماله الشهيرة ومشاركته الفعالة في كروموة باريس والألمانية الأولى ، والصديق القريب لكارل ماركس وفريدريك إنجلز . كل ذلك إلى جانب بعض الاختلافات الطفيفة في العلاقات الشخصية اضطرني إلى الإنصات إلى آرائه وتأجيل صياغة آرائي الماركسية في البداية حاولت العزور على الحقيقة النهائية كما فعل كل من بلينسكي وتشيرنشييفسكي في زمنهما . ولكن لحسن

إن طريق الإنسان ونشاطاته وتصرفاته تتحدد عن طريق الأهداف الموضوعة ، وتتلون بالصفات الأصلية والمكتسبة . أما عن صفاتي المكتسبة ، فلا معنى للتوقف عندها - هي واضحة من مؤلفاتي . أما عن طابعي ، فينبغي قبول عدة كلمات ، طابعي صعب ومتناقض ، وهو الأمر الذي عانى منه في كثير من الأحيان أقرائي وأصدقائي . ورثت عن أمي الإحساس العالي بالعدل ، والشجاعة ، وحب الطبيعة ، والتواضع ، والمجمل . وفي الحقيقة ، فسرعان ما تخلت من الصفة الأخيرة حينما كنت طالبا في السنوات الأولى بكلية قسورونيج الحربية -شكراً لنيكولايف (٧) . وعن الأب - الصلابة وقوة الإرادة ، والقدرة على العمل ، والشعور بالكرامة ، والواجب والمسؤولية ، والحزم والتصميم . وسبب صعوبة طابعي بمجديا كثيرا ما كنت أبدي حدة في مناقشاتي . ورغم اعترافي بذلك ، أود على أية حال تكرار أنني كنت أحترم الخصم دائما ، ولم أكن أخرج عن أطر اللياقة الأدبية . ولم أكن أنصهر ، مثل لينين ، إلى مستوى الفاظ وشتم الفلاحت الإيطالية ، ولم أكن أهجر الشخص ، وإنما وجهة نظره . وبالتالي ، فأنا واثق من أن الذين أغضبهم وسوف يغفرون لي .

لقد منحت أكثر من أربعين عاما من عمري في خدمة العمل الثوري ، يادنا الطريق من نارودنيلا مفتونا بأنكار باكونين « إلى ماركسي دياكيتسكي صلب . وفي حينه شاع رأي بأنني ابتعدت عن التارودنيكيين لسبب واحد فقط ألا وهو أن العنف كإداة للنضال السياسي لم يكن مقبولا بالنسبة لي . ولكن الأمر ليس كذلك . لقد كنت أجهز إمكانية ممارسة العنف - كإجراء استثنائي - إذا كان يخدم المصالح الاجتماعية . ولحسن الحظ أنه لم يقتل أحد من ضرونا بمشاركتي أو موافقتي . بيد أن ذلك كان ممكن الحدوث - ثلاثة أعوام لم أقار الممدس والقبضة الجديدة (٣) . إنني « خنت » التارودنيكيين لسبب آخر أيضا : فأيدرو لوجهة التارودنيشيفسكي ، اللينة على روح العصيان والشمره الباكوني ، سرعان ما خيبت آملي . وكان السير - على مبادئ نيتشاييف - الصيغة المشوهة للماركسية - أمرا كريها بالنسبة لي . ولم تكن ترضيني أيضا مسبادئ بلاتسكي « التي كان يميل التارودنيكيين إليها تدريجيا . كل ذلك إلى جانب بعض الظروف اضطرني إلى الهجرة في بداية عام ١٨٨٠ م . وليست هناك ضرورة لإثبات أنني ابتعدت عن التارودنيكيين . ولكنني لم أخفهم كما فعل خصمي اللدود

تعاليم ماركس في الظروف الروسية.

المرحلة الثانية (١٨٨٣م-١٩٠٥م)
- **ليخانوف الماركسي والأرثوذكسي** ، الذي ،
بناء على ذلك ، **ناضل ضد نقاد ماركس ،**
ولكن ليس **بأنها نجاح** ، ذلك حقيقة.)

المرحلة الثالثة: بداية من عام ١٩٠٦ م
إلى أن تمت بإذانة انتفاضة موسكو المسلحة-
بليخانوف الذي انحدر تدريجياً إلى صفوف
«المحيطين» ، وابتعد ويذا ويذا عن النضال
الثوري النشط.

يبدى البلاشفة رد فعل محدد ومعروف
على المرحلة الأخيرة - «**خان البروليتاريا**
وذهب إلى مصير البرجوازية» . ولقد أوردت
التعريفات الثلاثة بين أقواس لأنها جميعاً
بعيدة عن الحقيقة . بالنسبة للمرحلة الأولى
كل شيء واضح ؛ لا يجوز الشك فيسما لم
يدرس أو يفهم بشكل كامل . والنسبة
للمرحلتين الثانية والثالثة يمكنني أن أقول
شيئاً واحداً فقط : إنها غير صحيحة . فأننا لم
أكن أبداً ماركسياً أرثوذكسياً ، وبالتالي لم
أحيط أو يخيب آملي أبداً . وعليه ، فمن أجل
أن أظل ماركسياً - دياكتيكتيكياً منطقياً ،
كنت أساند في كل مرحلة زمنية محددة واحدة
من تلك الجماعات الاشتراكية - الديمقراطية
التي كانت أكثر قرباً من أفكار ماركس ،
وتتفق في ذات الوقت مع وجهة نظر جماعة
«**تحرير العمل**» (٦) . بالطبع ، فقد كانت
علاقتي بماركس تشبه تدريجياً - كما المدهش
هنا إذا كان حتى أصحاب هذه النظرية ذاهم
كانوا أحياناً يغيرون وجهات نظرهم مع تغير
الظروف . ومع ذلك لم ينبغي لا ارتفاع وجهات
نظري ولا اختلافي مع ماركس وانجلز في
تقدير دور العنف في الحركة الثورية في
روسيا ببدء الثمانينات (٧) من التأكيد
على أنني كنت رسا طل دوماً حليفاً مخلصاً
لأسانتي.

أما في حياتي ، فأننا مثل أي إنسان ،
ارتكبت عدداً غير قليل من الأخطاء . ولكن
خطئي الرئيسي الذي لا يغتفر - هو أنني
فأنا لم أقدر جيداً إمكاناته ، ولم أضمن
النظر في أهدافه الحقيقية وإصراره الذي ليس
له مثيل ، ركنت أنظر إلى نظريته بعين العطف
والسخرية . لقد أدخلت لينين إلى دوائر
الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين المؤثرين
والمؤلفين ، وعيسته ، وقدمت إليه كل ما
استطعت من عون ، وبذلك مكنته من الوقوف
على قدميه زد على ذلك ؛ ففي عام ١٩٠٣ م
وقفت إلى جانب لينين في خلافه مع مارتوف
في مؤتمر حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي
الروسي وهو الأسمر الذي أدى إلى ولادة

البلاشفة . أنتد بدأ لي أنه من الممكن أن
أعمل تدريجياً على تبليغ موقف لينين ، وأن
أؤثر على الجانب المرغوب فيه لدى مارتوف
ومن ثم أحافظ على وحدة الحزب . ولكن
سرعان ما أدركت أن الوحدة مستحيلة لأن كل
ما كان ليس على هوى لينين ، لم يكن يملك
الحق في الوجود . كان لينين مع الوحدة ، ولكن
تبعاً لمبادئه ، وبما يتماشى مع أهدافه
وتكتيكاته وشعاراته . بيد أن البلاشفة
الوليذة سرعان ما استجبت قواها ، أحياناً
بسبب جاذبية تكتيكاتها وشعاراتها بالنسبة
لبروليتاريا الروسية المختلفة ، وأحياناً أخرى
بسبب التصميم غير العادي للينين وقدرته
المهارة على العمل . عندئذ كان قد مضى
الوقت وأصبح إصلاح الخطأ أمراً غير ممكن.
وهذا هو السبب في أن تأكيد تشيرنوف بأن
البلاشفة - أولادى ، وأن مزحة فيكتور أدلر
بخصوص «أبوتني» للينين ، كانت أمراً غير
خالية من الصحة (٨) . إن خطئي هذا قد كلف
روسيا ، وسوف يكلفها ثمناً باهظاً . ووضح
لي أنه كان خطأ فائلاً بالنسبة لي أنا أيضاً
وليس هناك شك في أنه في حالة وصول
البلاشفة الفعلي إلى السلطة ، سوف يطلعون
اسمي ثم يذهبون به إلى النسيان . ولكن
لحسن الحظ لن يحدث ذلك . فأننا أدرك
بوضوح مكانتي في التاريخ الروسي . أنا
لست بروبميشوس ، ولا سينوزا ، ولا كانت
، ولا هيجل ، ولا ماركس . أنا لم أحب الناس
النار ، ولم أؤسس فلسفة جديدة ، أو تعاليم
اجتماعية جديدة . ولكنني مع ذلك أسهمت
بقدر ما في قضية تنوير البروليتاريا الروسية
، وفي قضية تطوير الفكر الاجتماعي الروسي
، ولذا يمكنني أن أحماس على التفكير بأن
التاريخ والأخاد سوف يحاكموني برحمة .

٢- حول الماركسية والرأسمالية
إن الماركسية كنظرية متناقضة تجمع
بشكل عضوي بين كل من المادية
الديالكتيكية والاقتصاد السياسي
والاشتراكية العلمية - هي أعظم إنجازات
الفكر البشري . وظهر «**البيان الشيوعي**»
(المايفستوفاي في نهاية النصف الأول من القرن
التاسع عشر هو ظاهرة طبيعية . فمنذ لحظة
ظهور الرأسمالية على الساحة التاريخية لم
يكن قد حدث إطلاقاً في السابق ولا وصل
استغلال طبقة البروليتاريا إلى تلك الدرجة
التي وصل إليها في أوروبا في تلك الفترة
- كان الفكر الاجتماعي الأوروبي يفسر
، وأخذت الشررات التي كانت تتوالى واحدة
بعد الأخرى تهم المجتمع البرجوازي ، ولكن
حركة البروليتاريا ظلت عفوية وغير مفهومة

كان الأمر في حاجة إلى ذلك الشخص الذي
يمكنه أن يضع في يد البروليتاريا سلاحاً رهيباً
- نظرية اجتماعية جديدة ترفع الطبقة العاملة
إلى مستوى فهم دورها التاريخي وتفتحها
أفاقاً مستغنية . وبالتالي فعل التاريخ بهذا
الشخص . ولعب «**البيان الشيوعي**» دوراً
هائلاً في قضية تربية البروليتاريا وتنظيمها
، وفي التقدم الاجتماعي أيضاً . وقامت
البرجوازية المعرّبة من المنطق المدهني «**البيان**
الشيوعي» و«**شرح الشيوعية**» بتقديم
تتازلات من ناحية ، ولكنها من ناحية أخرى
حاولت بشئ الطرق التشهير بنظرية ماركس
والخط من قيمتها . وبالتالي لم يكن هناك أي
قصور إطلاقاً في الانتقادات التي توجهها
الماركسية ، خاصة وأن هذه الانتقادات قد
تزايدت منذ نهاية التسمينيات . أنا نقد
أولئك السادة الذين لم يكن شريفاً ، إضافة إلى
أنه لم يكن إبداعياً . ففي البداية قاموا عن
وعي ، أو عن سوء فهم بتشويه ماركس على
المستوى الشخصي ، وبعد ذلك راحوا
«**بصحون**» ما فعلوه بغير العطف . وتم
توجيه النقد إلى جميع جوانب نظرية ماركس
، ولكن الجانب الأكثر حداً من هذا النقد كان
موجهها على الدوام إلى نظرية التطور
الاجتماعي ، وخاصة إلى «**البيان الشيوعي**» .
وهذا ليس مصادفة ، إذ أنه بمرور خسين عاماً
صار «**البيان الشيوعي**» متفحماً ومجرهاً
جوانب عديدة منه . فالتحليل المجرود
في «**البيان الشيوعي**» والصحيح تماماً بالنسبة
لعصر التصنيع البخاري . أخذ يفقد أهميته مع
دخول الكهرباء ، كما أن التطور الاجتماعي
للمجتمع في النصف الثاني من القرن التاسع
عشر قد أخذ يسير ببعض الاتجاهات
والانعطافات رغم أنه لم تكن هامة جداً أو
مؤثرة ، عن الاستنتاجات التي وردت
في «**البيان الشيوعي**» ، وهو الأمر الذي كان
على أية حال ملحوظاً أثناء حياة مؤلفيه
، وصعرتنا في من قبلهم . ولكن الفكرة
الأساسية التي تخللت «**البيان الشيوعي**» كله
بقيت صحيحة إلى يومنا هذا . تلك الفكرة
تلخص في الآتي . درجة الإنتاج المادي تحدد
التركيبة الطبقة للمجتمع ؛ طريقة تفكير
الناس ، وإدراكهم ، وأيدولوجيتهم ، ونشاطهم
الذهني .. إلخ والصراع الطبقي الذي تعتمد
حداثة على درجة التناقض بين قوى الإنتاج
وعلاقات الإنتاج ، يعتبر المحرك الرئيسي
للتقدم الاجتماعي .
قام منتقدو ماركس في تعاضد يبعث
على الحسد بممارسة محاولات لدحض ونفي
فكرة دياكتيكتورية البروليتاريا . إلا أنه من

الديهي أن الطبقة العاملة التي تقود التضال ضد البرجوازية وتنافس عن مصالحها مثل أية طبقة أخرى، تقتلك أيضا حقها في الديكتاتورية خاصة وإذا كانت هي الأكثر عدداً. إضافة إلى أن ذلك أمر مطلوب في المرحلة الانتقالية من أجل كبح مقاومة البرجوازية. ولكن لا يفرط السادة نقاد ماركس كثيرا، مهما كانت حججهم وذرائعهم ودلائلهم، يجب الاعتراف على أية حال بأن المجتمع في وقتنا هذا يتطور في الأساس طبقا لتعاليم ماركس. -إن عدد البروليتاريا يتزايد- على الرغم من عدم سرعة هذا التزايد كما قال ماركس. وتزداد حدة فقر الجماهير -إن لم يكن بشكل مطلق، فبشكل نسبي -.وتتنامى عملية الانقراض والجرعة، وكافة الغيوب والتناقض الأخرى للأرستقراطية. وإذا كان الصراع الطبقي في حالة خمود أو كلال، فهذا لبعض الوقت فقط. ولقد بدأت أزمت عملية إعادة الإنتاج تظهر بحدود وضوح. فهل كومونة باريس، ثورة عام ١٩٠٥ في روسيا، والحرب العالمية التي ما زالت مستمرة حتى الآن، لا تثبت صحة استنتاجات ماركس ؟ لا، أيها السادة نقاد ماركس، ومن السابق لأوانه إلغاء، أو استبعاد التعاليم الاجتماعية لماركس، وبالطبع فقد كان لدى السيد برنشتاين والسيد سترويف (٩) والنقاد الآخرين بدور منطقي ولكنهما ضاعت في قسور انتقاداتهم التي كانت ترى كل شيء على نحو سيئ، وكانت مهمتهم الرئيسية ليس تطوير الماركسية، بل حعضها ونفيها. وقد لحق ذلك ضررا هائلا بالحركة الشيوعية لأنه قاد البروليتاريات إلى الموافقة مع البرجوازية على رفض الصراع الطبقي، وأدى إلى الانشقاق في صفوف الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وفي نهاية المطاف قاد إلى الحرب العالمية: حيث قامت البروليتاريا الألمانية، التي تم تضليلها بمساعدة نشطة للطواحين الاقتصادية والعسكرية للبرجوازية الألمانية والروح الحربية لها.

أنا، الآن، كماركسي -ديالكتيكي، سأسمع لنفسى لبعض الوقت أن أكون «ناقدا» لماركس. ودون أن أتخلى عن أو أتبرأ من أي شيء كتبه في الماضي، سأفصح عنه «حافة» لا تقتصر من وجهة النظر بالشفة. وأعشق أن وجودي بين الماركسيين لسنوات طويلة يمنحني الحق في ذلك. أما لماذا قمت بوضع كلمة «ناقد» بين الأقواس، فهذا ما سيصبح واضحا فيما بعد. خلال الأشهر الأخيرة التي أظهرت براحتها إن أيامي قد أصبحت معدودة (١٠)، أعتن التفكير

كثيرا، وفي النهاية قوت صياغة ما كان يقلقني منذ زمن بعيد بحدائنه، وبحيرتي لعدم وجود إثباتات. أنا أعتقد أن ديكتاتورية الطبقة العاملة يفهم ماركس أن تتحقق أبدا -لا الآن ولا في المستقبل. وهذا هو السبب. فسقدر تغلغل وترسيخ آلات الإنتاج الجديدة المعقدة المصممة على العمل بالكهرباء، وعلى ضوء إنجازات العلم العالية، سوف تتغير التركيبة الطبقة للمجتمع ليس في صالح البروليتاريا، بل وستصبح البروليتاريا نفسها طبقة أخرى. وسيبدأ تعداد البروليتاريا، تلك التي ليس لديها ما تفعله، في التقلص بوم ثم مستحتمل الانتلجنسيا المركز الأول من حيث الاعتماد ومن حيث الدور في عملية الإنتاج. لم يبق أحد بعد بالشارية إلى هذه الامكانية على الرغم من أن الاحصائيات الموضوعية تحدثت عن أن صفوف الانتلجنسيا منذ بداية القرن العشرين تتزايد في علاقة تناسبية أسرع من صفوف العمال. وعلى الرغم من أن الانتلجنسيا تبقى، إلى وقتنا هذا، مجرد «خادمة» للبرجوازية، إلا أنها في ذات الوقت تبقى أيضا تلك الطبقة المميزة والتي تقتلك مهمة تاريخية لها خصوصيتها فالانتلجنسيا باعتبارها أكثر طبقات المجتمع تعليميا وثقافة مكلفة يحمل مشعل التنوير والأفكار السليمة والتقدمية إلى الجماهير إنها -شراف وضيمير وعقل الأمة. وأنا لا أشك إطلاقا بأنه في أقرب وقت ممكن سوف تتحرر الانتلجنسيا من خادمة للبرجوازية إلى طبقة لها خصوصيتها وتأثيرها بشكل خطير من حيث تعدادها الذي ينمو باطراد ومن حيث دورها الذي سيتركز أثناء عملية الإنتاج في توصيل قوى الإنتاج إلى حد الكمال: ابتكار آلات جديدة، وأدوات جديدة، وتكنولوجيا جديدة، وخلق عامل رقيق التعليم والثقافة.

إن تلامي دور الانتلجنسيا في عملية الانتساج لا بد وأن يؤدي إلى تخفيف التناقضات الطبقة، خاصة وأن تلك الحدود التاريخية الاجتماعية الفلسفية، مثل الأخلاق والعدالة والمبادئ الإنسانية والثقافة والحق التي تنطوي على جانبين: عام وطني، هي حدود قريبة إلى الانتلجنسيا بالذات، وإذا كان الجانب الثاني كوظيفية للتناقضات الطبقة يمكنه أن يتعرض إلى طفرة ثورية وتشكيل مبادئ مسيطرة، فالأول يتحدد كليا وبالضبط بدرجة الإنتاج المادي. وبالتالي يتطور بصورة متزايدة وارتقائية. ونظرا لأن هذا الجانب يعتبر إنسانيا عاما من حيث

الطابع - حيث الانتلجنسيا بالذات هي النواة به بدرجة كبيرة - فسوف يتعكس بصورة مفيدة على جميع طبقات المجتمع، ويخفف من التناقضات الطبقة، ويلعب دور متناميا باستمرار. وعلى هذا النحو ستكون إحدى النتائج الرئيسية للتقدم المادي هي تقليل دور الجانب الطبقي للحدود المذكورة وزيادة دور جانب المبادئ الإنسانية العامة. وعلى سبيل المثال، ففي المستقبل لا بد وأن تتسع أطر المبادئ الإنسانية (كحد من الحدود السابقة) التي تقسم في أيامنا هذه مستغلوصة التصورات حول قيم الإنسان ومصالحه وحقه إلى مفهوم ضرورة الاهتمام بكل ما هو حي، وبالطبيعة المحيطة، وهذا هو تطوير وتقوية دور الجانب الإنساني العام لهذا الحد. ولعل التطور السديد لقوى الإنتاج، وتزايد عدد الانتلجنسيا سوف يعملان بشكل مبدئي على تغيير الطرف الاجتماعي. والعامل المطلوب منه معرفة أكثر من أجل توجيه الآلة المعقدة سوف ينتهي دوره كزائدة إضافية أو كذليل لها. وسوف يتزايد من كل بد ثمن قوة العمل، وبالتالي أجر العامل، لأنه من أجل إعادة إنتاج ذلك العامل يتطلب الأمر مصروفات أكبر. وسوف يتم الاستغناء عن استغلال جهد الأطفال نتيجة لتعميد الآلات. وعلى ضوء التعليم وستوى الثقافة والأفكار سوف يرتفع الصل على مستوى الانتلجنسيا. وستكون ديكتاتورية البروليتاريا في هذه الحالة نوعا من أنواع العصب. ما هذا؟ هل هو ابتعاد أو انحراف عن الماركسية؟ لا، وألف، لا، أن واقع: أن ماركس مع هذا الاعتباط للأحداث، وحدث ذلك أثناء حياته، كان سيرفض الفور شعار ديكتاتورية البروليتاريا.

وبقدر التغير النوعي لقوى الإنتاج سوف تشكل طبقات جديدة، وعلاقات إنتاج جديدة، وسيجري الصراع الطبقي بشكل جديد، وستغفل الأفكار الإنسانية بعقم في جميع طبقات المجتمع. وسوف يتعلم المجتمع، حتى الذي بقي منه رأسا على عنق من حيث الجهر، تجاوز أزماته. وستعمل الأفكار الإنسانية والإنتاج الضخم على تجميع عملية الإقار. إنني أحيانا أفكر في الفترة الأخيرة أنه حتى نظرية ماركس التي ولدت في ظروف الحضارة الأوروبية - من الشكوك فيه أن تصبح نظاما عاما لوجهات النظر، لأن التطور الاجتماعي - الاقتصادي للعالم يمكن أن يسير على غط المراكز المتعددة. في سياق ما ورد أعلاه ليس من المستبعد أن تكون بعض أفكار السيد تويهان باراثوفسكي غير خاطئة كما كنت أعتقد. ولكنني أطمئن الماركسيين الحاليين..

لن يحدث ذلك في القريب العاجل. وسوف يظل اسم ماركس ، الذي صنع الصراع الطبقي ، منقوشا لفترة طويلة على رايات الثوريين.

إن التقليل من قيمة إسهامات ماركس أمر غير ممكن . فإن يعيش العمال الإنجليزي في الوقت الحاضر ، رغم الحرب ، بشكل أفضل ، ويلكون حريات سياسية أكبر مما كانت عليه في منتصف القرن الماضي - فهذا إسهام ماركس وإن عمال الزمن القادم - بدون أي شك ، سوف يعيشون أفضل بكثير وفي مجتمع أكثر ديمقراطية من مجتمع اليوم- فهذا إسهام ماركس ؛ وحتى الرأسمالية والارأسماليون أنفسهم سوف يتغيرون إلى الأفضل (البلاشفة وحدهم هم الذين لا يرون ذلك) - هذا أيضا إسهام ماركس.

لقد أدرك الرأسمالي المعاصر منذ زمن أن الأكرس منفعة له هو التعامل مع العامل المكتسفر الراضي أكثر من المجتاع الساط (١١) . ولذلك فلا أعتقد كثيرا ، وكثيرا لأسباب أخرى ، أن الرأسمالية ستدحل قريبا فمناعناى لتطور الرأسمالية في أوروبا ، والتي قمت بها منذ بداية رحيل ماركس وخاصة من بداية هذا القرن ، تدل على أن الرأسمالية شكل اجتماعى مرن يبدى ردود أفعال على النضال الاجتماعى ، يتغير ويتحول ويتكيف ، يتأمن ويتحرك فى اتجاه فهم وإدراك وتكيف أفكار متفرقة من الاشتراكية . وإذا كان الأمر كذلك ، فهي إذن ليست فى حاجة إلى حفار قبور . وفى كل الأحوال فالرأسمالية لديها مستقبل يبعث على الحمس . وها هى المراحل الممكنة أو المتوقعة لتطور الرأسمالية - الرأسمالية القومية المتوحشة الرأسمالية الدولية المتوحشة ، الرأسمالية الليبرالية بعناصر ديمقراطية ، الرأسمالية الليبرالية - الديمقراطية ، الرأسمالية الإنسانية - الديمقراطية منظومة متطورة للتأمينات الاجتماعية . وأنا لا أرى ضرورة لمحاولات التنبؤ أو التكهن بملامح محددة بالضبط للمرحلة الأخيرة التى يمكن أن تسير فيها عناصر الرأسمالية والاشتراكية جنباً إلى جنب ولدة طويلة : ستتنافس فى أمور ما ، وستكمل بعضها البعض فى أمور أخرى ومن الممكن فى المستقبل أن تمتزج الرأسمالية من تلقا نفسها ، فى بط . ويدون مرض ، ولكن ذلك يحتاج إلى قرن على الأقل ، وربما ليس إلى قرن واحد . فهل هذا يعنى إننى تراحت عن الطفرات الشورية ؟ لا ، إطلاقا ! فسوف تكون موجودة بالطبع . فأنى تفسير نوعى لعلاقات الإنتاج - حتى غير الملحوظ - يعتبر ثورة . وإذا سارت الأمور

الفكرة الأساسية

التي تخللت ، البيان

الشيوعى ، كله

بقيت صحيحة

إلى يومنا .. هذا

• درجة الإنتاج المادى

تعدد التركيبية

الطبقية للمجتمع ؛

طريقة تمكير الناس ،

وادراكهم ،

وأيدولوجيتهم ،

ونشاطهم الذهنى .. إلخ .

• والصراع الطبقي الذى

تعتمد حلته على

درجة التناقض

بين قوى الإنتاج

وعلاقات الإنتاج

يعتبر المحرك

الرئيسى للتقدم

الاجتماعى

بالشكل الذى أقترضه ، فما هو الشعار الذى يمكن أن ترفعه الثوريون الجدد ؟ ديكتاتورية الانتلجنسيا ؟ بيد أن سلطة الشفيلة - هو الشعار الذى لن يفقد معناه وسيظل صحيحا ! فمن يعيش على عمله وجهده ، هو الذى يجب أن يقرر ما ينبغي أن يكون عليه البناء السياسى والتشريعى . هذا الشعار كروته أكثر من مرة فى العام الماضى قاصدا به تحالف جميع القوى الحية التى تهما مصالح القوى العاملة عمسالا كانوا أو فلاحين أو انتلجنسيا .

حول البلاشفة وتكتيكاتهم وأيدولوجيتهم

إن البلشفية كتيار يسارى متطرف فى الاشراكية - الديمقراطية الروسية ، التى ولدت عام ١٩٠٣ م صارت أقوى بكثير فى سنوات ما قبل الحرب تعتبر فى الوقت الحاضر أكبر القوى التنظيمية والأيدولوجية والسياسية المؤثرة . ولقد كانت الأسباب الموضوعية لتطور وازدهار البلشفية فى روسيا هو تخلف البروليتاريا الروسية ، وكثرة العناصر اللاتطبيقية ، والأمية وانعدام الثقافة لدى الروس (١٢) . أما الأسباب الذاتية فقد أوردتها سابقا . بيد أن البلشفية ليست شيئا ما جديدا بصورة مبدئية . فالأفكار البلشفية كثيرا ما دارت فى رؤوس الثوريين منذ زمن بعيد . فالحسينيون* ، وبلاكنى وباكوتين (١٣) وأنصارهم والكثيرون من المشاركين فى كومونة باريس بشأن قضايا التكتيك والأيدولوجية كانوا عمليا بلاشفة . وكما أن الفسورات العمسية هى دلائل الرأسمالية المتخلفة ، فأفكار البلشفية كانت دوما دلائل البروليتاريا المتخلفة ، والفقر ، وانعدام الثقافة ، الوعى المتخلف للشفيلة . لقد كتب الكثيرون ، وأنا من ضمنهم ، عن البلاشفة ، وتكتيكاتهم وأيدولوجيتهم ، ولذلك سأكون موجزا جدا فى الكلام عنهم .

البلشفية تكتيك له خصوصيته «أيدولوجية لها خصوصيتها . وهى موجهة إلى البروليتاريا الرثمة . وهذا الشعار مستعار من سان سيمون والفوضيون - النقابيين . إنه علم الاصطلاح الماركسى . تكتيك البلاشفة ، هو تكتيك بلاكنى مضافا إليه العنف الطبقي غير المحدود بأية أطر . وأيدولوجية البلاشفة ، هى أيدولوجية باكوتين التى تم «إثراؤها» بأفكار الفوضيون - النقابيين ، تلك الأفكار التى يعتبر دوميللا تيوتيهوس (١٤) الأب الروحى لها ، وهى موجهة ، على حد تعبير باكوتين ، إلى البروليتاريا المجاعة المتوحشة ، وإلى وعامة

العمال الجامعين - إن تمشين حكمة الشعب عاليا ، ومبادراته وقدرته على التنظيم الذاتي والشقة في قدرة البروليتاريا على الإنتاج الذاتي والرقابة الذاتية- كل تلك الأمور كانت أمراض باكونين والفوزيون -التقايين.

«السلام» ، **«العمل»** ، **«الصادقة»** ، **«المسارات»** ، **«الأخوة»** - حتى شعارات الطوباوين. «سوف تحول الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية» (الشعار الذي أخذته القومسيون الانترفازيون من أجل التسليح) ، **«المعامل والمصانع للعمال»** ، **«السلام للشعوب»** ، **«الأرض للفلاحين»** - حتى شعارات الفوزيون التقايين . **«ديكتاتورية البروليتاريا»** ، **«الديقراطية البروليتارية»** ، **«الضامى التصديجى للدولة»** - حتى أفكار ماركس . على هذا النحو ، **«بالبلشفية»** - **«باللاكية محمضة»** فاما بالقوضه - **«التقائية القوضية تحت راية الماركسية»** . **«وهى القرآن دوجماتى توليغى (أو اصطفاى) لأفكار بلائكى وباكونين والفوزيون -التقايين وماركس . وهى ماركسية مشوهة** ، لأن مؤسسى الاشتراكية العلمية كانا خصمين صلبين ومنظفين لبلائكى وباكونين **«للفوزيون الآخرين»** . لقد تم طرد البلائكيين والبكونيين من الأهمية الأولى ، **«الفوزيون -التقايين من الثانية»** . وهكذا غالباً الرومى لبيتين في مجال التنكيك هو بلائكى ، أما في مجال الأيدولوجيا - **«باكونين ودوميللا نيوينهيوس»** . وأفكار الأخير التى أخذت من أجل تسليح «الانترفازيون» انعكست بشكل قاتل على روسيا . **«إن دوميللا نيوينهيوس وجوستاك إرزى (١٥) ووريت جرم(١٦) وليتين في سلسلة النسب لادى أنعى انهزامى هو فى جوهر الأمر فوزيون تقايى»** .

ولكن ما هو الجديد فى البلشفية ؟ شئ واحد فقط- العنف الطبقي الشمولى غير المحدود . بيد أن العنف الطبقي - وخاصة غير المحدود . تم رفضه وإدانتته منذ زمن بعيد من قبل الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية . إن العنف الطبقي الذى يميل إليه البلاشفة كطريقة لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا يخفى وراءه خطراً هائلاً ، لأنه من الممكن أن يحصل إلى **«عنف شمولى قارسه الدولة فى ظل الظروف الحالية لروسيا»** ولقد كنا نؤكد دائماً - **«فقط نحن»** ، وإنما أيضاً **«خصومنا»** - أن الاشتراكية هى مجتمع العدل الاجتماعى والإنسانية . ولذا لا يجوز بناءه على أساس القوة والعنف . وكما أن الخير المبني على الشر يحمل بداخله جنتنا أكثر شراً ، فالمجتمع المبني على الخداع والعنف يحمل فى جواربه الشر

والكراهية ، وبالتالي ينطوى على شحنة فئائه الذاتى .

لا يوجد أى معنى للتوقف عند شعارات الطوباوين . فـ«شعارات «السلام للشعوب»» و«المعامل والمصانع للعمال» و«الأرض للفلاحين» - شعارات جذابة ولكنها مظللة فى جوهرها وليس على الإطلاق ماركسية . وبدلاً من السلام الداخلى يقوم البلاشفة بتعريض روسيا لحرب أهلية باقعة القسوة ولعنف طبقي ليس له نهاية ، فها هى الحرب تدق الأبواب ، وسوف تراق فيها أنهار من الدماء . إن الحرب الأهلية الدموية عديدة الرحة أمر ضرورى للبلاشفة ، لأنه لا يمكنهم الحفاظ على السلطة وترسيخها إلا على هذا الطريق . ومع ذلك فالبلاشفة لا يمكنهم تأمين السلام الخارجى . ففى حالة انتصار روسيا البلشفية ، ستصبح وسط دائرة من الدول الرأسمالية التى لن تتوانى عن محاولات القضاء على البلاشفة الذين يصيحون فى جنون بحتمية الثورة العالمية .

سوف يتحول العمال فى ظل الاشتراكية اللبينية من عمال يستأجرهم الرأسمالى إلى عمال يستأجرهم الدولة الإقطاعية . أما الفلاحين الذين سيتم انتزاع الأرض منهم بشكل أو آخر ، والذين سيتم حتماً إلقاء كل ثقل تصنيع البلاد على عاتقهم سيصبحون عبيداً لدى هذه الدولة الإقطاعية . فبالى أى شئ قاد شعار بيتين «سلام بدون الحاق قسرى أو تعويضات حرب» والجميع يعرفون جيداً فصيحة «سلام برست» وعبار ، والإحقاقات القسرية التى تمت ، والتعويضات الضخمة التى دفعت . لقد فعل لبيتين كل ما بوسعه من أجل تفكيك الجيش الروسى ثم تسريحه بعد ذلك . **«والآن من أجل أن يقتنعا بضرورة «سلام برست» ويصبح متعجبا فى حرارة : «افهمونى ! ليس لدينا جيش قادر على الحرب ! ولكن إذا كان قد ظل لدى لبيتين ولو ذرة وطنية ، فقلية أن يصلى للرب ليلا (أو للشيطان ، فلا أدري أينهما بعيد) من أجل أن يتم دحر ألمانيا»** - وسوف تفقد روسيا فى أسوأ الأحوال استقلالها الاقتصادى ، بل وربما السياسى أيضاً . **«وسيصبح الحاكم الأوحده الذى تم تصنيحه مجرده دمية ألمانية»** . ولكن كيف تم تحقيق مبدأ الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية «حق الأمة فى تقرير مصيرها» فى التجربة البلشفية ، خاصة وأتأنا نعرف جيداً مرسوم استقلال فنلندا الذى منحه لبيتين للرجمى السفاح - بسفينتهوفرد (١٧) دون حتى أن يسأل عن رأى العمال والفلاحين القلتدين فى ذلك . فلماذا ؟ لأن ذلك كان ضرورياً لبيتين

ولأسباب تكتيكية . فمن أجل تحقيق بعض الأهداف السريعة يتم التضحية بكل شئ على منوال التكتيك: الضمير والأخلاق الإنسانية العامة ومصالح الوطن .

إن تعداد حرب البلاشفة يتزايد فى الفترة الأخيرة بشكل مطرد . بيد أن ذلك لا يعنى تزايد الجزء «الواعى فيه» ، لأن الأغلبية المقهورة التى انضمت إلى الحرب لا تعرف حتى مبادئ الاشتراكية العلمية . فالحجز الذى صق أفكار لبيتين وعوده البلاشفة سوف يصحح مغلطاً أهمى لإرادة زعيمه ، والحجز الآخر الذى انضم إلى الحرب لكى يحتفظ نصيبه من «الكعكة القسرية» فى الوقت المناسب ، سوف يكون مؤهلاً فقط للتصويت ب «نعم» ، وسيستحوذ هذا الجزء - من المستقبل إلى بروتقراطيين حريزين أسوأ من الموظفين القسريين ، لأن الموظف الذى يقوده الحزب سيتدخل فى كل شئ ولن يكون مسئولاً إلا أمام «الرفاق الخبزيين» .

إن تصرفات البلاشفة أصحاب الكلام المسئول تبرهن على أن شقاء صاحب العقل ليس شقاءهم . فشقاؤهم بسبب الجهل ، وبسبب الإيمان الأعمى ببيتين وب «اكتشافاته النظرية البقريه» التى يصدرها فى مراسيم وقرارات دون حتى أن يرى ضرورة لدعمها ولو حتى بأبسط البراهين . ولكنهم من دون حتى أن يعرفوا أى شئ عن الاشتراكية العلمية ، سوف يرتكبون الجريمة وراء الأخرى دون أن يشكوا فى أن العنف الثورى هو أمر غير شرعى .

إن عملية نزع الملكية التى يمارسونها ، على سبيل المثال ، ما هى إلا دليل صارخ على عدم الفشرعية ، وعلى التخريبية واللصوصية (مثلما يحدث مع البنوك الخاصة) . إن عملية نزع الملكية هذه سوف تقود حتماً إلى فرضى اقتصادية شاملة ، وستخلق طبقة واسعة من الناس الذين بدلا من أن يعملوا ، سوف يقومون «بسلخ الرقاب» ، وسيلجأون إلى البنادق والشعارات الثورية ويبدأون فى انتزاع آخر دجاجة لدى الفلاحين .

بعد أن قام لبيتين بانقلابه معلناً أنه ثورة اشتراكية ، سوف يبدأ فى توجيه التاريخ الروسى إلى طريق خاطئ مسدود . ونتيجة لذلك سوف تتخلف روسيا فى تطورها لسنوات طويلة ، بل وربما لعشرات الصين وعموماً فليس هناك لا وقت ولا قوة لإثبات ذلك بشكل دقيق وصارم . إلا أنه إذا أخذنا فى الاعتبار أهمية هذه الحقيقة ودراسة الروس التندنية جداً وخاصة فى قضايا الاشتراكية

العلمية ، ينبغي لي على أية حال أن أقوم بصياغة بعض المقدمات المنطقية ، لقد قمت أكثر من مرة بتحذير البلاشفة ، وكل من يميل إلى مصطلحاتهم وتعبيراتهم وشعاراتهم المضللة ، من الصلابة وروح المخاضة في العمليات الثورية . ولقد أوضحت وما زلت أؤكد : روسيا ليست جاهزة للثورة الاشتراكية ، لا بمسئري تطور قوى الإنتاج ، ولا بتعداد البروليتاريا - ثقافة الجماهير ووعيها . ولذلك فالتجربة الاشتراكية التي اخترعها لينين لن يكون مصيرها إلا الفشل « يسألني أحد اللينينيون أو «أنصار اللينينيون» (١٨) : « ألا يجسسوز ، في ظروف سلطة البروليتاريا القضاء على الأمية ، ورفع مستوى ثقافة الشغيلة ، وزيادة عدد العمال بسرعة ، وتطور قوى الإنتاج (١٩) وأجيب : لا يجوز ، أولا ، لا يجوز تخطي القوانين الموضوعية للنظر الاجتماعي لأن ذلك لن يبقى بلا عواقب . ثانيا ، ثقافة الجماهير ووعيها - عنصر اجتماعي يعتمد كلياً على درجة تطور قوى الإنتاج ، على الرغم طبعاً من وجود علاقة عكسية (٢٠) ، ثالثاً ، بالرغم من أن لينين قد أقر علاقات الإنتاج الاشتراكية ، فقد أبقى على قوى الإنتاج في المؤخرة ، وبذلك صنع وضعاً ثورياً عكسياً في المجتمع لا توجد تناقضات متعادية إلا في تلك الحال التي تكون فيها علاقات الإنتاج المزمجة متوافقة مع مستوى تطور قوى الإنتاج . بيد أن عدم توافق مثل هذه العلاقة ينتج تناقضات جديدة في الرأسمالية المزمجة في الوقت الحاضر . رابعاً ، السلطة في تلك المرحلة من تاريخ روسيا لا يمكن أن تكون ولن تكون في يد البروليتاريا . ففى أكتوبر عام ١٩١٧ لم يساند لينين بشكل نشط سوى ١٪ من الروس . وبالتالي فكل من ولو حتى على ذراية بتكسيك بلاتكي ، سيوافق على أن ثورة أكتوبر هي ذلك الانقلاب البلاكى الذى ، على تأكيد أنجلز ، يفر بحتمية ديكتاتورية مؤقتة . بيد أن أية ديكتاتورية لا يمكن أن تتوافق مع الحريات المدنية والسياسية أنا لا أريد أن أكون أعلى من ألكسندرو . ولكننى على أية حال أؤكد بأن مراحل تطور سلطة البلاشفة ستكون على النحو التالى : سرعان ما ستتحول ديكتاتورية البروليتاريا على الطريقة اللينينية إلى ديكتاتورية الحزب الواحد ، وديكتاتورية الحزب الواحد إلى ديكتاتورية قائده الذى سيدعم سلطته في البداية بالثقل الطبقي ثم بعد ذلك بالثقل الشامل للدولة . فالبلاشفة لا يهتمهم إعطاء الشعب لا

الديكتاتورية ولا الحرية ، لأنهم إذا فعلوا ذلك سيفقدون السلطة . لينين يدرك ذلك جيداً . ولكن إذا كان الأمر على هذا النحو ، فالبلاشفة ليس لديهم طريق آخر سوى طريق العنف والحداد ، والترحيل ، والإكراه . ولكن هل من الممكن تطوير قوى الإنتاج بسرعة وبناء مجتمع عادل عن طريق العنف والحداد والترحيل والإكراه ؟ لا طبعاً ؛ هذا ممكن فقط في ظروف الديكتاتورية وعلى أساس العمل الواعى والحر والذى يتوخى المصلحة . ولكن عن أية ديكتاتورية يمكن أن يدور الحديث إذا كان البلاشفة في أقل من ستة أشهر قد أغلقوا قدراً من الصحف والمجلات أكثر مما أغلقته السلطة القيصريّة طوال حكم أسرة رومانوف كله . وعن أى حرية وعمل يتوخى المصلحة يمكن الحديث إذا كان قد تم إقرار «احتكار الحيز» ، ووضع قضية السخرة وجيوش العمل للنقاشه» (٢١) .

إن البلاشفة يسميهم إلى التفسيرات الجزرية والتعجيل غير المسئول للأحداث يتطرقون بشكل جامح إلى اليسار ، ولكنهم يسيروهم في دائرة سياسية مغلقة سوف ينطلقون حتماً إلى أقصى اليمين وسيحولون إلى قوة رجعية سلبية (٢٢) . من النادر أن يقدر الناس تصرفاتهم على ضوء كل الآثار الممكنة المترتبة عليها ، ولينين بأعماله هذه قام بإحراق ضرر هائل بروسيا ، وأخشى أن يصل حجم هذا الضرر خلال بعض مراحل حكم البلاشفة إلى نقطة حرجية . وإذا كان لينين والساترون على دونه سوف يرسغون سلطتهم لفترة طويلة ، فسوف يكون مستقبل روسيا محزناً . ينتظرها مصير إمبراطورية الإنكيزين (٢٣) . إنه المفروض الشخصي . الذين استبدلوا أنفسهم بـ «مخبري قراطية القساء» يرضون ليس الصالحم القديم ، بل وطنهم . وسوف يتضح أن «أدوية مورسون» (٢٤) الشافية التي يمدون بها ما هي إلا مجرد عقاقير سامة ، وأن «مذهلم الإبداعي» هو الاشتراكية ما هو إلا نزع الثقة منها والتشهير بها وتشويهها . إن تأكيد لينين بإمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد - بلد مثل روسيا - لا يمكن أبداً أن يكون مدخلا إبداعياً إلى الماركسية وإنما هو انحراف عنها . وقد توصل لينين إلى هذا الاستنتاج ليس بمحض المصادفة : فقد كان بحاجة ماسة إليه من أجل أن يلهم البلاشفة .

إن حسية لينين بأن البروليتاريا الغربية سوف تقوم باستلهاث الثورة في روسيا مجرد حسية خاطئة ، فلا يمكن أن يحدث أى شئ جدى في أوروبا ، لأن البروليتاريا الغربية

تقريباً بعيدة اليوم أيضاً عن الثورة الاشتراكية كما كانت في زمن ماركس . إن طريق البلاشفة ، مهما طال أو قصر ، سوف يوصم بتزوير التاريخ ، والجرائم والتضليل والمخادعة ، والتصرفات غير الشريفة ، والألا يمكن للشخص المطلع أن يميز كسبية اللحظات المثيرة للشك في الفترة القصيرة لوجودهم في السلطة . فعلى سبيل المثال ، لماذا جاء - أصدقاء لينين إلى بطرسبورج في واحدة من أحرص اللحظات حينما كانت سلطة البلاشفة معقدة بشعرة - قريش بلاتين و «ك» ، لماذا كان لينين في حاجة ماسة إلى «تأميم» البنوك الخاصة ؛ هل من المعقول من أجل أن يختلف مع حلفائه الوحيدين - حزب الاشتراكيين الثوريين - قبل انقراض المجلس التأسيسي بقليل ؟ لماذا قام لينين بشكل سريع ومثير للدهشة بفتح قلندا الاستقلال وسحب الجيش منها ؟ إن ذلك كان من مصلحته اغتيال لينين قبل انقراض المجلس التأسيسي بعد أيام (٢٥) . يمكنى مواصلة طرح مثل هذه الأسئلة ، ولكن ما إننى لا أملك إمكانية في حالى هذه الإطالة . إجابات مقنعة ، فسوف أكف من ذلك . لكل ما قبل عن البلاشفة وتكتيكاتهم وأيدولوجيتهم ومذهلم إلى عملية نزاع الملكية ونفهم غير المحدود - يجعلنى أؤكد بثقة على : الفشل الحسى للبلاشفة - فالعنق الذى يعتمد عليه البلاشفة - فترة الحزب . ولكن المجلس على الحزب كما هو معروف أمر غير مرجح أيضاً . القرن العشرون . قرن الاكتشافات العظيمة . قرن التنوير ، والأمنسة ، سوف يرفض البلاشفة ويدينها . وثمة فكرة يمكنى التصريح بها هنا ، ألا وهي أن لينين باعتداده على العنف الشامل سوف يفرغ متصراً من الحرب الأهلية التي كان يسعى إليها بتصميم شديد في هذه الحالة سوف تصبح روسيا البلشفية في عزلة سياسية - اقتصادية - وستتحول حتماً إلى معسكر حربى حيث سيروعون البلاشفة بالإمبرالية وطمعهم والوجود . ولكن إن عاجلاً أو آجلاً ، سيأتى الزمن الذى تصعب فيه أفكار لينين المخاطفة واضحة للجميع . عندئذٍ ستتهار الاشتراكية البلشفية مثل بيت من الكارتون إنشئ أبكى مصير الروس ، ولكننى مثل تشيرشيفسكى أقول : «لقدحنا ما يحدث ، ولكن شارعنا سيكون فيه عياد» (٢٦) .

لماذا تخلت عن النضال إلى جانب البلاشفة

إن رفضى النضال إلى جانب البلاشفة بعد أحداث أكتوبر آثار حيرة الكثيرين . فالبعض

موضوعية:

١- وجهة نظري المبدئية بالنسبة للحرب، وانتقاد البلاشفة وأنصاف الليتينيين، وعدم الرغبة في اللعب مع البروليتاريات الرثة أو حشالة السروليتياري، ورفض تسميت الثورة «والعلاقة المخلصة للحكومة المؤقتة - كل ذلك قد فعل فعله ضدى. فقد كنت أرى كل ذلك ،

ولكنتي لم أكن أريد أن أكون مثل ، على سبيل المثال ، تسرييل وتشيفيزه وأفكسيثيوف (٢٨) ، وآخرين ضحوا بمبادئهم وتنازلوا للبين من أجل الحفاظ على شهرتهم. وبعد أحداث يوليو أخذت تقوى ، ويشكل يومى ، حدة الحقد الطبقي والشراسة التى ضحها البلاشفة إلى جانب الصمم السياسى والعما . وقد ظهر كل ذلك على وجهه الخصوص فى اجتماع مسوسكو (٢٩) ، فعندما كنت أترجم إلى اليمين ، إلى طبقة التجار والتصنيعيين ، كان الجانب الأيمن يصفق والأيسر يصمت. وعندما كنت أترجم إلى اليسار .



كارل ماركس

إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ، كان الجانب الأيسر يصفق والأيمن يصمت . وكانت النتيجة أنه لم يهمنى لا أولئك ولا هؤلاء . أما الحل الوسط ، الذى كان هو الطريق الوحيد لإتقاء روسيا ، فقد تم التصحية به بسبب الغفيرة السياسية . و البلاشفة قبل أى أحد آخر السبب فى ذلك . ولكن كانت هناك أسباب موضوعية لذلك : عدو نضج السروليتياري (و البرجوازية أيضا) وأمية الجماهير ، والفقر الحاد والإجهاد المضى لدى الشعب ، والحرب القائمة ، وانقضاء الاشتراكيين

صحتى كما كثبت بعض الصحف والبعض الآخر ، من الذين يعرفوننى بشكل أفضل ، يرون أن ذلك نتيجة التفاقم الحاد لمرضى ولكنهم أبطئ ليسوا على صواب . على الرغم من أن صحتى فعلا سرعان ما سالت مع حلول الخريف حتى إننى أصبحت فى شهر يناير ١٩١٨ ، غير قادر على الإمساك بالقلم ومع ذلك فله يكن مرضى لستمعى لو كنت مدر يت هناك معنى للتضال فبذا لم تكن هناك قوة على الكتابة . فمن الممكن الإملاء ، ولكنى رفضت الصال لعدة أسباب

الديمقراطيين الأوربيين والروس ، وخمسرول الحكومة المؤقتة وعدم منطقيتها كانا التربة الخصبة التى نمت فيها سرعا البذور الفوضوية الليتينية والعداء الطبقي . فى مثل هذا الوضع الاجتماعى الذى تشكل بصورة موضوعية ، كان مواصلة النضال إلى جانب البلاشفة أمرا ليس له أى معنى .

٢- لقد وهبت حباتي كلها من أجل النضال فى سبيل تحرير الطبقة العاملة . ولأن ، عندما وصلت السلطة إلى أيدي أعضاء السوفيئات من العمال الفلاحين ، لا أستطيع النضال إلى جانب من اعتبرتهم ، وما زلت اعتبرهم إخوانى على الرغم من إنهم ، أولئك الذين يخذعهم قادتهم الملتصرون ، يرتكبون خطأ قاتلا وتنازع هذا الخطأ سوف تكون أساسية للغاية بالنسبة للبروليتاريا الروسية قبل أى أحد آخر . ولكن دع البروليتاريا الروسية - مهما كان ذلك مؤلما - تقطع هذا الطريق الشاق الذى رسمه لها التاريخ ، وتضع وترتفع إلى مستوى إدراك مهمتها .

٣- هناك أيضا أفكار أخرى منعته من النضال . فإذا فشل البلاشفة الآن ، فسوف ينشأ رد فعل عميق وطويل المدى ، ستكون نتيجته خسارة الاشتراكية الديمقراطية الروسية والغربية على حد سواء . أما انتصار البروليتاريا ، فسوف يضع هبا . ولكن إذا حافظ البلاشفة على السلطة ولو حتى فى السنوات القليلة القادمة ، فسوف تخسر روسيا ومواطنوها ، ولكن الاشتراكية الديمقراطية الدولية لن تحقق سوى المكاسب : سوف تقوم البرجوازية الغربية المرعوبة من الأحداث فى روس بتقديم تنازلات حدية للطبقة العاملة ، إننى أتألم من أجل روس ، ولكن إذا كنت سأختار بين ذلك وبين كونى أميا منطقيا ، فسوف أختار الثانية .

٥- كيف يصمد البلاشفة طويلا فى السلطة؟

هذا السؤال يشير فى الوقت الحاضر قلق الكثيرين . يطرحه خصوم البلاشفة ، والبلاشفة أنفسهم إنه سؤال يهم كل روسى مبال يصير الوطن . والأجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تكون أبدا قسورية أو بسيطة أو ذات مدلول واحد لأنها تتوقف على العديد من العوامل الموضوعية والفذاية ، بل وحتى الصدفة . والتنبؤ - أمر غير لائق . ولذا فسوف أؤسس تنبؤاتي فى إطار تلك الحدود التى يمكن أن يكون فيها ذلك الأمر ممكنا . بالإضافة إلى إننى مضطر إلى عمل ذلك على اعتبار إننى كنت وما زلت أرى : أن المستقبل ، وفى أبعد الأحوال المستقبل القريب ، لا يمكن أن يكون

غير واضح أو مسحد . زد على ذلك إنني تحدثت أكثر من مرة بأن الشخص الذي فهم الماضي وأحسن التصرف مع الحاضر ،والذي يرى العلاقة الجدلية بين تعاقب الأحداث التاريخية وسيبيتها ،قادر ببعض الثقة على استشراف المستقبل .فالظروف التاريخية الموضوعية التي تراكت في روسيا إلى هذه اللحظة الراهنة ،ومنطق تطور الأحداث ،وتصرفات البلاشفة التي قلبها كتكتيكاتهم وأيديولوجيتهم- كل ذلك يسمح لي بالتأكد على أنهم سوف يصعدون بأربع أزمات على طريق إرساء سلطتهم ،وهذه الأزمات مرتبة ترتيبا تصاعديا من حيث الصعوبة .وستكون فترة وجودهم في السلطة موهنة بأي واحدة منها سيتعرون.

الأزمة الأولى ،القريبة عديدة الرحمة ،القادمة- هي أزمة المجاعة .إذا لم يتخلص لينين من التحالف مع الاشتراكيين الثوريين الذين يلتزمون بالعنق الطبقى (على سبيل المثال ،مع السيد بورشكيفيتش) (٣٠) ويقفون بتراسه ضد فرق التصفين والأغذية فسوف يفقد البلاشفة السلطة في خريف هذا العام (عام ١٩١٨م - أ. ص) حينما يبدأ الفلاحون بدفن القمح في الأرض بينما تتهدد البلاد مجاعة لم تحدث من قبل .وسياتي إلى السلطة الاشتراكيون الثوريون والكاذبت والمنافشة .ولكن إذا أزاح البلاشفة الاشتراكيين الثوريين اليساريين من المؤسسات الحاكمة من أجل أن تنحصر بذلك أباديهم .سيتمكن اجتياز الأزمة القادمة .إلا أن لينين يفهم ذلك جيدا وإدراكه له ،فسوف يستهزئ أول فرصة لانتزاع الثقة من حلفاء الأيس وسحقهم مع كل التناقضات التي نشأت وتطورت منذ لحظة حل المجلس التأسيسي .إن حتمية ذلك لا تتطلب براهين وإثباتات .فسترفض الاشتراكيون الثوريين اليساريين منذ فترة غير بعيدة التوقيع على معاهدة العارء سلام برست ،وخروجهم من مجلسي الفوضيين الشعبيين ،وعدم رضائهم عن « احتكار الحزب » الذي أعلنه لينين- كل ذلك يفصح عن أن أزمة العلاقات بينهم وبين البلاشفة قد وصلت إلى ذلك الحد الذي سيعقبه انفجار كامل ،وهذا الأمر موهون بالأشهر القادمة . إن قيام البلاشفة بتأليب العمال المتخلفين وأولئك الذين -على حد تعبير البحار أ . الكسنودوفسكي (٣١) الدفين- كتبوا على راياتهم « انتزع » ، ضد الفلاحين اليسوريين ومتوسطي الحال ، سوف يصعدون عاما أو اثنين إلى أن تصعب عدم قدرتهم على إعادة الإنتاج أمرا واضحا قاما ، وبالتالي للعمال

أنفسهم.

ومع ذلك فهم يستطيعون اجتياز تلك الأزمة أيضا- أزمة الاتهام -في حالة إذا ما قاموا بإشعال حرب أهلية طويلة الأمد ، ثم باستخدام العنف الطبقي غير المحدود ،وقوانين زمن الحرب ،يهدأون في إبادة كل من لا يتفق معهم بشكل قطعي . وسوف تسمح لهم الحرب الأهلية بقرصنة حالة الحرب على جميع أنحاء روسيا وإلحاق تهمة الاتهام على الأعداء الخارجيين والطبقيين .وبالمناصفة ،فيمجرد أن تبدأ الحرب الأهلية سوف يحارب جزء كبير من الفلاحين في صفوف البلاشفة .فارجل الروس ،مهما كان أميا ، يترك جيدا أنه : إذا خسر لينين فسوف يكونون مضطرين إلى إعادة الأرض إلى أصحابها السابقين . لكن بعد كسب الحرب الأهلية ، ثم إعادة عملية الإنتاج بأي شكل ،لو حتى بتدابير إجبارية ، على سبيل المثال تشكيل كتائب السفرة . سوف يصعد البلاشفة ، في السلطة خمس وعشر سنوات أيضا طالما لم تتفاقم التناقضات بين الطابع الاشتراكي لإنتاج العامل والمصانع وبين الطابع الرأسمالي الخاص للإنتاج الزراعي .فروسيا منذ زمن بعيد ،وإلى وقت قريب أيضا ، ستظل دولة متخلفة في العلاقات الصناعية حيث تشكل التفتتات الزراعية الجزء الأكبر من الدخل القومي .ولكن بعدم إمكانية التحكم في هذا الجزء .وتوزيعه والتصرف فيه ، سيفقد البلاشفة السلطة إن عاجلا أو آجلا.

إن اتحاد الطبقة العاملة مع الفلاحين ،والذي يتحدث عنه دائما لينين ، أمر غير ممكن .فالخلاص في حاجة إلى الأرض ،وليس له مصلحة في الاشتراكية .بإذ أن العملية الزراعية بطبيعتها تجعل الفلاح أقرب إلى الرأسمالية منه إلى الاشتراكية .ومن حيث المبدأ ،فهذا الاتحاد كان من المقرر له أن يكون ممكنا في ظروف الديمقراطية والمساواة السياسية والتبادل العادي للسلع ،ولكن لهذا أبدا في ظل زعامة البروليتاريا فزعامة البروليتاريا تهيئ الفلاحين عن عمد ،وترى أن دورهم مجرد دور تابع . تلك النظرة إلى الفلاحين من جانب البلاشفة تعطي الأزمة الاقتصادية المشار إليها ظلالا سلبية.

حينما قام البلاشفة عام ١٩١٧م بتقديم تنازلات إلى الاشتراكيين الثوريين اليساريين وضعوا بذلك تحت أنفسهم قبلة موقوتة: جعلوا الأرض مشاعا على الرغم من أن برنامجهم من البداية كان يتضمن تأميمها .ومن أجل اجتياز هذه الأزمة الأظمر- أزمة الطابع السياسي الاقتصادي -فالبلاشفة

مضطرون إلى إعلان حرب شاملة على الفلاحين بإبادة الجزء الأفضل منهم- أولئك الذين يستطيعون ويريدون العمل . وسوف على الموقف الدولي والداخلي ،وكذلك درجة فصل طبقات الفلاحين عن بعضها البعض والتي ستظهر في تلك الفترة ، على البلاشفة الشكل الذي يمكن أن يتم فيه عمل ذلك.

باجتياز الأزمة الثالثة يمكن للبلاشفة أن يصعدوا سنوات كثيرة إلى أن تحل الأزمة الراهنة- الأزمة الأيديولوجية ،حينما تبدأ السلطة البلشفية في التخلل من داخلها . ولكن عملية التخلل يمكن أن تمتد لعشرات السنين ،ولأن روسيا لم تعرف أبدا الديمقراطية فسوف يتقبل الروس السلطة المطلقة التالية -سلطة البلاشفة- في صبر وإذعان .هذه السلطة يمكن أن تكون مصدرة بأهمية جديدة ذكية وحاذقة وبجهاز متطور للقمع والترصد.

تتيز هذه طبيعة الحال معرضة للتصحيح من قبل كافة المراقبين المحتملة والممكنة في المستقبل . تلك المواقف التي لا يمكن استنباطها من التنقيب بها ،والتي تتعلق بصاحب الجلالة -الظرف- وعلى سبيل المثال ،عندما يتم دحر ألمانيا- وأنا لا أشك إطلاقا في أنها ستندحر -فعلى أية صورة ستكون أوروبا ما بعد الحرب ؟ ومن سيخلف لينين في حالة وفاته . إني أنا لا أستثنى أيضا إمكانية أن لينين كخضخض من كتكتيكها وعارفا جيدا بالماركسية ، يمكنه في مراحل معينة إجراء تعديلات هامة في اتجاه الاقتصاد عن التحولات الاشتراكية المقررة ،وهو ما سوف يستدعي عدم رضاء حالة البروليتاريا .بيد أن البلاشفة بأيديولوجيتهم الموهجة إلى العناصر المتفصلة عن طبقاتها سوف يمشلون في نهاية الأمر- وهذا ما لا شك فيه . ذلك مسألة وقت لا أكثر .فلا أحد يمكنه أن يخبر مسار تطور التاريخ ! والشخصية البارزة لا يمكنها إلا أن تتجلى أو تنطفي من هذا المسار .ولينين سوف يبطي من حركة التاريخ الروسى ،ومن ثم فسوف يدخله بنفس العلامة التي دخل بها جليديتري (٣٢).

٦- تحول لينين والقادة الآخرين

المثنيون اعترف بأنني كنت أشك في إمكانية الكتابة عن لينين ،بإذ أن كل واحد من أنصاره يمكنه أن يرى في أول سطر سلبى « انتقام من العالم الآخر » . ولكن لينين -تلينين الذي لم يتعلم متى أي شيء سوى أن يكون خصمى الذي تستكتب عنه المجلات في المستقبل ولنا كان من الممكن أن يبدو الأمر من ناحيتين مجرد جن أو تخالفا إذا ما صحت عن

لبيث -الزعيم النضلي الذي يقم بإرادة
المحيطين به ويخضع فيها غير زتها على البقاء
هو جريء، وحاسم ، ولا يتقذ أبدا رباطه جاشه
، وصلب ، وحذر ، ومصر في أساليب
التكتيكية ،وهو في الوقت نفسه لا أخلاقي
وقاس ، ولا يمدني ومغامر بطبعه .بيد أنه
من الضروري طبعا الاعتراف بأن لا أخلاقية
لبيث وقسوسه لا تنبع من لا أخلاقيته

كان لبنيين ضروريا فقط حتى، فبراير ١٩١٧ م.
هو في هذا الإطار كان يعتبر أمراً طبيعياً
وبعد ثورة فبراير التي تجسست على
القبضة وازالت التناقضات بين قوى الإنتاج
وعلاقات الإنتاج سقطت الحاجة التاريخية
إلى لبنيين. ولكن الكارثة تتلخص في أن
المجاهير لم تكن تعرف ذلك، ولا تعرفه حتى
الآن. فلقد حصلت المجاهير على حريات

لئين الذي يرفض ، أو يفسر مفهوم سلبى
الهدهد من المفاهيم الإنسانية العامة التي
يعترف بها كل إنسان متحضّر . فالليبرالية
على سبيل المثال - بالنسبة لأى إنسان
متعلم-هى منظومة إيجابية لوجهات النظر
ولكنها بالنسبة للئين ، بما هى إلا مجرد
«دعاة ليبرالية» . والديمقراطية الليبرالية
بالنسبة لأى إنسان متعلم هى ، وإن كانت

ناقصة، -هي على كل حال ديمقراطية ولكنها بالنسبة للينينين «نفاق»، بينما العنف الطبقي غير المحدود هو «ديمقراطية بروتستارية» على الرغم من أن الديمقراطية -أي سلطة الشعب -من حيث المبدأ لا يمكن أبدا أن تكون برجوازية أو بروتستارية، لأنها إذا أخذنا البرجوازية والبروتستارية كل على حدة -سيكونوا مجرد جزء صغير من الشعب. إن **تولستوي** صاحب المبادئ الإنسانية الأعظم والذي كان يرى أن العظمة الحقيقية غير ممكنة بدون الحب والخير والبساطة ما كان يعترف أبدا بعظمة لينين. فهل هو على حق؟ إن نابليون أيضا لم يكن يتميز لا بالحب ولا بالخير ولا بالبساطة، ولكنه بلا شك كان محاربا عظيما. ولقد عرف التاريخ شعرا، عظما، وموسيقين عظماء، وعرف أيضا مجرمين عظماء. إذن فمن هو لينين؟

لينين -هو روسي من القرن العشرين. ولكن إذا كان الأخير قد قطع رؤوس عدة مئات من الأبرياء، فلينين قطع رؤوس الملايين في هذا الإطراب يحضرني واحد من اللغات الأولى مع لينين والذي تم، على ما أعتقد في صيف عام ١٨٩٥ م في مقبسى لاندولت landolt، وكان الحديث يدور حول أسباب سقوط ديكتاتورية البلشفيين قتلنا ما حازا أنها تنهارت لأن المفصلة كثيرا ما قطعت رؤوسا أكثر من اللازم. رفع لينين حاجبيه وقال في جديّة تامّة: لقد سقطت الجمهورية البلشفية لأن المفصلة نادرا ما قطعت رؤوسا أكثر من اللازم. إن الثورة يجب أن تكون قادرة على حماية نفسها؛ منفذ إتيسمتنا فقط (حضر هذا اللقاء ب **لاماري (٣٦) ريجول جيد**، وعلى ما أعتقد أيضا ش. لوجميه (٣٧) لتطرف السيد أوليانوف. بيد أن المستقبل أثبت أن ذلك لم يكن مظهرا من مظاهر الشباب والحماس، وإنما كان انعكاسا لوجهات نظره التكتيكية التي كان قد صاغها بدقة في هذا الحين. إن مصير روسيبر معروف جيدا. ولن يكون مصير لينين أفضل منه: فالثورة التي قام بها سوف تكون أشرس من ثورمستوس * وستساكل ليس فقط أبنائها، وإنما أيضا آبائهم. ومع ذلك فإنا لا نقف له مصير روسيبر. فليحبا فلاديمير إيلش إلى ذلك الوقت الذي سيظهر فيه بوضوح عدم صحة تكتيكاته.

الشخصية الثانية بعد لينين، من حيث القدرات والترتيب في حزب البلاشفة، هو **تروتسكي**: «يهذا»، «أدنا وصولي وأحسن نفعي وإنشاقافي»، «الحبيب النذل»، «الأسوأ

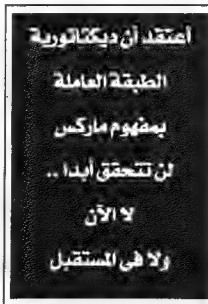
من كل الإنشاقافين الآخرين» -هكذا وصفه لينين، وكان فعلا على حق. فقد كتب لينين في أحد أعماله: «هناك لمعان شديد وضجيج كثير في عبارات تروتسكي، ولكنها لا تنطوي على أي مضمون في هذا التفوقيم يكون لينين أيضا على حق. فأسلوب تروتسكي -أسلوب الصحفي النشط ذي اللسان الزلق -أكبر بساطة سطحية من أن يكون عميقا ومعبرا. تروتسكي شخص متعرج للغة، وأنا أني ولايحيدي، «دوجماتي حتى أظافره. وقد كان تروتسكي «منشفي» و«خارج الإنشاقاف» ولكنه الآن -صاره بلشفيًا». وفي الواقع، فقد كان وسيظل في قرارة نفسه اشتراكيا ديمقراطيا. إنه على الدوام مروجو حيث يوجد المتقدمون والزاهبون. ولكنه مع ذلك لا يتراجع أبدا عن مساوالاته في أن يصحح الشخصية الأولى، تروتسكي -خطيب رائع ولكن أساليبه غطية ومتشابهة، مجرد قوالب. ولذلك فمن المتع الاستماع إليه مرة واحدة فقط. إنه يمتلك طابعا متفجعرا، وفي حالة التراجع يمكنه أن يفعل الكثير في وقت قصير. ولكن في حالة الفشل يمكن أن يصاب باللامبالاة، بل وحتى بالارتباك والحيرة والتسرد. وإذا اتضح أن الثورة اللينينية محكوم عليها بالفشل، فسوف يكون أول من يغادر صفوف البلاشفة، ولكن إذا اتضح أنها ستنتج، فسوف يفعل كل ما بوسعه من أجل إزاحة لينين، ولينين نفسه يعرف هذا، ومع ذلك فهما معا في معسكر واحد، لأن لينين بحاجة إلى دياجوجية تروتسكي وأفكاره حول الثورة المستمرة. بالإضافة إلى أنه أساذ صاهر بقدرته على تجميع كل من يرغب تحت رايته. إن لينين -زعيم البلاشفة -لم يكن أبدا

ليسابق على أن يكون زعيم أية مجموعة أخرى. أما بالنسبة لتروتسكي فإهم شيء لديه هو أن يكون زعيما، ولا يهم زعيم أي حزب، ولعل هذا الأمر سيكون السبب في حتمية الصراع بين لينين وتروتسكي في المستقبل (٢٨).

إلى جانب تروتسكي يمكن وضع كاسينيف ثم زينوفيف وبرخارين. كاسينيف يعرف الماركسية ولكنه ليس متفقا. وهو من حيث أفكاره ومعتقداته -منشفي متردد بين المناشقة والبلاشفة، ولا يمتلك الإرادة الضرورية لأداء دور الشخصية السياسية المؤثرة. لهذا السبب تحديدا يسير وراء البلاشفة رغم أنه لا يتفق معهم في الكثير من الأمور. أما زينوفيف -فهو بلشفي بدون اقتناع نهائي أو قاطع، وبالرغم من شكه الغائم فسوف يظل في صفوف البلاشفة ما لم تظهر الإمكانية على الانتقال إلى معسكر آخر بامتيازات. زينوفيف، بمثل كاسينيف، لا يمتلك الشخصية القوية، ولكنه من أجل أن يقرى وضعه الشخصي، يغادر على تنفيذ أي أمر للينين. برخارين -بلشفي مبشفي وراسخ العقيدة، وليس مفتندا للمنطق والرأي الخاص وإمكانات المنظر. لم يتفق في كثير من الأحيان مع آراء لينين بشأن العديد من القضايا. ومن الممكن أن يصبح برخارين بالذات -في حالة وفاة لينين -هو الشخصية القيادية لديكتاتورية البروليتاريا. ولكن ليس من المستبعد، وأنتا، حياة لينين أيضا، أن تقوم القافلة الثانية من البلاشفة بالتخلص من برخارين والشخصيات الأخرى المذكورة مثلما فعل الجيرودينيون في زمنهم، وهذا هو الأمر الذي لن يعترض عليه لينين أبدا.

٧-حول الدولة والاشتراكية ومستقبل روسيا

إنني أتفق مع فاندربيلد في أن كلمة «الدولة» يمكن تفسيرها بمفهوم ضيق واسع. أتوافق أيضا في أن ساركس وإنجلز قد أسهبا في تفسير هذه الكلمة في إطار المفهوم الضيق عندما تحدثا عن تلاشي الدولة. ولكن من غير الممكن أن تدبنتها في هذا الأمر: فالحديث عن الدولة بالمعنى الواسع للكلمة كان من الأمور السابقة لأوانها في زمنهما. ولكن الدولة ما زالت إلى وقتنا الحاضر هي أداة سيطرة طبقة على أخرى ووظيفة الدولة كمعبر عن المصالح المدنية العامة، وكمنظم عام، لم ترسم ملامحها بشكل واضح إلا في السنوات العشر الأخيرة فقط. أما الدولة كنتيجة لعدا التناقضات



الطبيعية، كجهاز للهيبة السياسية، وكأداة لتقهر طبقة أخرى، سوف يبطل مغزوها. وسيأتي زمن تتلاشى فيه الطبقات وتضمح الحدود. ولكن الدولة تشكلت من أشكال تنظيم الشعب - مواطنو الكرة الأرضية في المستقبل - سوف تبقى. زد على ذلك أن دورها سوف يتنامى باستمرار كنتيجة لتنامي القضاء والمشاكل العالمية أو الكونية: التضخم السكاني على الأرض، استنزاف الموارد الأرضية، ندرة الطاقة، الحفاظ على الغابات والأراضي المزروعة، تلوث الكرة الأرضية والمياه والجسم الصلصاع مع الكوارث الطبيعية... إلخ.

بالقدر الذي ستتلاشى به الدولة بالمفهوم الضيق، سوف يلعب العلماء الدور الأكبر في توجيه هذه الدولة وإدارتها، أي أن البناء السياسي الفوقى سوف يتحول تدريجياً إلى بناء فوقى «للتغزو العلى». ولكن كل ذلك سيكون في المستقبل. أما الآن فمن الضروري السعى في اتجاه أن يعكس البناء السياسي الفوقى مصالح الطبيعة وهو ما لا يمكن تحقيقه بالكامل إلا في ظل الاشتراكية. وبالتالي فالثورة الاشتراكية بهذا المفهوم هي الهدف الذي تسعى إليه البروليتاريا. وينبغى أن نتذكر أننا ذلك عدم وجود ولو ثورة واحدة قادت في نهاية المطاف إلى تفسيرات راسخة ومستورة على شكل قطرات من العلاقات الاجتماعية والإنتاجية، وكل ما في الأمر أنها سرعت من تطورها. في هذا الإطار تعتبر مقدمة إنجاز لطبعة «المانيفستو» باللغة الإنجليزية عام ١٨٨٨ في غاية الأهمية. حيث شدد على الدور المميز لعمليات التدرج الطبيعي لتطور الاجتماع. الهام أيضاً هو أن هذه الطبقة التي تمت ترجمتها من اللغة الألمانية إلى الإنجليزية تحت إشراف إنجاز المباشر، انتهت بشعار «يا شغيلة العالم، إنجمدا!» وهو الشعار الذي لا يتساوى أي مع شعار يا عمال العالم، انجمدا! (١٩٨٩).

إن الثورة الاشتراكية المتوط بها القضاء على الاستغلال والطبقة، لن تفعل لا هذا ولا ذاك في المرحلة الأولى. زد على ذلك أن الثورة الاشتراكية السابقة لأوانها تنطوي على آثار سلبية خطيرة: إن أي شخص يعرف قرائن نفى التنفى يمكنه بسهولة استنتاج أن دور البناء السياسي الفوقى يتغير بصورة ودية ومن شكل إلى شكل. فأحياناً يقرى، وأحياناً أخرى يعضف. والجميع يعرفون بأن دور البناء السياسي الفوقى في ظل الاشتراكية يجب أن يتزايد نظراً لأن الدولة ستأخذ على عاتقها وظائف تنظيمية إضافية؛

التخطيط والرقابة والتوزيع... إلخ وبهذا المفهوم يكون البناء السياسي الفوقى في ظل الاشتراكية، والذي ينفى البناء السياسي الفوقى الرأسمالي، أكثر قرباً إلى البناء الفوقى للإقطاع الاستبدادى منه إلى البناء الفوقى للرأسمالية. هذا الأمر يهدد بالخطر في ظل عدم وجود الديمقراطية - وهي لن تكون موجودة كما أشرنا في ظل الاشتراكية اللينينية - ويمكن أن تتحول الدولة إلى إقطاعي أكثر شراسة وقطاعة من الحاكم الأوحده المستبد. نظراً لأن الأخير - إنسان كان أو دولة - هو آلة قاسية ولا شخصية. إننى على يقين من أن الدولة الاشتراكية اللينينية سوف تكون بالضبط ذلك الإقطاعي، وخاصة في السنوات العشر الأولى، وهذا طبعاً إذا استطاع البلاشفة التغلب على الأزمات الثلاث الأولى التي تحدثت عنها أعلاه.

بعد قمع مقاومة البرجوازية، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق بسهولة ويدون عنف إذا كانت البروليتاريا تشكل أغلبية السكان، يجب على ديكتاتورية البروليتاريا مساواة جميع الطبقات في الحقوق، والوصول إلى سيادة القانون والعدالة وتحقيقها. أما تلالى الطبقات، فهذا أمر يتعلق بالمستقبل البعيد. ولذلك يجب على الدولة الاشتراكية قبل كل شئ تأمين السلام الطبقي والدفاع عن مصالح الشغيلة. ولكن في روسيا المختلفة التي لم تعرف أبداً الديمقراطية، والتي يسود فيها الفقر والجهد والأمية، لن يتمكن البلاشفة من تأمين لا هذا ولا ذاك.

إن التغييرات السورية للتكوين الاجتماعي في روسيا أمر غير ممكن إلا في ظل التغيير الشورى لثقافة جميع طبقات المجتمع ووعيتها. في ظل هذا الظرف فقط يمكن تطوير قوى الإنتاج بصورة سريعة. بيد أن ذلك قد أصبح من المستحيلات: لأن ثقافة الشعب ووعيه ما وظيفة قوى الإنتاج وليس العكس. وفى حالة إذا ما قام البلاشفة بتبنيته الانتلجنتسيا، يمكنهم بالطبع التخلص من الأمية سريعاً. ولكن، وهذا أولاً، أن يتعلم الناس القراءة - فهذا لا يعنى أنهم سوف يصبحون مثقفين. ثانياً، أن يتعلم الناس القراءة، فأول ما سيفهمونه هو ماهية ديكتاتورية البروليتاريا على الطريقة اللينينية (٤٠).

سوف يتحدد مستقبل روسيا بالفترة التي سيقضيها البلاشفة في السلطة. وإن عاجلاً أو آجلاً فسوف تعود إلى الطريق الطبيعي للتطور. ولكن كلما طال وجود الديكتاتورية البلشفية، أصبحت هذه العودة أكثر صعوبة.

المجتمع الاشتراكي في مفهوم ماركس وإنجاز ليس مجرد أمر يمكن إنجازه في قرن واحد حتى في الدول الغربية، فما بالنا بروسيا. ولذلك ففي المرحلة التاريخية الآتية في روسيا يجب تنمية قوى الإنتاج وتوسيع الحريات والحقوق السياسية، وتشكيل التقاليد الديمقراطية، ووقع ثقافة المواطنين، ونشر عناصر صميمية من المبادئ الاشتراكية وترسيخها. ومن الضروري إجراء تفسيرات تدريجية لمؤسسات الدولة على أن تكون مصحوبة بتأثير دعائى سياسى اقتصادى على جميع طبقات المجتمع بهدف إثراء المواطنين الروس وجعل المجتمع الروسى ديمقراطياً ومزمتاً بالمبادئ الإنسانية. إن الدولة لا يمكن أن تكون عظميسه ما دام مواطنوها معدمين! ففى ثراء المواطنين - ثراء الدولة، والعظمة الحقيقية للدولة لا تتحدد بمساحتها، ولا حتى بتاريخها، وإنما بالتقاليد الديمقراطية ومستوى معيشة المواطنين. وطالما سيطر المواطنون مصعبين، وما دامت الديمقراطية ستبقى غير موجودة، فلن تأمن الدولة الهزات الاجتماعية، بل وحتى الانهيار والسقوط.

روسيا دولة ضخمسة تمتد آلاف الكيلومترات. ولذا فمن أجل التقدم السريع، يجب تطوير خطوط السكك الحديدية وخطوط النقل البحري في البلاد كلها. وقد قال **مولوتوك** (٤١): «ليس هناك داع لتشبيد القسلاخ، ولكن مسدوا خطوط السكك الحديدية» «إذا كانت طرق السكك الحديدية هامة بالنسبة لألمانيا، فهى أمر ضرورى ولا غنى عنه بالنسبة لروسيا. بل ومن الممكن أن تكون السيارات والطائرات ذات أهمية بالغة في المستقبل، ولذا يجب توجيه اهتمام خاص إلى تلك المجالات التقنية. من الضروري تطوير وسائل الاتصال، وصول الكهرباء، إلى كل مكان. لابدون الاعتماد على الكهرباء، لن يمكن رفع إنتاجية العمل.

روسيا بحاجة ماسة إلى إيديولوجيا تقدمية قائمة على أفضل التقاليد القومية، وعلى تصورات حديثة حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولن يضمن لروسيا الثبات والروسخ والتطور الطبيعي للاقتصاد سوى هذه الأيديولوجيا. لأن الأيديولوجيا التضليلية لا تلد، ولن تلد - إلا القادة المشوهين القذرين الذين يارتكزهم على الأيديولوجيا الدوجماتية، لن يكون يقدروهم إلا عرقلة قوى الإنتاج. وإعانة تكوين مجتمع حضارى مزدهر. وفى النهاية، فروسيا

في حاجة إلى سلطة مركزية وسلطات محلية قوية تعمل في إطار دستور مرسوم الحدود بصورة دقيقة.

.. الحالة الثانية للقرية الروسية، هي العذاب الخي ثلاثين السن من الحكم الفردي المطلق، يجب عمل كل شيء من أجل تعديل أوضاع القرية الروسية، ومن أجل أن تخفى الجدران الأربعة المائلة تحت أسقف القش، يجب أن يكون في كل قرية مدرسة، ومكتب بريد، وتلفرسراف، وهاتف، وفسرج بنكي، ومؤسسة اجتماعية، ومراكز تجارية وإدارية. هذا الأمر، بطبيعة الحال، يحتاج إلى عشرات السنين، ومع ذلك فهو أمر يمكن تحقيقه إذا التفتت الدولة إلى القرية، وإذا حصل الحال على الأرض -وهو الأمر الذي لا يجب نسيانه- كوسيلة إنتاج تتكفل قيمة هامة وبالتالي لا يمكن أن تكون أداة للمضاربة كما أن الاستئجار طويل الأمد -الجناني بالنسبة للروس، والمذموم بالنسبة لمواطني الدول الأخرى- هو الشكل الوحيد الصالح لاستغلال الأراضي خلال عشرات السنين القادمة.

.. العمل هو مصدر جميع الثروات، فإذا كان حرا ورماعيا للمصلحة، سوف يتمكن الروس من التغلب بصورة سريعة على تخلف البلاد. و فقط بعد ذلك يمكن مناقشة مسألة الثورة الاشتراكية، والتحول الاشتراكية التي من الممكن أن أسعد ثلاث مراحل من أجل الوصول إليها.

من الممكن أن يبدو للمقارئ الراعي أن أفكاره وأرائه تنطوي على بعض التناقضات -فقد وضعت أملا، إعلانا، إمكانية تحقيق ديكنا تورية البروليتاريا موضع الشك، وأن ناقش التحولات الاشتراكية. ولكن من الذي قال أن التحولات الاشتراكية ممكنة فقط في ظل ديكنا تورية البروليتاريا؟ نستطيع المجتمع وارتفاع مستوى معيشة الجماهير وثقافتها ووعيها يمكن أن تتم التحولات الاشتراكية تدريجيا، وليس فقط بإرادة السلطة، بل ورضا عنها أيضا. وسيكون الانتقال إلى الاشتراكية في مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أمرا طبيعيا ولا مفر منه. وإذا كان التاريخ سيختار روسيا أولا من أجل تعبيد الطريق إلى الاشتراكية، فينبغي أن يتم ذلك بالتدريج وعلى مراحل.

المرحلة الأولى (٢٥-٣٠ سنة) -الاشتراكية المبكرة. في تلك المرحلة يجب فقط مصادرة، وبصورة تدريجية، البنوك والصناعة والمعامل الضخمة، والمواصلات، وأراضي وأعمال الكنيسة (إذا كانت ستظل

باقية إلى ذلك الوقت)، والمؤسسات التجارية الضخمة. وأن تكون إجراءات نزع الملكية على أساس الشراء الجزئي، أو الإيجار مدى الحياة، أو تعيين معاش تقاعدي، أو الحق في الحصول على أرباح معينة. بالإضافة على المصانع الصغيرة والمتوسطة في أيدي القطاع الخاص، ذلك إلى جانب البنوك والمعامل والمؤسسات التجارية ومجال الخدمات. وعلى أساس البنوك التي صودرت يمكن تأسيس بنك وطني يراعى حركة أموال ونشاطات البنوك الخاصة. وعلى أساس المؤسسات التي صودرت يجب إنشاء قطاع حكومي يكون هدفه التعرّب على الاقتصاد والتجارة وتأمين العدالة الاجتماعية. ومن أجل زيادة اهتمام العمال وجذبهم يجب توزيع أسهم المؤسسات بشكل جزئي بينهم على أن تكون الأسهم غير خاضعة لعملية إعادة البيع، وأن تمنح العامل الحق في الحصول على أرباح، ولكن ليس حق التملك ويجب منع الفلاحين جزءا من الأراضي المصادرة على أسس عداوة ارتكازا إلى الظروف المحلية، وإقامة مزارع نموذجية حكومية ضخمة على الجزء المتبقى.

يجب أن تكون الضرائب على المفاخيل تصاعدية، ويجب ألا تخفف ربح الأعمال. ويجب ألا تخضع للمناخيل المستخدمة في توسيع الإنتاج وبناء الطرق والأغراض العامة إلى الضرائب. وبطبيعة الحال، قفنى هذه المرحلة يجب بشئ الطرق تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي مع فرض الرقابة الصارمة على خروجه، وتوسيع التصدير ومراقبة الاستيراد. ويجب أن تعمل السياسة الجمركية على تحفيز المنتج الروسي، وعلى رفع جودة السلع الوطنية.

إن هدف المرحلة الأولى -هو زيادة إنتاجية العمل، ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس. في هذه المرحلة يجب الإطلاق من الاعتراف بثلاث قوى: الدولة، ورجال الأعمال، والمعامل. ويمكن اعتبار المرحلة الأولى قد انتهت عندما تتساوى إنتاجية العمل في القطاع الحكومي مع إنتاجية العمل في أفضل المصانع الخاصة، ويصل مستوى معيشة المواطن الروسي إلى مستوى المعيشة في أوروبا الغربية.

المرحلة الثانية (٢٥-٣٠ سنة) مرحلة الاشتراكية الناضجة. حيث يتم انتزاع ملكية البنوك والمصانع والمعامل المتوسطة، وتجارة الجملة، ولكن مرة أخرى على أسس عادلة. وعلى سبيل المثال، يصبح مالك الكروم، مديره، وصاحب المصنع مديره.. وهكذا. ولا يستثنى من ذلك عمليات الشراء الجزئي أو الإيجار

مدى الحياة أو تعيين معاشات تقاعدية. وتتخلى الزراعة وتجارة التجزئة ومجال الخدمات إلى العمل على أسس جماعية. وسوف يدخل القطاع الحكومي على طور نموه التالي. في هذه المرحلة يبقى الحال كما هو عليه بالنسبة لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي بينما تخفف الرقابة على خروجه. وتنتهي المرحلة الثانية عندما تتدفق إنتاجية العمل في المؤسسات الحكومية على إنتاجية العمل في أفضل مصانع الدول الغربية، ويتفق مستوى معيشة المواطن الروسي على مستوى معيشة مواطن الدول الرأسمالية. وهذه هي المرحلة -هو جعل الاشتراكية جاذبة لاهتمام جميع الشعوب. ومن الممكن في هذه المرحلة أن تنتشر الثورة الاشتراكية السلمية في الدول الأكثر تقدما.

المرحلة الثالثة (٥٠-١٠٠ سنة) يتم فيها نزع ما تبقى من الملكيات الخاصة، تصبح الوسيلة الاشتراكية للإنتاج هي السائدة. سيغلب الاستغلال قانما، وتتمشى الفروق بين العمل العضلي والذهني، وبين المدينة والقرية، وستتلاشى الطبقات تدريجيا. في هذه المرحلة ينبغي تشجيع خروج رأس المال الأجنبي، وامتلاك الأوراق المالية للدول الأخرى، وإجراء تقارب اقتصادي مع الدول الأخرى بانتشار وتدفق متبادل للروس الأموال، وبسبب التشجيع والتحفيز الأخلاقي محل مثيله المادي. وهدف هذه المرحلة -مساهمة مستوى معيشة مواطني جميع الدول، وإنشاء قوى إنتاج كافية من أجل إعلان الشيوعية التي لا يمكن أن تكون طبعها آخر أطوار التطور الاجتماعي-سماحي. ذو ذلك أن الشيوعية لن تكون خالية من التناقضات الاجتماعية، والتفكير على نحو آخر يعني رفض الديالكتيك الهيجلي لذلك الموت الأبدى أو البعث الأبدى. بيد أن التناقضات في ظل الشيوعية ستكون خالية من الأساس الطبيعية والمادية، وستكون التناقضات الأخلاقية والقيمية والفكرية بين الشخصية الفردية والمجتمع.

لقد عرضت بإيجاز تصوراتي حول مراحل التحولات الاشتراكية من دون أن ادعي -طبعاً- الحقيقة النهائية. فمعها كان الإنسان عبقريا، وهما استلزم ديالكتيك، من الممكن أن يخطئ في تنبؤاته، إن اكتشافات العلم الفساده يمكنها أن تغلب جميع التصورات الثابتة. ولكن كل ذلك هو مشكلات الغد. أما الآن فيمكن قول الأتي بكل ثقة: روسيا بحاجة إلى توحيد القوى السياسية، والعديد من التكوينات والهياكل

والاسهامات في جميع مجالات الإنتاج والمبادرة الخاصة، والهمة الرأسمالية، والمنافسة التي يدونها لن تكون هناك أية جهود لرفع الجبهة أو التقدم التقني، وبناء سياسي فوقى عادل، وإشاعة الديمقراطية والمبادئ الإنسانية. روسيا ليست فقط دولة متعددة القوميات، ولكنها أيضا دولة متعددة الديانات، وهو الأمر الذي ينطوي على خطورة نشوء النزاعات القومية والدينية على حد سواء. وتفايدها لن يكون ممكنا إلا بالإصلاحات الادارية الذكية، ورفع مستوى المعيشة، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وحرية العقيدة، والاحترام للتبادل الثقافي القومية والثقافات واللغات. لقد كنت على الدوام مناهضا للدين، ولكنني لم أنف أبداً أهيمته. فالدين كمنظومة للتصور والحالة النفسية والتأثير ينطوي على عنصرين: الأول - فلسفي - وهو عنصر فكري أو عقائدي سوف يحتلّ تدريجياً بنمو قوى الإنتاج وتطور العلوم، والثاني - اجتماعي أخلاقي - وهو عنصر يستمر لسنوات طويلة ولا ينهي الصراع معه. وأني دين يرمي في تطوره لإبراح مسجدة متشابهة. فالمسيحية التي مرت من خلال الجهل والظلمة مظهرها مثل الإسلام أيضا. وهما بائتان عالميتان، ولكن الديانات الأخرى يمكن أن تمر من خلال مراحل مشابهة. ولعل أفكار التشريك العام وإبادة الشعب الأرمني هي الدلائل أو البؤساء الأولية لذلك (٤٢). ومن أجل لا يحدث هذا الأمر في روسيا، يجب أن يتذكر الروس أن المسلم - ليس بوسم، والمسيحي ليس كافرا (٤٣). وينبغي للدعاية ليس إلا الإلهاد، وإنما إلى الاحترام المتبادل للديانات، وإلى كل ما يقربها إلى بعضها البعض (٤٤). يجب تشجيع عملية تكوين الأسر المختلطة بشئ الطرق. وليس هناك أي ضرر من أن يكون الزوج مسلما، والزوجة - مسيحية، أو أن يكون الابن مسلما والابنة مسيحية أو العكس.

وفي النهاية أقدم بعض الأسطر التي يجب ألا تنتشر، وإنما تنقل إلى السلطة الديمقراطية القادمة في روسيا.

الهوامش

١- كما هو معروف، ففي المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٣ م سمح بليخانوف في إحدى خطبه بإمكانية حل المجلس التأسيسي إذا كان ذلك سيكون من مصلحة الثورة. وبعد حل المجلس

التأسيسي في ٦ يناير عام ١٩١٨ م قام البلاشفة بإدانة بليخانوف، مستندين أساسا إلى كلمته، بأنه خان ماضيه الثوري. أما الذين كانوا ضد حل المجلس التأسيسي وعلى رأسهم ف. تشيرنوف، فقد اتهموه بأنه كان معلم البلاشفة وأستاذهم، أنظر أيضا الهامش رقم (٨).

٢- نيكولايا ألكسندروفيتش بليخانوف (١٨٥٢-١٩٢٨م) أحد أعضاء جيسورجي فالتينوفيتش الكبار من أبيه. - درس في كلية فورونيج الحربية، وبعد ذلك أنهى دراسته في مدرسة وأرسو العسكرية لسلح المشاة. قضى في الخدمة ٢٧ عاما. قدم استقالته عام ١٨٩٨ م وهو برتبة عقيد. وكان العام الدراسي ١٨٦٨-١٨٦٩م) عاما دراسيا مشتركا للأخين في كلية فورونيج الحربية.

٣- بعد مظاهرات قازان الشهيرة في ٦ ديسمبر ١٨٧٦م، كان بليخانوف مضطرا إلى الاختفاء عن عيون البوليس وصار سريا. ووصفت زوجته روزاليا ماركوفنا بليخانوفا طريقته في النوم كالآتي: «كان على الدوام تحت وسادة بليخانوف المسدس والقبضة الحديدية. تخسبا لحالة إذا ما ظهر البوليس فجأة في الغرفة، فلا يجب أن يقع في أيديهم بدون مقاومة (ر). م بليخانوفا. الحلقة الفرعية له الأرض والحربة» مجموعة «تحرير العمل» عام ١٩٢٦ م المجلد الرابع، ص (١١٢).

٤- ليف الكسنندروفيتش تيخومиров (١٨٥٢-١٩٢٣م) أحد قادة «حرب» الإرادة الشعبية». أصابه الإحباط في الثورة الاشتراكية بعد هجرته إلى خارج روسيا. حصل على عفو من القيصر. وودا على ذلك ألف كتابا بعنوان «لماذا لم أظل ثوريا». وفي عام ١٨٨٩ م نشر كتابه بعنوان «مفان جديد عن حكم القصر المطلق أم كرامة أنسيد ل. تيخومиров».

٥- جول جيب (١٨٤٧-١٩٢٢م) أحد أشهر نشطاء الحركة الاشتراكية الفرنسية والحركة الاشتراكية الدولية والحركة العمالية، وأحد مؤسسي حزب العمال الفرنسي. حدث تعارف بليخانوف معه في مطلع عام ١٨٨١ م بعتق سان ميشيل حيث كان يقضي الزوجان بليخانوف بعض وقتهم.

٦- مقطع من كلماته المعروفة في رسالته ن. أ. وويكين: «أنا أقصدك ببرجسته نظر أفكار جماعة «تحرير العمل». وأنا في كل مرحلة زمنية محددة أكون أقرب إلى واحدة من تلك الجماعات الاشتراكية- الديمقراطية التي تكون قريبة من هذه الأفكار. وأرى أن

تقدم حزينا يتوقف على الفهم الجيد لأفكار «تحرير العمل» (التراث الفلسفي -الأدبي لبليخانوف. الجزء الأول. موسكو. ١٩٧٣ م ص ٢٤٨).

٧- وقف كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز في بداية الثمانينات إلى جوار منظمة «الإرادة الشعبية» مستندين إلى تقديرهما بخصوص إمكانية الثوار الذين ينتمون إلى مختلف الهويات والطبقات البسيطة، والذين يمارسون الأعمال البسيطة ويحملون أفكارا ثورية ديمقراطية، في إشعال الثورة في روسيا. بيد أن بليخانوف كان يرى أن الحركة الثورية في روسيا لا يمكنها أن تنتشر إلا كحركة ثورية عمالية.

٨- السيد. ف. تشيرنوف يؤكد في «قضية الشعب» أن البلاشفة أثنائي. وقد ذكرني ذلك بما كان يقوله فيكتور أدلر بين المزاج والجسدية: «لبنين- ابنكم عليه بقولي: إذا كان ابني، فمن الواضح أنه غير شرعي» وما زلت أعتقد حتى الآن أن تشكيك البلاشفة هو مجرد استنتاج غير شرعي وغير قانوني انطلاقا من الأوضاع التشكيكية التي كنت أنادي بها مستندا إلى نظرية ماركس -إنجلز (ج. ف. بليخانوف. عام في الوطن. باريس، ١٩٢٦ م. المجلد الثاني، ص ٢٦٨).

٩- برنشتاين (١٨٥٠ م -١٩٣٢م) أحد قادة الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان الذي قام بالهجوم على الماركسية بعد وفاة إنجلز.

١٠- سسزريف (١٨٧١ م -١٩٤٠م) نبي البداية كان ماركسيا ثم أصبح دما بعد ذلك. قادة نقاد الماركسية

١١- كان بليخانوف زوف في ذلك الوقت، بداية من ٨ يناير ١٩١٨م. مسترجدا في المصححة بمدينة بيتكياروف (انظر رسالة بليخانوفا إلى ألبسوف بتاريخ ٢٢ يناير ١٩١٨م) الأرشيف التاريخي، ١٩٩٨م، رقم ٣، ص ٣٩.

١٢- مكتبة بليخانوف في مثال بعنوان «كل شيء حول ذلك أيضا»: «كان هناك زمن عندما كان أيديولوجيو البرجوازية ينكرون بأن أي تنازل يقوم به الرأسمالي للعامل الأجير يتسبب في خسارة للرأسمالي. وثمة فكرة كانت سائدة آنذاك بأن يوم العمل الطويل والأجر المنخفض هو شرط ضروري من أجل ضمان مستوى عال للقيمة الزائدة للرأسماليين. ورويدا رويدا أخذت خبرة الدول الرأسمالية الطليعية تدخض تلك الأخطاء. لمنظري الاقتصاد البرجوازي ومديريه. لقد اتضح أن قوة العمل «الرخصة» هي الأعلى، الفعالي». فواتع أن العامل الأجير الذي يعيش في

ظروف مادية أفضل ، هو أكثر إنتاجا حتى من وجهة النظر الرأسمالية الخالصة) . وذلك يعتبر الآن من أبجديات الحقائقي في العلوم الاقتصادية ("الوحدة"، رقم ١١١ ، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩١٧م).

١٢ - يستخدم بليخانوف كلمة "الروس" هنا بالمفهوم المرتبط بـ "تاريخ الفكر الاجتماعي الروسي" (انظر بليخانوف في الأعمال الكاملة، المجلد ٢٠، عام ١٩٢٥م، ص ٩٥ ، والمجلد ٢١ ، عام ١٩٢٥م ، ص ١٦ ١٨ ٢٤).

١٣ - بيلانكي (١٨٠٥ - ١٨٨١م) اشتراكي فرنسي تأمرى . باكوتين (١٨١٤ - ١٨٧٦م) فوضوي متشدد . وعموما فقد توفف بليخانوف كثيرا في مؤلفاته عند نقد التكتيك.

١٤ - دوسيللا نيونيهيوس NIEU-WENHUIS (١٨٤٦ - ١٩١٩م) اشتراكي هولندي ، ومعرض أثناء الحرب . انماز إلى الفوضويين بعد مؤتمر زيورخ الدولي عام ١٨٩٣م ، وتم طرده من الأغلبية الثانية عام ١٨٩٦م.

١٥ - ج - إروى (١٨٧١ - ١٩٤٤م) اشتراكي فوضوي فرنسي.

١٦ - ر - جسيم (١٨٨١ - ١٩٥٦م) أحد قادة الاشتراكيين الديمقراطيين السويديين.

١٧ - سبير سيفينهورف SVIN-HUFVUD (١٨٦١ - ١٩٤٤م)

شخصية سياسية برجوازية في فنلندا . شغل منصب رئيس وزراء فنلندا في الفترة من نوفمبر ١٩١٧م إلى يناير ١٩١٨م . زاد بطرسبورج في ٣٩ ديسمبر ١٩١٧م حيث حصل على الاعتراف باستقلال فنلندا بتوقيع لينين، وفي مقابل ذلك قام سيفينهورف وأنصاره في الحكومة الفنلندية بالاعتراف بأن السلطة السوفيتية هي السلطة الشرعية في روسيا . وكان من أنصار تدخل الجيش الألماني في أراضى فنلندا . أصبح رئيسا للحكومة البيضاء في أبريل عام ١٩١٨م . وفي ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م أصبح رئيس وزراء فنلندا ورئيسها حتى عام ١٩٣٧م - المترجم - ١٨ - المقصود بـ "أنصاف اللينينيين" كل من رفض استنتاجات لينين وقبل مقدماته وبذلك ساعده - كما يرى بليخانوف - على تطبيق استنتاجاته وإثباتاته في الواقع العملي . كان أولئك ، في الغالب الأول ، هم الناشطة الذين كانوا يشكلون أغلبية مجلس بطرسبورج ، ولكن ارتبط بهم أيضا الاشتراكيون الشيوريون الذين كانوا ضمن هذه الأغلبية .

وقد أورد بليخانوف عدة أسماء منها : -تسبريتيل م. سكوبيلوف ، ن . تشيخيزه ف. تشيرنوف (انظر بليخانوف - عام في الوطن . المجلد الثاني ، ص ٥٥ ، ١٦٢).

١٩ - هذا هو بالضبط السؤال الذي طرحه لينين عندما قرأ "ملاحظات ثوري" لوسوف.

٢٠ - سوف تأتى إضافات إلى هذه النقطة في الجزء الخامس من الوصية .

٢١ - كان لينين قد طرح إقامة السخرة على مستوى عموم البلاد كلها ، وذلك في ديسمبر ١٩١٧م في مشروعه حول إعلان تأميم البنوك.

٢٢ - هذه واحدة من عبارات بليخانوف التي وردت كثيرا في مؤلفاته عام ١٩١٧م - انظر على سبيل المثال مقال "الدائرة تنطق" ("الوحدة" العدد رقم ١٥٧ ، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩١٧م).

٢٣ - هي الفكرة التي صرح بها بليخانوف لأول مرة في أول أعماله الماركسية الاشتراكية والنضال السياسي "بخصوص توجهات منظمة "الإرادة الشعبية" في إقامة "مساءلة اقتصادية" عن طريق "تنظيم الإنتاج القومي" (انظر بليخانوف ، الأعمال الكاملة، المجلد الثاني ، عام ١٩٢٢م ، ص ٨١).

"إمبراطورية الإكتين" - هو اسم الدولة الشيوعية - الاستبدادية على النمط الشيوعي التي قامت في بيسرو قبل أن تستولى عليها أسبانيا . وقد أجاب كلود باتو حفيد بليخانوف عن السؤال بخصوص مايعرفه عن وصية بليخانوف السياسية ، بقوله : "لقد سمعت عنها من جدتي (أي من روزاليا ماركوفنا) ، وكل ماأعرفه هو أن جدى كتب: لو صمد لينين في السلطة طويلا ، فسوف يحدث كما حدث لإمبراطورية الإكتين" (الترجمة الحرفية من الإنجليزية إلى الروسية لرسمية كلود باتو إلى ن.!). نيجيجورود بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧م).

٢٤ - عبارة شائعة في أعمال بليخانوف و "أدوية مورسون" (pilula) كانت تعد إحدى وسائل العلاج الشافية من جميع الأمراض . (انظر بليخانوف ، الأعمال الكاملة، المجلد الثاني ، عام ١٩٢٦م ، ص ٢٢).

٢٥ - في ١ يناير ١٩١٨م تم إطلاق الرصاص على السيارة التي كان يستقلها لينين في طريق عودته من لقاء خطبه في أمام جنود الجيش الأحمر الذين كانوا في طريقهم

إلى الجبهة . ولأن أصبح معروفا أن أحد العاملين في ميليشيا بطرسبورج قد شارك في محاولة اغتيال (انظر نيكولاي زينكوفيتش - الاغتيال والتشكيل : من لينين إلى يلتسين . موسكو ، ١٩٩٨م ، ص ٦٦) . والذي قام بانتقال لينين في ذلك الوقت هو فرانس بلاتين الذي كان جالسا إلى جواره في السيارة ، حيث أنزل رأس لينين إلى أسفل وأصيب هو إصابة طفيفة في أبعده . وقد رأى بليخانوف في هذا الأمر مجررة تشيلية تسمى البدء في مكافحة المؤسسات الديمقراطية ، وعلى الأخص علم انعقاد المجلس التأسيسي .

٢٦ - من عبارات بليخانوف الشائعة

٢٧ - في بداية مايو عام ١٩١٧م تم نشر رسالة بحار الأسطول البلطيقي ستيبان كوكوتكو في جريدة بليخانوف "الوحدة" ، والذي اتهم فيها بصيغة خشنة ومتعشرة بليخانوف بأنه باع ضميره للبرجوازية . وقام بليخانوف بالرد على تلك الرسالة بالآتي : "عندما أعلنت عن "اختلاقنا" شاعت فكرة بأنني بعت نفسي للحكومة المؤقتة ، وهي الفكرة التي كان يتم تقيدها حتى في أوساط المفقين . ولكنهم الآن يرون أنني قد بعت نفسي لإتاس مشبوهين جدا . ومن هنا نستنتج أن روسيا ، على أية حال ، تسير إلى الأمام على الرغم من أنه ليس بذلك السرعة المرغوبة" . ("الوحدة" ن العدد رقم ٣١ ، بتاريخ ٥ مايو ١٩١٧م) . وفي ٣١ أكتوبر ١٩١٧م قامت مجموعة مسلحة بتفتيش شقة بليخانوف : كانوا يبحثون عن أسلحة . ومن هذه الوصية يصير من المعروف أن الذي قاد هذه العملية هو البحار الذي اشتبه فيه بليخانوف بأنه هو نفس الشخص الذي بعث بالرسالة إلى هيئة تحرير "الوحدة" .

٢٨ - ن. د. أفكسينتيف (١٨٧٨ - ١٩٤٣م) أحد قادة حزب الاشتراكيين الشيوريين . أصبح بعد ثورة فبراير عضوا باللجنة التنفيذية بمجلس بطرسبورج ، ورئيس اللجنة التنفيذية لمجلس عموم روسيا للأعضاء الفلايين . وفي يوليو - سبتمبر أصبح وزيرا لداخلية الحكومة المؤقتة . وبعد ذلك أصبح عضوا بالمجلس التأسيسي . وفي عام ١٩١٨م تم طرده من خارج روسيا .

٢٩ - اجتماع موسكو الحكومي - هو الاجتماع الذي دعت إليه الحكومة المؤقتة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أغسطس ١٩١٧م في موسكو ، وتحدث فيه بليخانوف يوم ١٥ أغسطس .

٣٠ - ف. م. بورشكيفيتش (١٨٧٠ - ١٩٢٠م) من أنصار الحكم الملكي . تم

القبض عليه أثناء قمع حركة كيرينسكي ضد البلاشفة في ٣ نوفمبر ١٩١٧ م بتهمة التآمر بهدف إقامة الحكم الملكي في روسيا . ولكن المحكمة قامت بنفي التهم الأساسية الموجهة إليه . وفي ٣ يناير ١٩١٨ م قام المفوض القضائي الشخصي الذي ينتمى إلى الاشتراكيين الثوريين البسيني إ.ز. شستريج بالتأثير لصالحه من أجل تخفيف الحكم ، وللفعل حكم عليه بأربع سنوات فقط ، وتم العفو عنه وأُخِلا سبيله في ١٧ إبريل ١٩١٨ م بتأسيه ٨ مايو .

٣١- أ. ألكسندروفسكي بحار المدمرة " نوفيك " . ذهب في ٧ مايو ١٩١٧ إلى هيئة تحرير صحيفة " الودعة " وقدم اعتذاره بالتأنيب عن العبارة جميعا إلى بليخانوف عن الإهانة التي ألحقها به البحار س. كوكوتكو الذي أطلق عليه " أحد ضحايا حزب الهرة الشبيين ، والذي كتب على راياته " انتزع " (" الودعة " ، رقم ٤٤-٤٥ ، بتاريخ ٢٠-٢١ مايو ١٩١٧ م) .

٣٢- لم يتم العثور على أي إشارات عن لجديتري في مؤلفاته بليخانوف . ففي كتابة " تاريخ الفكر الاجتماعي الروسي " وصف بليخانوف فترة التدخل البولوني - الليتواني (أو فترة سموتا) بأنها فترة ركود للفكر الاجتماعي في روسيا (انظر بليخانوف . الأعمال . المجلد ٢٠ ، ١٩٢٥ م ، ص ١٩٨) . أما ما يخص حالة قوى الإنتاج .. فان سموتا كان بإمكانها تغيير هذه الحالة ليس إلى الأفضل ، وإنما فقط إلى الأسوأ " نفس المرجع ، ص ٢٥٠) . خلال المائة عام التالية للـ " سموتا " ظلت العلاقات الداخلية الموسكوفية تكتسب أكثر فأكثر ذلك الطابع الذي تميز به طغاة الشرق (نفس المرجع ، ص ٢٤٦)

(لجديتري الأول (١-١٦٠٦) م قيصر روسي بدأ الحكم من عام ١٦٠٥ . ظهر في بولونيا عام ١٦٠١ م باسم إرن ريفن جرونزي الرابع . ديتري . وفي عام ١٦٠٤ م وصل مع الفرق البولونية - الليتوانية إلى الحدود الروسية ، ووقف إلى حايه جز. من الدمين والقوازي والغلاخين ، وتم قتله في مؤامرة لجديتري الثاني (١-١٦١٠) . لقب بلص توشينا ، وكان غير معروف لشدة . قدم نفسه عام ١٦٠٧ م على أنه لجديتري الأول الذي تم إيقاضه . في الفترة من عام ١٦٠٨ م إلى ١٦٠٩ م قام بانشاء معسكرات توشينا في ضواحي موسكو حيث حاول الاستيلاء على العاصمة من هناك . ومع بداية التدخل البولوني هرب إلى كالوجا حيث تم قتله هناك .

سموتا أو فترة سموتا - مصطلح يعنى أحداث نهاية القرن السادس عشر وبداية

السابع عشر . وهي فترة أزمة الحكم في روسيا والتي فسرها العديد من المؤرخين بأنها مثل الحرب الأهلية ، وصاحبها ظهور العديد من المدعين ، مثل لجديتري الأول والثاني ، الذين قادوا المظاهرات والاعتصامات . وكان هذا المصطلح شائع الاستخدام في أعمال الكتاب الروس في القرن السابع عشر - أ (ص) .

٣٣- رأى جوكي في لينين : " إن الفاعل الدائم لجميع المشاحنات والمخاصات هو لينين ذاته ، وذلك يحدث لأنه غير مشرو بصورة تعصبية ، ومتعنت تماما بأن الجميع على خطأ ماعدا هو نفسه . وكل ما لا يتوافق مع ما يراه لينين - مصيره اللعنة ! " ن . فالتيتوف . برترية لم يكتمل . موسكو ، ١٩٩٢ م ، ص (٣٣) .

٣٤ كثيرا ما كان لينين يستخدم هذه العبارة في مناقشاته بخصوص مسألة التنكيس . والحديث يدور حول كلام بيلين " إنه من أجل الوصول إلى هدفه - أي التحرير الاجتماعي للطبقة العاملة - فهو على استعداد لعقد صفقة مع الشيطان ومع جدته أيضا " (بليخانوف . الأعمال . المجلد ١٥ ، ص ١٢٤) .

٣٥ الفيلسوف خوسابروت إحدى شخصيات جرجول الروائية .

٣٦- بول لافارج (١٨٤٢-١٩١١ م) أحد مؤسسي حزب العمال الفرنسي ، وأحد الشخصيات البارزة في الحركة العمالية الفرنسية والدولية ، وزوج لآورا ماركس - ابنه ماركس الثانية .

٣٧- شارل لوريجي (١٨٣٩-١٩٠٣) ، صحفي فرنسي وشخصية سياسية ، وعضو المجلس الأعلى للأمية الأولى ، وزوج الابنة الكبرى لكارل ماركس- جيني ماركس ، وأحد الشخصيات القيادية لحزب العمال الفرنسي .

٣٨- قيل ذلك عن تروتسكي في أول لقاء عام ١٩٠٢ م في لندن . ولشاك في أن تروتسكي مذهب أيضا في الأمور الرئيسية التي أدب فيها لينين . ولكن إذا كان بليخانوف قد وجد بعض الصفات الإيجابية لدى لينين وأطلق عليه " الشخصية العظيمة البارزة " ، فهو في ذات الوقت لم يجد لدى تروتسكي سوى الصفات السلبية . إضافة إلى ، وكما اتضح فيما بعد ، أن تنبؤات بليخانوف وتوصيفاته حول تروتسكي لم تتحقق جميعا . وبالطبع ، فبليخانوف لم يكن يمكنه أن يعرف أن تروتسكي سوف يكون بكرة واحدة من أزمت البلاشفة التي تحدث عنها بليخانوف ، وهي " الأزمة الأيديولوجية "

التي تستعمل على تحمل السلطة البلاشفية من دأخها .

٣٩- مع الأنف ، ففي ترجمات مقدمة إنجلز للطبعة الإنجليزية " لمانيفستو " عام ١٨٨٨ م لم تتم الإشارة في الفترة السوفيتية إلى عمليات التسدرج الطبيعي للتطور الاجتماعي للمجتمع ، ولم يتم تغيير شعار " بعمل العالم ، أهدوا " ؛ وهذا يعني أن العلوم التاريخية والحزبية السوفيتية قد قامت بتزييف وجهات نظر إنجلز الأخيرة .

٤٠- ويعني آخر ، فكلمة سارت عملية التغيير في الثقافة والوعي بسرعة ونجاح ، أصبحت فرص الوجود أقل بالنسبة لتلك الدولة التي - في ظل غياب القاعدة الاقتصادية - تدخل إلى التحولات الاقتصادية من أعلى بأدنى من التعليم والثقافة والوعي . ولن يكون تزايد ثقافة الشعب ووعيه ، قبل أي شيء ، سببا في بناء الاقتصاد الاشتراكي بقدر ما سيكون سببا في فسخ أسطورة الطابع الاشتراكي للشورة الاشتراكية والنظام الاشتراكي في روسيا .

٤١- من الواضح أن بليخانوف يقصد هلموت ماركس- الأكبر (١٨٠٠-١٨٩١ م) ، كونت ، جنرال فيلد مارشال " رئيس هيئة الأركان العامة الروسية ، وبعد ذلك رئيس الأركان العامة الألمانية .

٤٢- لا يقصد بليخانوف بذلك الشعوب التي كانت في إطار الامبراطورية العثمانية ، وإنما يقصد ما حدث عام ١٩١٥ م للأرمن الذين يعيشون في تركيا نفسها .

٤٣- أسور خشنه في الديانين ، حيث تعني كلمة بوسمران - الشخص الذي يعتنق ديانة أخرى بالنسبة للمسيحي . - وهي مثل كلمة كافر بالنسبة للمسلم .

٤٤- هذا أمر غريب بالنسبة لأفكار بليخانوف . ولكن من الواضح أن خبرته الجيدة بالتاريخ الروسي ومعرفته العميقة به قادته إلى هذا التفكير . فمن خلال الصحف والحكايات كان يصرف أن البلاشفة قد بدأوا في اتخاذ إجراءات خشنة في مجال الدعاية إلى الاتحاد ومكافحة الدين . وقد وافق بليخانوف على بعض الإجراءات التي اتخذوها مثل إصدار قرار تأميم أملاك الكنيسة ، وبناء بيوت للمشردين في بعض الكنائس ، ولكنه لم يوافق على الطرق التي تم اتخاذها لتحقيق ذلك .

٤٥- يبدو أن العبارات التي بقيت غير واضحة كتبت في الفترة من ٧ إلى ٢١ أبريل عام ١٩١٨ .

يتكون التاريخ من تصنيفين . نصف جميل هو الأساطير والحكايات والأوهام ، ونصف قبيح هو الحقائق . ومهمتنا نحن المؤرخين هي أن نخلص التاريخ من نصفه القبيح . وأن نكتفي فقط بالنصف الجميل .

« ميشيليه »

خالد محي الدين

عن الأسقف المنخفضة

د. رفعت السعيد

ولكن هل يمكن أن نتعامل مع عالم جديد دون أن نحاول فهمه أو تفهيم آلياته ومحركاته؟

هذا سؤال مروج آخر، لأننا عاشنا زمناً طويلاً، وربما أطول من اللازم على مطلقات اخترقت عقولنا واستقرت فيه دون أية قدرة على زحزحتها.. ولا أمل أمامنا سوى السعي لتفسير فهمنا للعالم وللواقع، وأن نحدد الفارق بين القانون العام (الصحيح) وبين الافتراضات (التي ربما.. وربما لا) وأن.. وأن.

وتعذر للسؤال: في أي عالم نعيش؟

ولعل من الضروري أن نعترف بأن الإجابة صعبة، بل وبالغة الصعوبة، ليس لأننا لا نتقن أسلوب معرفة العوامل العالمية المتداخلة وإنما لأنها شديدة التعقيد حتى بالنسبة للمتخصصين.

* * *

ولكننا ومهما أسعنا الفكر في تلك الشبكة المتشابكة من المعطيات فإننا لن نستطيع اللحاق سوى ببعض منها.. فهي تتداخل ما بين سياسي وفكري واقتصادي وعسكري و.. إلى ما لا نهاية.

فلنحاول أن نلتقط بعضاً من شبكة الخيوط المتداخلة، مجرد نماذج فقط لنلاحظ مدى تعقيد الموضوع، ومدى ما يحتاج من تأن وجهد حتى نتفهم هذا الواقع الجديد الذي يخيّم علينا، والذي تقول - أو نزعج - بقدرتنا على التعامل معه.. دونما قدرة على استيعاب معطياته.

إنها مجرد نماذج مثل:

الحقيقي.

ويط هذا المهرجان التفسيرى يتمايز مروق - ربما كان الصواب - أن تتصلك بالمبدأ وبالثوابت، متنبهاً في ذات الوقت إلى الواقع، ملتصقاً به، وملتزمًا بالتحجارب معه. فهل هذا صعب؟ أعتقد.. لا. بل وأعتقد أنه ما من مخرج سواه.

* * *

وهذا العالم الذى اعتدنا عليه، وعشنا زمنه وأحلامه وطموحاته يتغير فجأة وبسرعة متسارعة، وكأن ما كان لم يكن سوى فيلم سينمائي انتهى عرضه، ولم يبق أمامنا سوى أن نغادر دار العرض لتواجه الواقع الجديد، كل ما كان يجدى الآن وهماً أو حلمًا، ينتهى بان نستحيل على واقع مرير.. لا إتحاد سوفيتى، لا منظومة اشتراكية، لا أصدقاء، لا حلفاء، لا سند.. فقط يبقى الخصم، ليصعد رصعاً على خشبة العالم معلناً وحدانية السلطة والقرار والثروة.. بل وحدانية الوجود.

هذا العالم ليس عالمنا الذى ولدنا وعشنا وحرى تكويننا في إطاره. هو عالم آخر إما أن نعيشه كما هو لنسعى ومن جديد لإعادة صياغة معطياته، أو أن نعزله فنعيش في عزلة منعزلة حتى نقرض كما انقرضت كائنات عديدة لم تستطع أن تتأقلم مع التغييرات المناخية التى أطاحت بالعالم القديم جداً، فهل نترك أنفسنا للافتراض سياسياً بسبب عدم قدرتنا على التأقلم مع معطيات عالم جديد؟

هذا هو السؤال المروج؟

نكبي. وأحياناً نتيأكي على الأسقف التى تنحصر متعرض علينا - أحياناً - الالتقاء بشعاراتنا أو حتى أن نتحاشاها.. سعيًا وراء توافق مع الواقع، قد يعتبره البعض تخلياً، بينما يتمسك البعض بواقعيته.

لكننا وعلى أية ضفة نقف نكتشف، أو بالدقة يفرض علينا أن نكتشف أن الدنيا تنفس، وأن من لا يفهم الزنى القديم، قد يفرض عليه، إن يفهم جلده، أو حتى أن يفرض.

والحقيقة أن عملية التأقلم مع الجديد.. أي جديد كانت دوماً مشكلة تعشر فيها الساسيون، البعض تحارزه بعد عشار، والبعض توقف، تجسد، تحيل، والبعض اعترف بضرورة الجديد، وحثمية التحديد، لكنه ظل يعنى ذات الشراب القديم فى أنية جديدة، والبعض انتهر فرصة القول بالتحديد ففأ حمل « إستريترس » سياسى ربما حظى بتصميم الخصوم التاريخيين، لكنه وإذ فقد عذريته المبدئية أصبح مبتدلاً، يتصل بما كان وكأنه يستمخ من رضى، ويلقى شعارات تغازل الجديد وترضى فى أحضانة دون أن تمتلك آليات تؤهلها كي تكون مثله أو حتى شبيهة به، ويكتفى بأن يتسلل إلى ساحة اليمين، كمثل مثيل بسواى إجرامية، متنبهاً أن يرد له اعتباراه، ناسياً أنه إنما فقد اعتباره بأنفعاله الجديدة وليس القديمة. والبعض يكتفى بغلاف يسارى لكنه يتخلص من الجوهر بعبء التجديد فيبدو كثمرة الفجل الأقرنجهي، غلافها أحمر شديد الإحمرار لكنه مسجرد غللاى. لا ينم عن الداخل، أى

من الحالات إذ تروهم قيام قطبين فكريين في أوروبا مثلاً (يمين ويسار) بينما الحقيقة هي أننا إزاء قطب واحد (يمين ويسار) أو في أحسن الأحوال يساراً وسطاً أي قطب واحد رأسالي بلهجات وأزياً قد تختلف في الشكل... وليس الجوهر الجوهرى.

أما الماركسيون الحقيقيون وهم لم يزالوا قوة لا بأس بها في هذا العالم، فهم مطالبون بأن يتقدموا ومن جديد بأوراق اعتمادهم وفي امتحان عسير جداً إلى جماهير شعوبهم... فالأمر ليس سهلاً، لم يكن... ولن يكون. وأمامهم أسئلة شديدة التعقيد يتعين الإجابة عنها من قبيل الاستعداد لهذا الامتحان العسير...

« ثمة سؤال أولى سخيف ويبدو تافهاً لكنه من فرط سخافته يتحول إلى لغز كبير... السؤال هو: ما هي الماركسية؟

تحديداً كيف نمسك بها؟ في الأدب ان نعرف الحدود: الإسلام تعاليمه محتواة في القرآن والسنة، المسيحية تعاليمها متضمنة في التاجيل الأربعة ورؤيا يوحنا وقرارات مجمع نيقية... لكن ماذا عن نظرية علمية وعلمانية؟ كيف نحدد حدودها؟ وكما من المخططات؟ إن وضعناها جنباً إلى جنب قلنا: هنا الماركسية؟

هل كل كتابات ماركس وإنجلز، لينين، ستالين (ربما عند البعض، وليس عند البعض الآخر)، وتروتسكي (عند البعض فقط) ثم من تلاهم من توريث وتولييات حتى كاسترو، جيفارا، كيم إيل سونغ، ماو، هوشي... إلى آخر سلسلة لا تنتهي... هل هذا كله وماذا عن تناقض هذا مع ذاك وهو كثير؟ وماذا عن المتروك... والمنسوخ؟ أ ألم يفعلها ماركس وإنجلز؟ فيعد أن كتباً سفرأ ضخماً أسماها «الديولوجية الألمانية» تراء كما أكد إنجلز لقرض الفزان، ثم ألم يكتبك إنجلز بعد سنوات من الطبعة الأولى للبيان الشيوعي... إن به فقرات وعبارات لم تعد صالحة، فإذا كانت الكتابات الماركسية دواءً لعل المجتمعات فإن بعضاً منها قد انتهت مدة صلاحيته، والدواء الذي انتهت صلاحيته يضر متعاطيه... فكيف نفرز هذا الدواء عن ذاك؟

ويعد تأمل متعمق سنكتشف أن العمود الفقري للماركسية هو مجموعة من القوانين العامة (وعلياً أن نقرق بين القوانين العامة والافتراضات، وأيضاً بينها وبين الصيغات الأولية التي ترد في كتابات القائد ماركسي، فنهر بها ونلتقطها ونتمسك بها كأقنونة دينية المحتوى، ثم نكتشف أنها ليست أكثر

لماذا يكسب اليساريون المعتدلون (الانتهازيون والعلماء سابقاً) أصوات التخشين... بينما يخسر اليسار "المتشدّد" (أو الحقيقي) (أو غير المهادن) ؟؟

يكسب هؤلاء اليساريون المعتدلون (الانتهازيون والعلماء سابقاً) أصوات التخشين (وفي بلاد ذات مستوى سياسي وثقافي يعرف الفارق) بينما يهزم اليسار «المتشدّد» أو الحقيقي، أو حتى غير المتهادن؟ (والنماذج عديدة: في فرنسا فارق القوة بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، إيطاليا الفارق بين حزب اليسار الجديد وهو الانقسام الذي استوعب القسم الأكبر من عضوية الحزب الشيوعي الإيطالي، وبين ما تبقى فأسمى نفسه الحزب الشيوعي الإيطالي إعادة التأسيس، الأول يحصل على ما يزيد على ثلاثين ضعفاً من أصوات التخشين التي يحصل عليها الثاني وشكل حكومة حكمت إيطاليا لفترة من الوقت. وكذلك الحال في روسيا، الفارق هائل بين قوة الحزب الشيوعي الروسي (زيمانوف وهو حزب معتدل بل وشديد الاعتدال) وبين القوى والأحزاب المتشددة)

ما هو السبب في هذه الظاهرة التي تروك أن تصبح قانوناً بسبب تكرارها عالمياً ومحلّاً؟

هل فقدت الجماهير الثقة في الشعارات العالية النبرة، والمواقف المتشددة؟ فإن كان الأمر كذلك، فما هو السبيل كي نجد لأسمنا سبيلاً وسطاً أو محكماً بين التشدد المتشدد إلى ماضئ انتهى، والتفريط الذي يفرط في كل المعترى ويفتسل منه وكأنه يبتسر من كل تماس مع الماضي.

ثمة خيط وسط، نفتش عنه، ونمسك به كطرف نجاة، ولا سبيل آخر. إلا الانقراض أو التفريط.

ذلك التفريط الذي قد ينعكس علينا في كثير

« اختفت خريطة القطبين العالميين على صعيد السياسة/ الدولة، وبقي قطب واحد يتحكم أو يحاول، وهو في ذلك بلى مقاومة واهنة من رعايا في ذات معسكره القديم (الدول الأوروبية - اليابان) لكنها مقاومة ليست واهنة فحسب، وإنما تتعامل مع السيادة الأمريكية كأمر واقع وربما كأمر مرغوب فيه، فقط تحاول أن تقلل من فعل الأتانية الأمريكية وتوحشها، وينجم ذلك ليس فقط عن تفاوت قاذق في موازين القوى اقتصادياً ومالياً وعسكرياً ومن ثم سياسياً، وإنما أيضاً - وأساساً - من سيادة سطوة المؤسسات المملّكة والمتعددة الجنسية ومن هيمنتها على المقدرات الاقتصادية في كل من هذه المساحات المتنافرة ولا أقول المتصارعة (أمريكا - أوروبا - اليابان) بما يفرض محدودية أي خلاف، ويزيد مبررات الصراع فيما بينها وهنا فوق وهن. فالعالم الذي يصب في خزينته واحدة، يفرض على الجميع مصالح واحدة، أو متفاربة، أو متشابهة.

« ورغم اختفاء القطبين السياسيين على صعيد الدولة (معسكر إشتراكي - معسكر رأسمالي) يتبقى نوع آخر من الصراع الفكري (يمين، يساراً... ويرغم من هذا الصراع الفكري قد يتبدى أحياناً على المستوى العالمي وفي إطار دول عديدة وكأنه مزاح ثقيل ولا مبرر له، ولا مستغفل أمامه، فالمستقبل في نظر البعض قد تحدد مبنياً، إلا أنه ينشكس ويقسوة - لا تعباً بالزحاق في صناديق الانتخاب، لتتعد إلى سدة الحكم أحزاب «يسارية» في عدد من الدول الأوروبية، غير أن ظاهرة بروز «اليسار» عبر صناديق الانتخاب تفرس علينا وبقسوة شديدة أن نلاحظ ملاحظتين مؤلمتين، كثيراً ما نحاول تجاهلهم بحسباً عن بارقة أمل، حتى ولو كانت زائفة... ولكننا الآن نتقبل مبتهجين - ونحن على حق - لأنه مجرد «أحسن من مفش»، أما أن نترلق فتعيره يساراً حقيقياً فهذا خطأ وخطر أو هو في أحسن الأحوال مزاح ثقيل يأتي في موضع الجد. خطأ لأنه لم يكن ولن يكون يساراً حقيقياً، وخطر لأنه يغري بالسماسلة، أي بأن نترلق خطرة خطرة كي نلحق به في مركب انتصاراته. أما الثانية فهي سؤال شديد الوجد لماذا

وقد يحاول البعض أن يوحى لنا بميلاد حركة عالمية جديدة تجسد جنباتها في سياتل ثم في تداعياتها فيما بعد، وقد يكون لهذه الحركة الجماهيرية ضجيجاً وتأثيراً معنوياً بل وحتى مادياً..

ولكن هذه الحركات ما فوق الحزبية التي تتكون من أفراد وجماعات صغرى متناثرة تتجمع عبر شبكة الإنترنت، لا يمكنها أن تمتلك القدرة على التفسير الفاعل، فهي لم تزل في حالة جنين لم تتشكل ملامحه بعد، ولم تزل مسجدة مجموعات من أفراد، لا برنامج عام ومتكامل لهم، فقط نقطة أو نقطتين، وفيما عدا ذلك تطحنهم خلاقات حادة، ولاوعاء تنظيمي لهم، فقط ترتيبات تتم عبر شبكة الانترنت.. إن هذه الحركة تشبه مجموعات من قطع غيار متناثرة لسيارة جديدة، وهي قطع غيار سليمة ومنتجة وجيدة الصنع (ربما نعم، وربما لا) لكن طالما بقيت متفرقة فلا أمل في التحرك الفعلي أماما، لا بد من تجميعها جميعا معكما في شكل سيارة (عمل منظم ومنظم وتنظيمي) كي يمكن التحرك أماما باختصار هذا الشكل الضالّي الضياعي (أي شبكة من أفراد أو جماعات تتلاقى عبر دعوات من الانترنت دين وعاء حزبي أو تنظيمي) هو حد أدنى، هو بالتحديد تجسيد تنظيمي لفكرة والأسقف المنخفضة وتتمتع هذه الحقيقة إذا ما قارناه بمنظومة الأحزاب الحزبية العالمية التي كانت تتحرك ككتيبة واحدة، بشعارات موحدة، وتحت قيادة موحدة (الحزب السوفيتي) ونحو أهداف موحدة، وغير التمسك بأيديولوجية موحدة..

والآن هل اتضح الفارق الذي أنجب سقفاً سياسياً ثم سقفاً تنظيمياً منخفضاً؟

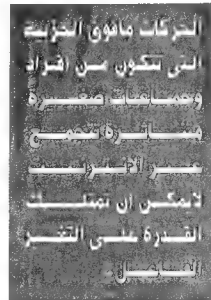
* * *

ثم نأتى إلى إيضاحات عبر واقعنا العربي ولناخذ القضية الفلسطينية كنموذج. في عسّام ١٩٤٧ رفض العرب - باستثناءات يسارية قليلة جداً - قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة معلّنين أن أرض فلسطين هي جميعاً للفلسطينيين، ولنا نجادل الآن في مدى صحة هذا الرفض. فقط نذكر أن هذا كان السقف العربي.

ثم هزمت الجيوش العربية في الحرب - لسبب أو لآخر - وهنا بدأ السقف يتحطم. البعض ظل متمسكاً بذات السقف، والبعض - وكانوا كثيرين ومنهم أغلب القوى اليسارية - دفعوا شعاراً جديداً هو «دولة علمانية على أرض فلسطين لكل سكانها العرب واليهود



فيلد كاسترو



الاجتماعية، فإن فقد السلطة يأتي الآخرين ليشراجعوا ولو قليلاً، إذ سيكون من الصعب عليهم أن يتراجعوا عن كل ما اتخذه اليساريون من إجراءات، فالجماهير سوف تتعلّق ببعض منها على الأقل، ثم يعود الحزب الاشتراكي لتتقدم فراكم فوق ما تبقى مما أنجز في السابق بعضاً من إنجاز جديد.. وهكذا نمضي عبر فترة إنتقالية طويلة الأمد، وربما طويلة جداً

هذا نموذج افتراضي لكنه قد يكون منطقياً وهو تجسيد نموذجي لفكرة «الأسقف المنخفضة»

من عبارة وودت عرضاً في حديث عن حالة بذاتها، في بلد بذاته، وفي زمن بذاته، وأنها غير قابلة للتكرار... أي أنها ليست قانوناً عاماً! لكن القوانين العامة مجرد هيكل عظمي لا بد له أن يكتسب براءاً من الواقع المعاش. والواقع يتغير زماناً.. ومكاناً أي أن:

القوانين العامة + الواقع الأوربي = القرن ١٩
القوانين العامة + الواقع الأوربي = القرن ٢١.

كذلك: القرنين العامة + الواقع الفرنسي
لا يمكن أن = القوانين العامة + مصر أو+ جيبوتي.. الخ

خلاصة الأمر أن كل معادلة سوف تفرز لنا شيئاً مختلفاً، بمعنى أن هناك «زمن» و«مكان» واقع = ماركسية مختلفة.

وكان وجود «الفانتيكان» السوفيتي حاجزاً قهرياً يفرض التماثل علي غير المتماثلين، فكان ذلك أحد أسباب الكارثة.

* وثمة مسألة أخرى.. أخيراً اقتنعنا أن الاشتراكية كمحتوى يناصر العدل الاجتماعي وينشد الشفوس بالإنسان يجب أن تلحتم بالديمقراطية فتصنع الإنسان خبزاً، وزيداً، وحرية وديمقراطية معاً

ولكن إذا كانت الديمقراطية تعني الرأي والرأي الآخر، والتعددية الحزبية، وتداول السلطة، وإذا كان من الضروري أن نقبل بذلك، وأن يكون هدفاً فعلاً (وليس مسجوداً الشعارات) إقامة مجتمع اشتراكي تسوده الديمقراطية.. فماذا عن النموذج التالي وهو طبيعي تماماً!

حزب اشتراكي [إشتراكي حقاً وليس قولاً] يصل إلى السلطة عبر الانتخابات طبق برنامجاً كاملاً، تأميم الصناعات والبترول والأراضي الزراعية والعقارات. ثم تسمى سنوات أربع هي مدة الدورة الانتخابية ليفشل الحزب في الانتخابات، ويأتي حزب يميني فيلغى التاميمات فعداء الصناع لأصحابها وتنتزع الأرض من مالكيها الجدد لتعود لمالكها القديم. ثم يعود الحزب الاشتراكي للسلطة فيؤمم.. ثم العكس. فأى بلد وأي إقتصاد يمكنه أن يحتمل أن يركب هذه الأروحة، كل شئ سيدمر عبر هذه الأروحة.

ولهذا.. فهل لنا أن نتخيل مخرجاً؟ مسجود تخيل نشركة لتأمل وحوارات وافتراضات يتعين عليها أن تتراكم معه وفوقه.

الحزب الاشتراكي يأتي للسلطة فيتحطم خطوتين أو مجرد خطوة في مجالات العدالة

على قدم المساواة» (وهذا سقف منخفض بالنسبة للموقف الأول).

ثم كانت حرب ٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية بأكملها، وغزة، وكامل القدس أي أصبحت تحتل كامل الأرض الفلسطينية التاريخية. وهنا تعلقت مطالب العرب وطروحاتهم (العقابية الساحقة من العرب مواطنين وقوى وأحزاب) بشعار جديد هو تنفيذ قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والذي ينص على ضرورة «انسحاب إسرائيل من أراض محتلة بعد حرب ١٩٦٧». وتركز الصراع الكلاسي بين العرب (في غالبيتهم الساحقة) وبين إسرائيل ومسانديها في الغرب حول كلمة «أراض» كما وردت في النص الانجليزي وليس في النص العربي أو الفرنسي. وهل تعني الانسحاب من «كل الأراضي» المحتلة خلال الحرب، أم من مجرد «أراض» بما يعنى الاعتراف بحق إسرائيل في ضم بعض من هذه الأراضي. (وكان مجرد القول شبه الإجماعي بتنفيذ قرار ٢٤٢ هو قبول بسقف منخفض. مع ملاحظة أن عهد الناصر والأسد وكل القوى البائرة والتقدمية تقريبا قد قبلت به بل وناخلت من أجله وجعلت منه أملا منشودا)

وترافق من هذا القبول.. القول بشعار حظي بشبه إجماع أيضا وهو «دولتين لشعبين» (وكان هذا أيضا سقفا منخفضا). وتبع داعيات عديدة.. ثم يلتصق الانتحاء العربي مع انهيار الممسكر الاشتراكي ليفرض حالة جديدة من قبول سقف أكثر انخفاضا وهكذا.

* * *

ولكن ماذا عنا نحن؟ ولأن الحديث عن فكرة الأسقف المنخفضة وتطبيقاتها العملية قد يطول، وقد يتشعب فأنسى أفضل أن الجأ إلى طريق مختصر لشرح الفكرة.. وسنتخذ من رابع حزب التجمع المتتالية نموذجاً تطبيقياً لهذه الفكرة.. ونبدأ بأن نتصقف معاً البرنامج السياسي العام للتجمع الذي أصدره المؤتمر العام الأول (١٠ - ١١ أبريل ١٩٨٠)، سنقلب معاً صفحات البرنامج وندون بعض الاقتباسات، ثم نأملها لنرى مدى ملائمتها للاستمرار خضراء يابنة في حديقة الفكر والفعل التجمعي.

لنقرأ معا:

* إن الثورة المصرية الآن لا تتفعد عند حدود الثورة الوطنية التقليدية، ولكنها تتخذ في نفس الوقت طريق التحول الاشتراكي. وهي تنهض منذ فترة لاستكمال الشروط

الذاتية والموضوعية اللازمة لهذا التحول في طبيعتها. (ص ١٣).

* إن ظروف مصر الموضوعية تاضعة لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية والسير في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. (ص ٤٦) * تجاوزت الثورة المصرية حدود الثورة الوطنية الديمقراطية التقليدية وبدأت مرحلة جديدة مع التطور والنضج الاجتماعي للثورة ٢٣ يوليو، تتوازج فيها مهام إستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية بمهام الانتقال إلى الاشتراكية.. إن الثورة المصرية تمر بمرحلة انتقال تواجه مهاماً ذات طبيعة مزدوجة، وطنية ديمقراطية، وإشتراكية. (ص ٤٩).

* فالثورة المصرية تتجهل في هذه



جمال عبد الناصر

المرحلة مسئولية القيام بإنجاز تاريخي ذي طبيعة مزدوجة، فهي من جهة مطالبة باستكمال ما بقي من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وفي نفس الوقت عليها أن تدعم الاختيار الاشتراكي للشعب المصري وأن ترسي القاعدة الصادية والروحانية لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. (ص ٥٧).

* ومن المهم ونحن نحدد طبيعة المرحلة الثورية الراهنة أن نتفق على العناوين التالية: إن هذه المرحلة تتضمن مهاماً أساسية ذات طبيعة وطنية وديمقراطية ولكنها تتداخل مع مهام أخرى أكثر تقدمية وذات طبيعة إشتراكية. ولم يعد من الممكن الفصل التام بين هذه المرحلة الأخيرة من الثورة الوطنية، وبين المراحل الأولى للانتقال إلى الاشتراكية طالما أن القيادة في كل منها يجب أن تكون إشتراكية. (ص ٥٧).

* إن الاشتراكية العلمية هي ما كـ جـا في الميثاق الوطني والصيغة الملزمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم» و «إن الحل

الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولاً ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قانماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حامية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الأمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين.. (ص ٥٨).

* أن التجمع يدعو كافة القوى الوطنية والتقدمية والوطنية في بلادنا للانضمام إلى صفوفه والنضال معاً، ليس فقط من أجل أن نستكمل معاً مهام ثورتنا الوطنية الديمقراطية ذات المضمون الاجتماعي التقدمي، وذات الأفق الاشتراكي الربح، وإنما أيضاً من أجل أن نكتشف معاً معالم طريق شعبنا إلى الاشتراكية والبناء الاشتراكي. (ص ٢٦٨).

* يتعين بذل جهد خاص لإقامة أوتنق صلات التعاون والنضال مع الاتحاد السوفيتي ومجموعة البلدان الاشتراكية بوصفها حليفاً أساسياً لشعبنا. (ص ٢٦٤).

وفي مجال آخر يقول البرنامج:

* الدور القيادي للقطاع العام.. فلم يعد يكفي وجود قطاع عام يكون أداة تنفيذ خطة التنمية.. وإنما يجب التأكيد على الدور القيادي للقطاع العام في تحقيق التنمية الجادة والشاملة وفي تعزيز المكتسبات الاجتماعية التقدمية - (ص ١٢٦).

* إن قيام القطاع العام بدور القائد في عملية التنمية يتطلب المحافظة على بنيتة الهيكلية من الشركة المنتجة في قاعدة الهرم إلى المؤسسة العامة في قمته. (ص ١٢٧).

.. تتأمل الاقتباسات السابقة وتقارنها بالشعار الرئيسي الذي أقره المؤتمر الرابع للتجمع «المشاركة الشعبية»..و.. فقط

ولقد يتصور البعض منا وربما أغلبيتنا - بفضل فضيلة النسيان - أن شعار «المشاركة الشعبية» اختراع جديد أدخل على أدبيات التجمع، وهذا غير صحيح..

ففي ذات برنامج المؤتمر الأول تحدد أهداف الحرب والشعب كما يلي:

* ناضل الشعب العربي في مصر منذ بداية ثورته الوطنية الديمقراطية من أجل أهداف ثابتة ومحددة. ثم وورد البرنامج عدداً من أهداف منها:

- تصفية العلاقات الاجتماعية والإنتاجية الاستغلالية المنتمية إلى مراحل اجتماعية سابقة والتي تعوق تطور المجتمع.. - المشاركة الشعبية في إدارة وتسيير البلاد.. (١٩)

فما الذي دفع التجمع إلى طي صفحة الواجبات والأهداف المباشرة الأخرى - وإن مؤقتاً - ودفعه إلى الاكتفاء بتبسيط الضوء على أكثرها تواضعاً .. والمشاركة الشعبية؟

وما الذي دفعه إلى أن يتجاوز أفكاراً كانت مثاقلة في زمانها مثل المهام المزدوجة للمرحلة الثورية، ومهام استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والسير في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية؟

وما الذي دفعه إلى أن يعتبر أن هذا السير في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية قد أصبح مؤجلاً؟

وهنا أرجح أن تسامول وتساؤل وتنمهل لنسأل: هل كان الجوء إلى سقف منخفض جداً بالنسبة «للاتقال إلى الاشتراكية» سقف «المشاركة الشعبية» اختياراً انتقاء من بين اختيارات أخرى؟

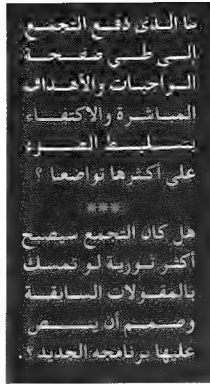
وهل لو أن التجمع كان أكثر جماهيرية وأكثر حماساً وأكثر ثورية وأكثر نشاطاً وأكثر .. أي شيء آخر.. كان بإمكانه أن يفرض الآن .. أقصد اليوم، مقولة «تزاوج مهام استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية بمهام الانتقال إلى الاشتراكية»؟ وأن يقوم فعلاً بتحقيق أي شيء جدي في ساحته؟

وهل كان التجمع سيصبح أكثر ثورية، أو حتى أكثر الثورية من أنه تمسك بهذه المقولات السابقة وصمم على أن ينص عليها في برنامجه الجديد؟ أو حتى لو قرر أن كل شيء في برنامجه القديم على ما يرام، وأن عليه فقط أن يتسكك به كاملاً، وأن كل ما يحتاج إليه هو أن يكون أكثر عناداً، وتصميماً وحرصاً على مواقفهم القديمة، وأن المطلوب منه فقط هو مزيد من الثورية، وعدم التراجع، والعمل الجماهيري، والالتحام بالجماهير ودعم الحزب.. الخ؟

وأجيب منتظراً أجابة الآخرين لعلها تكون أفضل من إجابتي.

لعل التجمع يمتلك أخطاءً سياسية ونواقص تنظيمية، ولعل من واجبه أن يكون أكثر تماساً مع الجماهير، وأكثر التزاماً بها، وأكثر فعلاً في مجال توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية.. الخ

لكن ذلك كان سيغير قليلاً من وتوش الصورة الحالية. وسيغير بغير أكبر من قدرته على مواجهة متطلباتها ومتطلبات مواجهتها. ولكن هل كان - ومهما كان جهده وفعله - قادراً على أن يوقف عجلة التردى التي داهمت الجميع؟ ذلك التردى المعقد والمركب والذي تمادي عالمياً، وتماهى إقليمياً، ثم



امتد وانعكس وتعمق محلياً؟

ذلك التردى الذي كان دعامة قوية للخصوم المحلطين في سمعهم الحثيث نحو الانتكاس، والذي مثل عقبة حقيقية لم يصنعها التجمع أمام قدراته ومقدرته على المواجهة، بل وحتى إمكانية طرح شعاراته السابغة بشكل مقبول أمام الجماهير. وهل ننسى أن المتغيرات العالمية الصاعدة والساحقة لم تغير فقط موازين القوى، وإنما أثرت وبشكل كبير ومأساوي على العقل والمنطق وأسلوب التفكير وإمكانيات الإنصات الجماهيري لقوى التغيير اليساري. أليست هذه القوى مخلفات عصر انتهى في نظر البعض؟

وأكد أقول أنه لولا طبيعة التجمع المستعصم التكوين، ولولا قدرته الفائقة والشجاعة على التلازم مع معطيات الجديد، لكان حزب التجمع قد اندثر أو أوشك تحت وطأة صهراء قاحلة من شعارات مجذبة خالية من تيش الواقع، ومن أي تقبل جماهيري. وليس هذا استنتاجاً، فقد فعلها البعض فإنقضوا وتبعثروا - ولا أقول انقسموا - وهو ما لا يرضاه التجمع لنفسه. فهل يرضاه أحد له؟ لا أعتمد. أن صدقها يرضاه له. وإنما الأعداء فقط.

وفي حالات كثيرة جداً لا يكون القبول بالسلف المنخفض أو حتى السعي نحوه، اختصاراً، وإنما نجبر على ذلك بسبب تغير المناخ أو تغير أحد أطراف المعادلة، وانتقاد توازن متوازن للقوى بحيث يفرض علينا فرضاً أن نغير المناخ وليس الأموال.

ياختصار تتجلى فكرة السقف المنخفض ليس فقط على أساس القبول بالممكن والمتاح، وإنما على أساس نشأ من تفاوت موضوعي بين ما هو «حق» وما هو «ممكن». وهذا التفاوت تطرحه الحياة دوماً، سواء في العلاقات الشخصية، أو العلاقات بين الجساعات وبعضها البعض، أو حتى على الساحة الدولية.

وفكرة التفاوت بين ما هو «حق» وما هو «ممكن» ليست فقط مرتبطة بتوازنات قوى تفرض على البعض [الطرف الأضعف] القبول بما لم يكن يقبل، أو حتى القبول بأقل من حقه الطبيعي، وإنما هي مرتبطة بمعامل عديدة قد تختلف باختلاف المسألة محل الخلاف.. فقط تسأل مسائل مثل الأفراد في العراق، حقوق سكان جنوب السودان، حقوق مسلمي البوسنة والهرسك، حقوق بعض الدول الأوروبية إزاء الاتحاد الأوروبي، حقوق دول العالم الثالث إزاء الجات..

وفي مصر مثلاً، حقوق الأقباط، الانتقابات البرلمانية، العمل النقابي وعشرات.. مشات .. آلاف الحالات يجري التوافق فيها وحولها على أساس القبول «بممكن».

وهذا كله بقول - ربما دون أن ندرى - بفكرة الأسقف المنخفضة.

وقبل أن أختم، أريد فقط أن أسجل أن البعض قد ينتهز هذه الفرصة ليبر تساهلاً، أو تنازلاً، أو حتى تخلياً عما هو حق، أو حتى ما هو ممكن. وهذا غير مقبول وهو غير مبرر.

فكرة الأسقف المنخفضة لا تقوم على أساس أن نبحث نحن عنها، بل أن تبحث هي عنا، الواقع يفرضها فلا يكون أمامنا، وأمام العقل والمنطق والتلازم مع الواقع إلا أن يتقبلها أو بالذقة يجبر على تقبلها، وإلا فانتنا سنكون كمن يأتي إلى عالم اليوم .. مرتدباً طربوشاً. أو أن نسير في مناخ بارد جداً وممطر ونحن نتردى شورتاً أو حتى مايوه.. فلا يملك الآخرين إلا أنا سوي السخرة.

إن بإمكاننا أن نرفض مواقفنا وشعاراتنا القديمة على أنفسنا وأوراقنا.. لكننا لا يمكن أن نقتع بها أحداً ما لم تكن مقنعة فعلاً، ومعتاشة مع الواقع الواقعي فعلاً. فإن تعلقتا بالقديم رغم أنف الواقع .. كان علينا أن ندفع الثمن عزلةً، وإنزواءً، وتوقفاً.. فإنقضاً وهذه ليست شجاعة ولا ثورية ولا تمسك بالموقف المبدئي، وإنما هي مجرد لغو. كما في قيمة لشعارات غير مشمرة.. جدياً لا تقنع أحداً، ولا تجذب أحداً إلى صفقنا. ونعيش بها في غربة مفتقدن دفء القول الجماهيري.

ويسألونك عن العولمة فقل هي أذى



مظاهرات ضد العولمة

الضجاري فالعولمة هي أن تنقل المحلات التجارية الصغيرة أبرياءها لصالح السور ماركات متعددة الجنسيات بما يحول آلاف البقالين والعطارين والجزائريين وبائعي الألبان .. إلى عاطلين يمانون من البطالة أي من الفقر ، ومن هنا تتحول أموالنا التي تنفقها لقضاء حاجياتنا اليومية إلى جيب السور ماركات الضخم الذي تملكه شركة غريبة أي ببساطة شديدة تذهب أرباح هذه المحلات إلى جيوب الحوارج في الوقت الذي يتحول فيه آلاف مؤلفة من صفار التجار إلى بطالة تحسنة ونكدية يوظرها ويدعو لها حكومات عاجزة عن إدراك مخاطر العولمة ظناً منها أن التحديث والتقدم لا يكون إلا مع سيادة رأس المال ، وهي نظرة متخلفة تماماً ولأنه لا عن جعل هذه الحكومات لأمتي في مقابل مصالح عاجلة يجنبها القانون على اتخاذ القرار لابتداء ليس لتعدد بأن تفتح البلاد سداح صداح أمم الصناعات و تجارب الصناعات التي تدمر صعدت وتجارب البسيطة بل في تنميتها ، أما ما تشددون به من حاجة الدولة إلى عجلات صعبة فيمكن أن يكون عن طريق السياحة وازدياد الصادرات. وما يرى له أن تظهر جماعات في الغرب مناهضة للعولمة يقودها المليونيين مثل جماعة أتاك ATAC للتضال في سبيل مصلحة الدول الفقيرة والتنمية وفي صالح الغربيين البسطاء الذين ينادون وسط مجتمع رأسمالي جارف ، أقول ما يرى له وبشير الحزن في النفس هو أن نجد إعلامنا منظمومة المتحللة العاجزة عن مواكبة الثورة الإعلامية العظيمة يهبط إلى العولمة جاهلاً أو متجاهلاً أن ذلك ليس في مصلحة مصرنا ولا عالمنا العربي في شئ.

كما أنهمها .
وهي نموذج حي للإستعمار الجديد ،
استعمار الرأسمالية في ثوبها التقني ، نشأة لا يشبهها إلا المستشرقون الوادعون بدورهم الإنساني حتى وإن كانوا يعيشون في بحر من العيش ، نعم إنهم يستأخرون من هذه العولمة رغم وضعهم الاقتصادي الأثير أحياناً ، لأن التزامهم الزاوي تجاه إنسانيتهم تدفعهم لأن يناضلوا ضد الاستغلال الذي يخضع له أبناء الفقراء الذين أعجزهم عزمهم أن يدركوا طبيعة العقيلة الرأسمالية المستغلة ، ولعل الانحياز للضعفاء والمحتاجين وتنوير المغيبين ومناصرة الحريات أهم ما يميز المثقف عن التعلم المتشدق ببعض العبارات والجمل والمصطلحات التي يرددوها كالبهاة .

إنني لألوم الغرب - وأعني به الشركات الرأسمالية الكبرى التي تحرك الحكومات الغربية - على تتيه سياسات العولمة أو الاستعمار الجديد ، فهي تسعى لحصرتها ، ولكني أرى لهؤلاء القائمين على الإعلام في عالمنا العربي ، أولئك الذين يرددون ، بل يروجون ، للعولمة دون دراية بأنها مذهب إقتصادي لا يسير في صالح بلادهم ، نظراً لضعف أجهزة الدولة الإدارية بسبب البيروقراطية الخائفة ، وعجز قدراتها التصنيعية وإمكاناتها ، فهو مذهب يضرب الصناعات البسيطة والثقيلة في مقتل مما يجعلنا تابعين - أي مستعمرين - عاجزين عن تطوير صناعاتنا. أما في الجانب

جاءت كلمة العولمة كترجمة للكلمة الفرنسية **Mondialisation** وهي تدخل ضمن سلسلة من المفردات والمصطلحات التي ما أن تشيع في الغراب إلا ويلتقطها الإعلاميون ويوظفون بها حتى تصير على الطراز ، إذن فهي صورة لغوية للتبعية العربية للثقافة الغربية ، وإن شئت فهي رمز للعجز العربي على الإبداع الفكري والثقافة التابعة وليست الثقافة البديعة . إن هذا المصطلح - ككثير غيره - هو رمز كذلك على سياسة رد الفعل الثقافية التي صار إليها العقل العربي بعد أن كبل بهيمنة الجملته على مقدراته ومنايره الفكرية ، وبعد أن كبل بنظام سياسي عاجز عن التطور ، لا يأخذ من الماضي سوى أفكار رجعية ليؤكد بها سلطته على العامة الذين يخبيسون بفخامهم قدرة وأصدايت تنوعية ، مما يزيد من جهلهم ويأتالي من فقرهم.

ثم تأتي إلى مدلولها ، فنقول إن العولمة هي أن يزدها الفقير فقراً وأن يصبح الغني أغنى ثراء ، وأن هذا ينطبق على الدول كس ينطبق على الأفراد ، والعولمة ببساطة هي أن يتأثر سيطرة الدول الأكثر تصنيعاً على الدول التي في طور التنمية.

إن هذا النظام العالمي الاقتصادي الجديد هو الوليد المقيت للرأسمالية أو حسب التعبير الرأق **إقتصاد السوق** ، تعبيرات براقه خادعة تخفي وراءها سيطرة القوى على الضعيف ، ودهس صاحب المال للعامل ، إن العولمة هي البتة النكدة لسيادة الغرب ذي العقيلة البرجمانية المصلحية الخالية من أية مبادئ حتى أبسطها ، لا صوت يعلن فيها على صوت دهم الضعيف سيادة القوى . هذه هي العولمة

د. صادق محمد نعيم

نهاية «حدوتة» السيندريللا.. أم نهاية عصر الأحلام الجميلة النبيلة؟

تري هل كان لقب «سيندريللا السينما المصرية» الذي لم يعرفه الجمهور إلا مقترنا بالنجمة سعد حسني وحدها، تري هل كان نعمة أم نقمة على تلك السيندريللا ؟ تري هل كان احتفاء واحتفالاً بتلك الفتاة رقيقة الكيان القادمة من المجهول لتحتل خلال سنوات قلائل مكانة لم تحظ بها غيرها من النجمات السينمائيات في أفئدة الجماهير المصرية والعربية، أم كان نبوءة قاسية متشائمة عن عودة هذه الفتاة كما جات إلى عالم الوحدة والظلال ؟!

تحكى حدوته سيندريللا التي نعرناها جميعاً عن فتاة يتيمة تعاني شظف العيش وقسوة الحياة، رغم ما تمتعت به من جمال جسمي وروحي صلب، حتى أن غيرها من لفتيات الألف جمالاً وإحساساً كن تنل من متع الدنيا ما حرمت منه الفتاة الرقيقة، لكن عين غمضة عين وانتباهتها تظهر لها الساحرة اظمة، لتعطي الفتاة ما تستحق من البهاء، وبها هي تطلعت تذهب إلى الحفل الراقص لتخطف عيون الحمص وتأسر قلب الأمير، لكن سهلاً، فكل شيء مرهون بالزمن، ذلك الفسي المتحير لدى لا يعود أبداً إلى الوراء، حين نقضى عقرب الساعة حيناً لتقترب من منتصف الليل، يكون على سيندريللا أن يعود إلى الاحتفاء، والازدراء، في حياتها الفقيرة مرة أخرى، قبل أن تكمل الساعة دفنها الاثني عشرة، فذلك هو القانون الأزلي الذي ليست لنا من سلطة على انتهاكه أو الاعتراض عليه

تلمس هذه الحدوتة دناساً في وجداننا أوتاراً حساسة، بل متناقضة أيضاً، حين نساوّل بداخلنا حلم أن نحصل على حقنا العادل من الحياة، لكنها تذكرنا دائماً أن ذلك مرهون بتلك القوى السحرية الغامضة القادمة على أن تعيد ميزان العدل إلى نصابه، كما ترسخ في أذهاننا فكرة الزمن الذي لا يرجع، يتبع ويمتد، يعطى ويأخذ، وأن «الدينيا صندوق دنيا دور بعد دور، الذكة هي الذكة وهي كل الديكور، يمشي إلى شاف وسيسبق لغيره مكان، سواء كان عريجي أو كان

إمبراطوراً»، كما قال صلاح جاهين، ذلك الشاعر والفنان الرقيق، الذي ترك أثراً عميقاً على سعد حسني الإنسانية والفنانية في حياته أو رحيله، حتى أنك تكاد أن تجد في حياتها ورحيلهما الكثير من الخيوط المتوازنة والمتشابكة.

من كان يستطيع أن يتنبأ حقاً - وإن كان البعض يزعم هذا التنبؤ بأثر رجعي - أن تلك الفتاة حشيلة التكوين، التي لم يكن عمرها قد تجاوز السادسة عشرة بعد، حين ظهرت لأول مرة على شاشة السينما في فيلم «حسن ونعيمة» (١٩٥٩) لبركات، سوف تصبح النجمة التي سوف تسطع طويلاً في سما السينما العربية ؟! إن كنت مخصصاً حقاً فلأبد أنك تترك اليرموك، أن ذلك القيلم كان من الممكن أن يضع في زوايا النسيان فهو على أية حال ليس من كلاسيكيات السينما العربية، وأن شهرته جات من اقتباسه عن مسلسل إداعي ناجح كشيء وأخرجه الفنان متعدد المواهب عبد الرحمن المحمسي، في زمن كانت فيه الشوارع تغلظ من المارة وقت إذاعة هذه المسلسلات، وأن لعبد الرحمن المحمسي الفضل الأول في ظهور هذه الفتاة المغمورة على الشاشة في دور نعيمة. كما أن الحديث عن «الجمال» الذي تمتعت به لن يعطي تفسيراً حقيقياً لما سوف تحققه في المرحلة اللاحقة، فإنك تستطيع أن تذكر العديد من «جيلات» السينما المصرية اللاتي طهرن في تلك الفترة ثم مضين واختفين دون أن تترك أثراً في وجدان الجماهير، على عكس سعد حسني التي احتلت مكانة كنجمة ساطعة في سما السينما المصرية والعربية لفترة طويلة من الزمن، وظل بريقها يملأ الأبصار حتى بعد أن حانت ساعة الأفول.

إن أردت تفسيراً لظاهرة سعد حسني فهو أنها كانت فودجا حقيقياً لعشرات من أقرانها وقريناتها في عالم فنون الأداء في

أحمد يوسف



الراعي والنساء

فتنا التشيلي المصري والعربي، فكثيراً ما تجد قادماً جديداً ليست له من خبرة في هذا العالم، يبدأ خائفاً مرتبكاً، لكن سرعان ما يمتلك القدرة على الإسك بناسبة هذا الفن حتى أنه يصبح ممثلاً حتى أطراف أصابعه

وهذا هو ما حدث مع سعاد حسني التي أظهرت قدرة بلا حدود على تطوير أدائها يوماً بعد يوم ، لتنتقل قيلمًا بعد قيلم من إطار الصورة «الجميلة» لتندب فيها حياة حقيقية تملأ بالدفء والمحبة ، وهكذا استطاعت أن تعبر الحاجز الرقيق الذي يفصل بينه النتيجة «والمثقلة» .

لكن هناك أيضا لهذه الظاهرة وجها آخر ، فقد كان من الممكن أن تصبح سعاد حسني مثقلة تملك الموهبة والحبرة ، دون أن تصبح تلك النجمة التي احتلت تلك المكانة الفريدة في قلوب الجماهير . لذلك فإن من المهم هنا أن نفسر معنى «النجومية» ذاتها ، التي حاول بعض المنتجين الكبار خلال الخمسينيات والستينيات إضفاها على بعض الفتيات الجميلات دون تحقيق نجاح حقيقي ، مثلما حاولت بعض نجمات الثمانينات والتسينيات تحقيقها عنوة فأصبحت نجمات شبك التذاكر ولكن دون أن تصبحن أبداً نجيمات وملكات على عرش القلوب .

وقد يقول لك البعض أن النجومية هي موهبة غامضة لا يمكن تفسيرها ، أو حضور مبهم قادر على الإيحاء بالسحر ، لكن هذا القول أو ذاك ليس إلا ضرباً من تدييع العبارات المبهمة التي لا تعني شيئا . فواقع الحال هو أن النجومية هي نوع من اللقاء التاريخي بين إمكانات النجم وظروف عصره ، فمن المؤكد أن ظهور جيسس دين أو مارلين مونرو -ناهيك عن هيفي بوجسارت أو إنجريد بيرجمان حتى بدايات القرن الواحد والعشرين لم يكن سوف يحول هؤلاء وأبداً إلى نجوم ، وهذا هو الأمر ذاته مع سعاد حسني ، التي كانت تلك إمكانات إنسانية وفنية- تطورت مع تجاربها الفوتالية -جعلتها نموذجاً لأبنة الطبقة المتوسطة في عصر إزدهار

الطبقة المتوسطة بالمعنى الكامل للكلمة ، بين عقدي الخمسينيات والستينيات في فترة بدا أن أفق الأحلام مفتوح بلا حدود أمام هذه الطبقة .

كانت سعاد حسني إذن هي اللقاء بين الواقع والحلم ، فإذا كنت ترى فيها الأخت أو الصديقة أو «بنت الجيران» التي تترك منذ الرحلة الأولى أنك تعرفها على نحو حسي ، فإنها كانت من جانب آخر هي النموذج الذي حلم أن تكون عليه تلك الفتاة القريبة إلى قلبك ووجدانك وعقلك... لقد كانت سعاد حسني هي اللقاء التاريخي بين ما هو ممكن ، وما ينبغي أن يكون .

ولم تكن محض مصادفة أن تظهر سعاد حسني في فيلمها الثاني «البنات والصيف» (١٩٦٠) ، في القصة التي أخرجهما من الدين ذو القلار ، ففي هذا الفيلم لم تأخذ دور البطولة الذي قامت به زيزي الهداوي ، للفتاة المتكبرة التي ترفض الحب الذي يعرضه عليها البطل (عبد الحليم حافظ) ، لكنها ظهرت في الفيلم في دور شقيقته ، وذلك من جانب مهم من سحرها الخاص الذي ظلت توحى به على الدوام ، في كل أدوارها ومراحلها ، حيث لا يمكنك أن تكرهها أبداً ، حتى لو أدت شخصية فتاة أو امرأة شريرة! كما في «غروب وشروق» ، فسوف تظل ترى فيها ذلك الجانب الإنساني الذي يضيء على الشخصية مصادفية واقعية . إنك قد ترى سعاد حسني في الأقلام نثارة فقيرة أو ثرية ، طيبة أو شريرة ، منزعجة أو عابثة ، لكنها تبقى دائما قريبة إلى قلبك لأنها توحى بالدفء الإنساني الحميم ، وقد تدور أحيانا -أو في أغلب الأحيان- في ثوب «الفتاة الشقية» ، لكنها «الشقاوة» المحببة إلى النفس المشبعة بالحبوة والتلقائية ،

والتي تتحول سريعا -كما ينبغي لأخت أو صديقة- إلى نوع من الفجل والحياء الرقيق . ظلت سعاد حسني طوال الستينيات نموذجاً تقلده بنات الطبقة المتوسطة ، التي كانت تنمو آنذاك بسرعة متزايدة وفي عشرات الأقلام تطورت شخصية الفتاة خفيفة الغل «وتكررت في غط واحد لا يكاد يتغير ، بين «السبع بنات» و«شقاوة بنات» و«الساهرة الصغيرة» و«الثلاثة بجهنمها» و«صغيرة على الحب» و«حولة وشقية» . وبين الحين والآخر كانت الفرصة تستنح لسيندريللا لكي تخرج من هذا العالم المصنوع الذي سجنهنا فيه السينما المصرية لتندلج إلى عالم أكثر واقعية ، كما في «الزوجة الثانية» (١٩٦٧) لصالح أبو سيف ، لكن الفلاحة هنا ليست كما في «حسن ونجم» صبية عاقبة ساذجة ، بل امرأة ناضجة ، تعمل في «الضراحي» مع زوجها الفقير ، يطعم فيها العمدة الغدرة وشقيها ، فيجبر الزوج على تطليقها ، لتصبح هي «الزوجة الثانية» للعمدة ، فينتحلي وجه آخر ينضج بالمرارة والهوان ، لقدرتها الفطرية على استخدام «لها» الأنثوي ، لتنتصر في النهاية على العمدة الطاغية . سوف تتسلل رويدا تلك الظلال الواقعية القاتكة إلى الحياة الزائفة الناعمة التي كانت تنعم بها سيندريللا في أفلامها السابقة ، وربما كان فيلم «ثاوية» (١٩٦٩) لأحمد بركات يحمل في مضمونه نقطة تحول في حياة البطلة الحيلة ، حيث يقدم الفيلم صراعاً بين شقيقتين متشابهتي الملامح ، وتقوم سعاد حسني بالدورين ، الأولى لفتاة عابثة مقبلة على الحياة ، بينما لدور الآخر للشقيقة الرصينة التي تفضل الوحدة والانزواء ، ويؤت الفتاة «والشقية» في نهاية الفيلم ، بدا أن مرحلة جديدة سوف تبدأ في حياة سيندريللا ، فقد كانت عقارب الساعة تقضي حثيثاً إلى قلب الليل .

إن تلك السيندريللا تتال عبقاً صارماً على شخصيتها العابثة في «غروب وشروق» (١٩٧٠) لكامل الشيع ، حيث تحاول أن تبقى على بعض من جاذبيتها وقدرتها على التلاعب بقلوب الرجال ، إلا أن ذلك يقود إلى مصرع زوجها ، لتضطر إلى قبول الزواج من «كهل» الأحلام الذي تجاوز مرحلة الشباب ، لكن الزواج هذه المرة لا يمثل مشهد النهاية التقليدية السعيدة ، بل البداية لعلاقة متوترة يخيم عليها الألم والقلق . وفي كل أفلامها اللاحقة لفيلم «غروب وشروق» ، الذي كان اسمه علامة على مرحلة جديدة من حياة سعاد حسني الفنية ، بدت

حب في الزنزانة





الدرجة الثالثة

دور الأرملة الحزينة المحرومة في صحراء الحياة القاحلة ، وعبر سياق الأحداث ، تضحك أو تكي ، وفي ضحكها وبكاءها تلتصع عيناها ببريق ساحر ، وتتورد وجنتها بدماء السعادة أو محنتان من الألم ، لكنك تشعر دائما أن هناك حزنا سحيقا يسكن في أعماقها ، قد يكون سببه الأسى على الماضي الجميل ، والقلق من المستقبل المجهول . لكن هناك حزنا أكثر عمقا وإنسانية ، قد تكون سعاد حسنى قد عرفته وعايشته خلال عملها الطويل مع الشاعر صلاح جاهين ، الذي كان يكتب لها أغنيات وسيناريوهات تحاور بهت البهجة واصطناعها في قلوب الناس ، بينما كان قلبه وقلبه ينظران ألما ، وها هو صلاح جاهين يتركها راحلا ، بعد أن خلف لها ذلك الحزن النبيل .

إنه هذه المرة هو حزن سعاد حسنى الحقيقية ، وليس حزن سيندريللا ، فقد طارت فتاة الحدوتة إلى دائرة الضوء ، ثم اختفت منها ، لكن ذلك لم يحدث من خلال عمل الساحرة الطيبة (فى الحقيقة أن السينما المصرية كانت هي الساحرة الشريرة التى أرادت ألا تتخلى سيندريللا عن قناعها أبداً حتى تنص منها آخر قطرة من رحيق الشباب) ، لكن ظهور واختفاء سعاد حسنى كان منزها من تفاعل الظروف والإرادة معاً . لقد اختارت سعاد حسنى أن تبلل جهداً حقيقيا لكي تصنع فتاة أعلام أجيال كاملة ، كما اختارت أن تنسحب من السينما والحياة عندما أدركت أن الزمن يضى بها وبالطبقة المتوسطة كلها إلى الظل ، حين اختسفت زمن الأحلام ، وبدأ زمن الكوابيس .

واستغلتها صناعة السينما المصرية . وإذا كانت سعاد حسنى قد بدأت بالحدوتة الشعبية فى «حسن ونعيمة» ، فإنها مع حدوتة «شقيقة ومستولى» (١٩٧٨) ، ومن خلال النسيج الدرامى الناضج لعلى بدرخان ، تجاوزت كونها الضحية الساذجة البريئة ، فأصبحت قتل فى وقت واحد إنسانا ، ونوعا ، وطبقة ، ومجتمعاً ، ووطناً ، كما استطاعت مع على بدرخان فى «الجوع» (١٩٨٦) أن تضفى على الجور الأسطوري إحساسا واقعيا من خلال شخصية زبيدة ، البائعة الفقيرة ، التى عانت من غتت الفتوة الشرير ، وشاركت الفقراء الإحساس بالهوان ، لتقف معهم ضد ظلم الطاغية .

وبين كرميدين «غربى فى بيتى» (١٩٨٢) لسهير سيف ومأساة «حب فى الزنزانة» (١٩٨٣) لمحمد فاضل ، ونضج «مرعد على العشاء» (١٩٨١) لمحمد خان ، وفجاجة «عصفور الشرق» (١٩٨٦) ليوسف فرنسيس ، وجرح «الدرجة الثالثة» (١٩٨٨) لشريف عرفه ، قامت «سعاد حسنى» بأدوار متباينة ، حق بعضها - كما فى مسلسلها التلفزيوني الوحيد «هو وهى» - نجاحاً حقيقياً ، لكن بعضها الآخر وقع بها فى مأزق التردد بين الانفعال والاعتدال ، مما ترك أثره على نفس البطلة التى لم تعرف غير مذاق النجاح لكنها عادت فى فيلمها الأخير «الراعى والنساء» (١٩٩١) لعلى بدرخان لتؤكد من جديد قدرتها - مع السيناريو الذى يجيد رسم شخصيات - على الإمساك بالأصابع الفنية للشخصية ، والتعبير المرفف الحساس عنها . فى «الراعى والنساء» تقدم سعاد حسنى

سيندريللا حائرة فى مفترق الطرق ، وبدلاً من أن تكون النقطة التى يلتقى عندها الجميع ، أصبحت هي ذاتها نهياً للمشاعر المتناقضة ، وللشخصيات المتصارعة حولها ، كما فى «زوجتى والكلب» (١٩٧١) لسعيد مرزوق و «الاختيار» (١٩٧١) ليوسف شاهين والحب الذى كان» (١٩٧٣) لعلى بدرخان ، وغرباء (١٩٧٣) لسعيد عرفه ، وأين عقلى (١٩٧٤) لعاطف سالم .

لم تعد أئمة الطبقة المتوسطة إذن هي «الذات» الباحثة عن التحقق ، بل هي «الموضوع» الذى ينتهيه الآخرون ، كما لم تعد بطلة سعاد حسنى أو سيندريللا هي «البطلة» التى يدور حولها وفى فلكها الفيلم وشخصياته ، وتنجح فى أن تفرض رؤيتها المتفتحة للحياة ، بل أصبح عليها أن تقبل طائفة أن تدور فى فلك «البطل» ، حتى فى فيلم «خالى بالك من زوزو» (١٩٧٢) لحسن الإمام ، وهو الفيلم الذى تفجرت فيه كل الطاقات الفنية لسعاد حسنى ، فى التمثيل والرقص والغناء ، والذى بدا أنه توزيع على شخصية البنت الشقية ، مع مسحة أكثر إيجابية تجاه الحياة ، لكن ذروة الفيلم تؤكد أنه كان عليها خلال السبعينيات أن تعلن عن هزيمة شخصيتها السابقة ، ففى المشهد الذى يبلغ ثمره الفتاة الفقيرة على تقاليد مجتمعها ذروتها ، يصغرها الحبيب صفعة مدوية (وتتطلب أكف المجهابر بالتصفيق !! هل يمكن أن تتخيل أن ذلك قد يحدث قبل عشر سنوات !!) ، لتضفى سيندريللا السبعينيات عائدة إلى عالم الامتثال ، حيث كانت بطلات حسن الإمام تدعين خلال الخمسينيات .

مرة أو مرتين جربت سيندريللا أن تجد مكانا فى هذا العالم المبلودرامى ، فى «أميرة حبسى أنا» (١٩٧٥) لحسن الإمام ، «التروشة» (١٩٧٩) لسهير سيف ، لكن سعاد حسنى اكتشفت أن مكانها الحقيقي هو أرض الواقع ، مهما كانت قسوته ومرارته ، فأصبحت فى بعض الأفلام القليلة المتميزة تجسيدا فنيا حياً لأئمة الطبقة المتوسطة فى المرحلة الجديدة ، كما فى «أهل القمة» (١٩٨١) لعلى بدرخان ، حيث ترضى بقصة الحب التى تجمعها مع لص تائب ، فى زمن ساد لصوص الانفتاح واختفوا خلف واجهات براق .

لقد كانت تلك الأفلام الأخيرة اختباراً حقيقياً للمثلية والنجمة ، التى أكدت أن جمالها وبها ها ينبعان من روحها الشابة ومواهبها الأصيلة ، وليس من كونها إطاراً مصنوعاً ومضطعاً لفتاة جميلة كما أرادتها

مشاغبات



السؤال الأندونيسي

لا أعرف ما إذا كانت الأوضاع في أندونيسيا سوف تستقر على ما انتهت إليه حتى الآن ، بعد أن عزل البرلمان الرئيس «عبد الرحمن واحد» وانتخب نائبه «ميجاواتي سوكارنو» خلفاً له .. أم أن ما حدث هو مجرد مشهد في سيناريو أصبح محفوظاً ، وأن المشهد التالي ، أو الذي بعده سيكون استيلاء جنرالات أندونيسيا على السلطة.

والذين تحمسوا للتطورات الأخيرة التي انتهت بشلح الرئيس الأندونيسي ، انطلقوا من تحليل يرى أن المنطق الديمقراطي ، هو الذي تحكم في الأمر ، فقد أصر البرلمان على محاكمة الرئيس بتهمة الفساد ، وتقاضى رشاً و عمولات ، ولكنه رفض مهدهاً بأن الملايين من أنصاره لن يسكتوا على ذلك ، واستناداً إلى هذه الملايين ، أصدر قراراً بحل البرلمان ، وإعلان حالة الطوارئ فمهداً لاجراء انتخابات جديدة ، لكن جنرالات الشرطة والجيش ، رفضوا تنفيذ الأمر ، وساندوا البرلمان الذي عزل الرئيس ، من دون أن يظهر من ملايين الأنصار ، سوى ألف واحد فقط ، كانوا في وداع فخامته ، حين غادر القصر الجمهوري في طريقه إلى أمريكا للعلاج ..

لكن ذلك كله ، لا يخفى الحقيقة التي تقول: إن الحكم الديمقراطي ، فشل حتى الآن ، في تحقيق الاستقرار لاندونيسيا ، وعلى عكس ما كان

متوقعا ، فإن الحكم العسكري الذي استمر ما يقرب من ثلاثة عقود ، ما كاد يرحل ، حتى نفشت القلاقل العرقية والطائفية ، وانهارت الأوضاع الاقتصادية ، ونفث الفساد ، حتى وصل إلى رأس النظام ، لينتهي ذلك كله بعزل الرئيس واحدة .

وإذا كان من السابق لأوانه الآن الحكم على مدى قدرة «ميجاواتي سوكارنو» على أن تدبر الأمور ، على نحو يمكن أندونيسيا من الخروج من المأزق المتعددة التي تواجهها فإن السؤال الأندونيسي المطروح هو: ماذا يبعد الرئيس واحد .

وكان الحكم الديمقراطي في دول ما كان يعرف بالعالم الثالث ، عاجز عن صيانة الوحدة القومية ، وعن أن تكفل لشعبها أوضاعاً تحكم من خلالها نفسها بنفسها ، ونظماً للحكم تتسم بالطهارة والشفافية ، ودولة يحكمها القانون ..

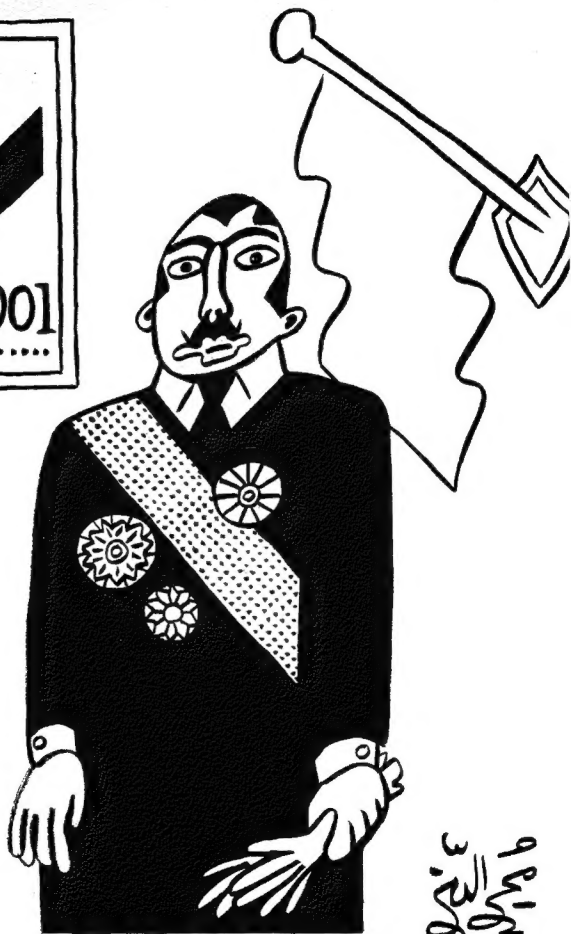
أما الذي يدعّر لطرح هذا السؤال ، فهو أن السيناريو الأندونيسي سبق وأن تكرر قبل ذلك أكثر من مرة ، لعل أبرزها هو الحالة السودانية .. ففي أقل من نصف قرن ، مضت على إعلان الاستقلال والحكم الوطني السوداني عاجز عن تحقيق الاستقرار ، وعن صيانة الوحدة القومية ، وعاجز - كذلك - عن

تنمية اقتصاد بلاده ، وعن كفالة مستوى لائق لمعيشة الشعب ، وخلال ذلك شهد السودان ثلاث انقلابات عسكرية ألغت الحكم المدني الديمقراطي ، وثلاث انتفاضات شعبية ضد كل انقلاب منها ، تعيد الحكم المدني الديمقراطي ، ليسفر في كل مرة عن حالة من الفوضى والفساد وعدم الاستقرار ، مما يعطي لجنرالات الجيش ذريعة ، لكي يعودوا إلى الحكم ، فبحلوا البرلمان ، ووقفوا نشاط الأحزاب ، وبلغوا الدساتير ، ويسحبوا رخص الصحف ، ويعلموا حالة الطوارئ ، حرصاً على المصالح القومية العليا ..

ولا تختلف الحالة الباكستانية عن الحالة السودانية كثيراً ، فمنذ انفصلت باكستان عن الهند في عسّام ١٩٤٧ ، والحكم المدني الديمقراطي ، عاجز عن أن يحقق لها استقراراً ، بل وعن أن يحافظ على وحدتها القومية ، أو أن يضمن طهارة الحكم ، ليضطر في النهاية إلى الرحيل ، ومع كل مؤسساته من الدستور إلى البرلمان ، ومن التعددية الحزبية إلى التعددية الصحفية ، ليحل محله حكم عسكري سافر ، يرفع شعارات القضاء على الفساد والفوضى «صيانة الاستقرار والحفاظ على مصالح الدولة العليا» ..

ولابد أن هناك أسباباً كثيرة لهذه الظاهرة ، ينف على رأسها التخلف الاقتصادي

صلاح عيسى



9/11/2001
3:20 PM



لوحة للفنان الاوغندي .. فرانسيس اكافية